الفكر الصرفي في (رسالة الملائكة) لأبي العلاء المعري (ت ٤٤٩هـ)

الدكتور

نبيل عوض محمد الشربيني

أستاذ اللغويات المساعد

في كلية الدراسات الإسلامية والعربية

بدمياط الجديدة

العدد الثامن

للعام ١٤٤٠هـ / ٢٠١٨م

الجزء الأول

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ١٢١٨٤/ ٢٠١٨م

الترقيم الدولي ISSN 2535-2350

ملخص البحث

تناول البحث الفكر الصرفي لأبي العلاء المعري(ت ٤٤٩هـ) من خلال كتابه " رسالة الملائكة" ، وطريق ذلك جمع ما يتصل بهذا الغرض من مسائل ، ودراستها دراسة وافية.

وقد دعت طبيعة الموضوع أن يُقسَّم سبعة مباحث تسبقها مقدمة ، وتمهيد ، مرتبة على النحو التالي:

المقدمة : ذكرت فيها أسباب اختيار الموضوع ، وخطته ، والمنهج المتبع في كتابته.

التمهيد : وهو خاص بترجمة أبي العلاء المعري.

المبحث الأول : المجرد والمزيد ، ويشتمل على ست مسائل .

المبحث الثاني : الميزان الصرفي ، ويشتمل على ست مسائل .

المبحث الثالث: الأبنية المستنكرة ، ويشتمل على أربع مسائل .

المبحث الرابع : جمع التكسير.

المبحث الخامس : التصغير.

المبحث السادس : الإعلال والإبدال ، ويشتمل على خمس مسائل .

المبحث السابع : متفرقات ، ويشتمل على ثلاث مسائل .

ثم ذيلت البحث بخاتمة ضمنتها أهم النتائج ، وأتبعتها بفهرس مصادر البحث ومراجعه ، وفهرس الموضوعات .

Summary of the Research .

The research has deal with the morphological thought of **Abu Al-ʿAla' Al-Maʿarri** (449 Hijri), through his book the **"Resalat Al malaeka"** and collecting all the related things to this purpose from issues and study it technically.

The topic needed to be divided into seven themes preceded by introduction and preface, and structured according to the following:

Introduction: I stated on it the reasons of choosing this topic, its plan, and the approach of writing it.

Preface: for the biography of **Abu Al-ʿAla' Al-Maʿarri.**

First Theme: the un-augmented and the augmented – and include six issues.

Second Theme: the morphological criterion - and include six issues.

Third Theme: the indefinite structures - and include four issues.

Fourth Theme: Broken plural.

Fifth Theme: The Diminutive Pattern.

Sixth Theme: changing and replacing - and include five issues.

Seventh Theme: miscellaneous - and include three issues.

Then I finished the research by a conclusion that I wrote on it the important results, and followed it by the sources and references if the research index, then the contents.

المقدمة

الحمد لله الذي أنعم علينا بشرف خدمة لغة كتابه ، ولسان نبيه ﷺ ، صحابته وأتباعه... ، وبعد:

فلا شك أن اللغة العربية ــ لغة القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف ، ووعاء الأدب العربي قديمه وحديثه ــ بحر زاخر بصنوف الأصداف ، هيّأ الله ــ تعالى ــ لها من وسائل الحفظ ما لم يتهيأ لغيرها من اللغات ؛ إذ تكفل بحفظها حين تكفل بحفظ كتابه ، كما قام على جمع شواردها علماء أجلاء وهبوا حياتهم لعلومها تحقيقًا وتأليفًا وشرحًا .

وكان من بين هؤلاء العلماء العلامة أبو العلاء المعري الذي يعدُّ أحد العلماء المبرزين في النحو والتصريف واللغة والأدب ، يعرف ذلك كل من يطالع مؤلفاته، لا سيما (رسالة الملائكة) التي ارتكن في تأليفها إلى ثقافة صرفية أصلية ، ومقدرة لغوية أثيلة ، وطريقة فريدة تنأى بالقارئ عن السآمة والملل عمادها الحوار مع الملك أو التعجب ممن يتمتع بشيء وهو لا يعرف حقيقتة وأصله.

وتعود قيمة هذه الرسالة إلى أنها تمثل صورة واضحة عما وصل إليه علم التصريف في هذا العصر والعصور التي قبله ، وتوضح مكانة الرجل في هذا العلم، وأن له باعًا طويلاً في معرفة الأبنية وضبطها ، وأصول الكلمات واشتقاقها، والشاذ والنادر منها ، مع البراعة في التعليل وإيراد الأدلة(١).

ومما لاخلاف عليه بين أهل العلم اللغوي أن قوعد أية لغة ، وبخاصة اللغة العربية ؛ ما تم جمعها ولا استقصاؤها ولا استنباط قواعدها وترتيبها على نهج ونسق إلا من شوارد بطون الكتب بعد كتاب الله وسنة نبيه ﷺ ، خاصة أمهات كتب الأدب العربي شعرًا ونثرًا.

وفي ظل سيلان نهر ما يُحَقّق من أمهات مثل هذه الكتب ؛ يجب على الباحث

---

(١) ينظر : مقدمة محقق رسالة الملائكة الأستاذ محمد سليم الجندي /ل. بتصرف

المدقق أن ينقب عن ضالة تخصصه في بطونها ، ودراستها دراسة وافية ؛ حتى يعم النفع بها لدارسي العربية وطلابها.

ومن هنا انعقد العزم على أن يكون (الفكر الصرفي في رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري (ت٤٤٩هـ) عنواناً لبحثي(١).

وقد دعت طبيعة الموضوع أن يقسم سبعة مباحث تسبقها مقدمة ، وتمهيد ، وتعقبها خاتمة، وفهرس المصادر والمراجع ، وثبت البحث التفصيلي على النحو التالي:

* **المقدمة** : وفيها أذكر أسباب اختيار الموضوع ، وخطته ، والمنهج المتبع في كتابته.

* **التمهيد** : وهو خاص بترجمة أبي العلاء المعري.

* **المبحث الأول** : المجرد والمزيد ، ويشتمل على ست مسائل .

* **المبحث الثاني** : الميزان الصرفي ، ويشتمل على ست مسائل .

* **المبحث الثالث**: الأبنية المستنكرة ، ويشتمل على أربع مسائل .

* **المبحث الرابع** : جمع التكسير.

* **المبحث الخامس** : التصغير.

* **المبحث السادس** : الإعلال والإبدال ، ويشتمل على خمس مسائل .

* **المبحث السابع** : متفرقات ، ويشتمل على ثلاث مسائل .

* **خاتمة البحث** : وتشتمل على أهم النتائج التي توصلت إليها فيما يخص جوانب بحثي.

---

(١) هذا البحث يعد تكملة لدراسات سابقة تناولت جهد المعري ــ غير الصرفي ــ في رسالة الملائكة ، منها : (البناء الموضوعي في رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري (دراسة وتحليل) ــ إعداد : ماجد حميد فرج ــ جامعة الكوفة ــ كلية الفقه ــ قسم اللغة العربية) ، و(قضايا لسانية في رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري ــ تأليف : وفاء قواسمة ــ رسالة ماجستير ــ ٢٠١٤م ــ ٢٠١٥م).

*** فهــرس المصادر والمراجع .**

*** ثبت البحث التفصيلي .**

واتبع البحث في دراسة المسائل التي تُظهر الفكر الصرفي في رسالة الملائكــة الخطوات التالية:

ــ جمع تلك المسائل ، ووضع العنوان المناسب لكل مسألة ، وترتيبها داخل كــل مبحث حسب ترتيبها في الكتاب.

ــ تصدير كل مسألة بنص المعري .

ــ تحقيق نسبة الآراء إلى أصحابها .

ــ تخريج الشواهد من مظانها .

ــ ثم ذيلت المسألة بالرأي الراجح داعمًا ذلك بالأدلة .

والله أسأل أن يكون هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم ، والله المستعان ، وعليــه العون والتكلان .

التمهيد : ترجمة أبي العلاء المعري

نسبه وكنيته:

هو أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان بن أحمد بن سليمان التنوخي المعري(١). وكني بأبي العلاء (٢).

نشأته وحياته:

وُلِد بالمعرة يوم الجمعة عند مغيب الشمس لثلاث بقين من شهر ربيع الأول سنة ثلاث وستين وثلاثمائة (٣). ونشأ في بيت علم فضل ورئاسة(٤) . وقد تعددت رحلاته في طلب العلم ، فرحل إلى طرابلس الشام(٥) ، وحلب (٦) ، و بغداد (٧) ، وعاد إلى المعرة سنة أربعمائة، فلزم منزله ، وسَمّى نفسه رهين المحبسين (٨) .

علمه وثقافته ، وثناء العلماء عليه :

تنوعت ثقافة أبي العلاء ، وقال الشعر وهو ابن إحدى ــ أو اثنتي ــ عشرة سنة (٩). وقد استوجب هذا ثناء العلماء عليه ، فجاء في كتاب تاريخ بغداد أنه كان " غزيرَ الأدب، عالمًا باللغة ، حافظًا لها " (١٠) . وجاء في كتاب الأنساب

---

(١) ينظر : إنباه الرواة ١/ ٤٧ ، والوافي بالوفيات ٦٢/٧ ــ٦٣ ، وسير أعلام النبلاء ٢٣/١٨ ــ ٢٤.

(٢) ينظر : نزهة الألباء / ٢٥٧ ، و إنباه الرواة ١/ ٤٦ ، والبغية ١/ ٣١٥ ، والبلغة /٥٧.

(٣)ينظر : إنباه الرواة ١/ ٤٨ ، ٧٤، والوافي بالوفيات ٦٣/٧، والبغية ١/ ٣١٥.

(٤) ينظر : الوافي بالوفيات ٦٤/٧ ، و البغية ١/ ٣١٥ .

(٥) ينظر : إنباه الرواة ١/ ٤٩ ، والوافي بالوفيات ٦٥/٧، والبغية ١/ ٣١٦.

(٦) ينظر : الإنصاف والتحري / ٥١٥ ، وإنباه الرواة ١/ ٥٠ ، وسير أعلام النبلاء ٢٦/١٨.

(٧) ينظر : إنباه الرواة ١/ ٥٠ ، والوافي بالوفيات ٦٤/٧، وسير أعلام النبلاء ٢٦/١٨.

(٨) ينظر : نزهة الألباء / ٢٥٨ ، و لسان الميزان ٢٠٤/١ ، والبغية ١/ ٣١٦.

(٩) ينظر : الوافي بالوفيات ٦٤/٧ ، والبغية ١/ ٣١٥.

(١٠)ينظر : تاريخ بغداد ٤/ ٤٦٣.

أنه:" كان حسن الشعر ، جزل الكلام ، فصيحَ اللسان ، غزيرَ الأدب ، عالمًا باللغة حافظًا لها، صنف التصانيف الكبار وأملاها من حفظه "(١). وقال الصفدي : " صاحب التصانيف المشهورة كان عجبًا في الذكاء المفرط والحافظة ... ، وكان اطلاعه على اللغة وشواهدها أمرًا باهرًا" (٢).

ووسمه السيوطي بأنه كان : " غزيرَ الفضل ، شائعَ الذكر ، وافرَ العلم ، غاية في الفهم ، عالمًا باللغة ، حاذقًا بالنحو ، جيد الشعر ، جزل الكلام ، شهرته تغني عن صفته"(٣).

مؤلفاته:

ثرَّى صاحبنا المكتبة بمؤلفات خلدت ذكره على مر العصور ، فلم يطلع عليها أحدٌ إلا شهد له بالتقدم . ومن تلك المؤلفات : كتاب "عون الجمل "(٤) ، و" الحقير النافع في النحو"(٥)، و"الظل الظاهري"(٦) ، و " تفسير أمثلة سيبويه وغريبها" (٧) ، و" شرح كتاب سيبويه" الذي لم يتمه (٨) ، و" عبث الوليد" (٩)، و"رسالة الملائكة "(١٠)، و"رسالة الغفرا ن (١١)"، و"الفصول والغايات"، (١٢)

---

(١) ينظر : الأنساب ١/ ٤٨٤.
(٢) ينظر : الوافي بالوفيات ٩٦/٧.
(٣) ينظر : البغية ١/ ٣١٥ .
(٤) ينظر : الوافي بالوفيات ٧/ ٦٩ ، و كشف الظنون ١ / ٦٠٤ .
(٥) ينظر : الوافي بالوفيات ٦٩/٧ ، و البغية ١/ ٣١٧ ، وكشف الظنون ١ / ٦٧٤ .
(٦) وهو كتاب يتصل بكتاب "الحقير النافع" ينظر : الإنصاف والتحري / ٥٣٨ .
(٧) ينظر : الإنصاف والتحري / ٥٤٠ .
(٨) ينظر : الوافي بالوفيات ٦٩/٧، و البغية ١/ ٣١٧ .
(٩) ينظر : إنباه الرواة ١/ ٦٣ ، والإنصاف والتحري / ٥٤١ .
(١٠) ينظر : إنباه الرواة ١/ ٦٥ ، والوافي بالوفيات ٦٩/٧.
(١١) ينظر : إنباه الرواة ١/ ٤٧ ، والوافي بالوفيات ٦٩/٧.
(١٢) ينظر : إنباه الرواة ١/ ٥٦ ، والوافي بالوفيات ٦٥/٧.

، و"الصاهل والشاحج"(١)، ، وغير ذلك كثير(٢).

وأكثر كتب أبي العلاء قد عُدِمت ، وإنما يوجد منها ما خرج من المعرة قبل هجوم الكفار عليها وقتل من قتل من أهلها (٣).

شيوخه وتلاميذه :

قرأ صاحبنا النحو واللغة على أبيه بالمعرة، وفيها ــ أيضًا ــ أخذ عن بني كوثر، وأصحاب ابن خالويه(٤). وقرأ فيها ــ أيضًا ــ القرآن بروايات ، وسمع الحديث اليسير على ثقات (٥) ، منهم أبوه (٦) و جده (٧). ورحل إلى بغداد قاصدًا أبا الحسن الحسن الربعي؛ ليقرأ عليه النحو ، فلما دخل عليه قال له: ليصعد الإصطبل(٨)، فخرج مغضبًا، ولم يعد إليه(٩)، وهذا ما جعله يحجم عن أخذ العلم عن الشيوخ ويسعى إلى أخذه من الكتب ، فأقام في بغداد لتعرض عليه الكتب التي في خزائنها (١٠) ، وجعل لا يُقْرَأ عليه كتاب إلا حفظه (١١).

وقد قام أبو العلاء بالتدريس إلى جماعة من العلماء ، منهم أبو القاسم التنوخي(ت٤٤٧هـ)(١٢) ، والخطيب التبريزي (ت ٥٠٢هـ) (١) ، وابن

---

(١) ينظر : إنباه الرواة ١/ ٦٢ ، والوافي بالوفيات ٦٨/٧.

(٢) ينظر : إنباه الرواة ١/ ٤٧ ، والوافي بالوفيات ٦٨/٧ ــ ٦٩.

(٣) ينظر : إنباه الرواة ٦٦/١.

(٤) ينظر : إنباه الرواة ٤٩/١ ، وسير أعلام النبلاء ٢٥/١٨.

(٥) ينظر : الإنصاف والتحري / ٥١٤ .

(٦) ينظر : وفيات الأعيان ١١٣/١، والبغية ٣١٥/١.

(٧) ينظر : البغية ٣١٥/١.

(٨) ينظر : الإصطبل في لغة أهل الشام هو الأعمى. ينظر : الوافي بالوفيات ٦٤/٧.

(٩) ينظر : نزهة الألباء / ٢٥٨ ، والوافي بالوفيات ٦٤/٧.

(١٠) ينظر : الإنصاف والتحري / ٥١٦.

(١١) ينظر : الإنصاف والتحري /٥٤٤.

(١٢) ينظر : الأنساب ٤٨٤/١ ، والوافي بالوفيات ٦٨/٧، ووفيات الأعيان ١١٣/١ ، وسير أعلام النبلاء ٣٩/١٨.

فُورَّجة (ت٤٣٧هـ)(٢).

اتجاهه النحوي ، وموقفه من النحويين :

درس النحو ليخدم صنعته الشعرية أولاً ، ولم يَمِل إلى أحد المذاهب النحوية المعروفة. وكان على خلاف مع النحويين، فزهد في أخذ النحو عنهم ، و اكتفى بأخذه عن الكتب في أكثر أحواله ــ كما مر ــ ، وأقبل عليهم بخيله ورجله ، فنقد كتاب سيبويه (٣) ، ووسم صاحبه بالوهم (٤) ، وسخر من إمام الكوفة ثعلب ولم يمدح منهم أحدًا إلا الزجاج و ابن خالويه ، أما الزجاج فذكر في معرض حديثه عن اشتقاق (الاسم) أنه لا مرية في زعم الزجاج أنه لم يتكلم قبله أحد قبله في اشتقاق (الاسم) ؛ لأنه الثقة في هذا وغيره (٦)، وأما ابن خالويه فذكر أن (حلب) ــ حرسها الله ــ من بعده عطلت(٧) من خلخال وسوار ، ونارت (٨) من الأدب أشدّ النَّوار(٩).

تأثيره في اللاحقين من النحويين:

عُنِي بعض النحويين بالنقل عن أبي العلاء ، فذكروا بعض آرائه في كتبهم . وممن نقلوا عنه ابن عصفور (١٠) ،

---

(١) ينظر : نزهة الألباء / ٢٥٨ ، وإنباه الرواة ١/ ٦٩ ، والوافي بالوفيات ٦٨/٧، والبغية ٣١٦/١.

(٢) ينظر : البغية ١/ ٣١٦.

(٣) ينظر : رسالة الملائكة / ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

(٤) ينظر : رسالة الغفران / ٢١٠ ، ٢١١.

(٥) ينظر : رسالة الصاهل والشاحج / ٤٢٨.

(٦) ينظر : رسالة الملائكة /١٣١.

(٧) يقال : عَطِلَتِ المرأةُ وتَعَطَّلَتْ، إذا خلا جيدها من القلائد .

(٨) أي : نَفَرَت.

(٩) ينظر : رسالة الغفران / ٥١٨ .

(١٠) ينظر : الضرائر / ٢٧ ، ١١٢.

وأبو حيان(١) ، وابن هشام (٢) ، وابن عقيل (٣)، والزركشي (٤) ، والسيوطي(٥) ، والأشموني (٦) ، والبغدادي (٧) . ونَقْلُ هؤلاء المحققين عنه عنه يدل على مكانته النحوية .

وفاته :

مرض صاحبنا ثلاثة أيام ، ومات في اليوم الرابع ، وكانت وفاته بمعرة النعمان يوم الجمعة الثالث عشر من شهر ربيع الأول سنة تسع وأربعين وأربعمائة (٨).

---

(١) ينظر :الارتشاف ١٩٧/١ ، ٣٤٠ ، ٦٤١/٢ ، ٨١٠ ، ٣ / ١٠٨٩ ، ٥ / ٢٤١٩ ..

(٢) ينظر : مغني اللبيب ١٥٥/٢، ٤٤٩، ٣/ ٤٤٧، ٦ / ٥٨ ، ٥٨٣، وأوضح المسالك /٢٢١، ٢٢٣.

(٣) ينظر : شرحه على الألفية ٢٥٠/١ ،

(٤) ينظر :البرهان ٢ / ٥١٣ ،٣ / ٤٢٥ ، ٣٢٧/٤.

(٥) ينظر : الهمع ١٥٨/١.

(٦) ينظر : شرح الأشمونى ٢٦١/٤.

(٧) ينظر : الخزانة ٥ / ١٥٤ ، ٧ / ٥٥٢ ، ٨ / ٣٥ ، ٩ / ٢٤٩ ، ٣٥٣، ١٠ / ١٦٢ ، ١١ ١١ / ٣٠٢ ، ٣٤٩ .

(٨)ينظر : نزهة الألباء / ٢٥٨ ، إنباه الرواة ١/ ٤٨ .

الفكر الصرفي في (رسالة الملائكة)

المبحث الأول : المجرد والمزيد

المسألة الأولى : ميم (مَلَك) بين الأصالة والزيادة

قال المعري:" فأقول :أصل (ملك) : (مَأْلَك) ، وإنما أخذ من الألوكة وهي الرسالة ، ثم قُلب ؛ ويدلنا على ذلك قولهم :الملائكة في الجمع ؛ لأن الجموع ترد الأشياء إلى أصولها ، وأنشده قول الشاعر :

فلستُ لإنْسيٍّ ولكن لمَلْأك تَنزّلَ من جوِّ السماءِ يصوب (١) .

... قلت : وزن (مَلَك) على هذا القول (مَعَل) ؛لأن الميم زائدة ، وإذا كان الملك من الألوكة فهو مقلوب من (ألك) إلى (لأك) ، والقلب في الهمزة وحروف العلة معروف عند أهل المقاييس ، فأما (جذب) و(جبذ) و(لقم الطرق) و(لمقه) فهو عند أهل اللغة قلب ، والنحويون لايرونه مقلوبًا ، بل يرون اللفطين كل واحد منهما أصل في بابه ، فوزن (الملائكة) على هذا (معافلة) ؛ لأنها مقلوبة عن مآلكة ، ومنه قالوا : (ألكني إلى فلان) ، قال الشاعر :

أَلِكْنى إلى قومي السّلامَ رسالةً بآيَةِ ما كانوا ضِعافاً ولا عُزْلاً(٢).

---

(١) البيت من الطويل لعلقمة بن عبدة في الزاهر ٢٥٥/٢ ، ولم أقف عليه في ديوانه ، ونسب إلي أبي وجرة السلمي في شرح الجمل لابن خروف ٤٣٤/١ ، ونسب إلي رجل من عبد قيس في مجاز القرآن ٣٣/١ .

و جاء بلا نسبة في إصلاح المنطق /٧١ ، والأصول ٣٣٩/٣ ، وأمالي ابن الشجري ٣٥/٣ .

(٢) البيت من الطويل لعمرو بن شأس في الكتاب ١٩٧/١، و اللسان ، والتاج (ألك) .

و جاء فيهما ــ أيضًا ــ أن الرواية شعره هي:

أَلِكْني إِلَى قَوْمي السَّلامَ ورَحْمَةَ الــ إله فما كانوا ضِعافًا ولا عُزْلا.

و جاء بلا نسبة في الخصائص ٢٧٧/٣.

وقال الأعشى في المألكة:

أَبْلِغْ يَزِيدَ بني شَيبانَ مَأْلُكَة أَبا ثُبَيتٍ أَما تَنفَكُّ تَأْتَكِلُ (١)

فكأنهم فروا في الملائكة من ابتدائهم بالهمزة ، ثم يجيئون بعدها بالألف ، فرأوا أن مجيء الألف أولاً أخف ، كما فروا من (شأى) إلى (شاء) ومن (نأى) إلى (ناء)" (٢) .

ويبدو من النص أن المعري يرى أن (ملائكة) جمع (ملك) ، وأصله (مألك) بتقديم الهمزة على وزن (مَفْعَل) ؛ لأنه مشتق من الألوكة وهي الرسالة ، ثم أخرت الهمزة ، فجعلت بعد اللام ، فصارت (مَلْأَك) على وزن (معفل) ، ثم ألزمت همزته التخفيف ، فحذفت لكثرة الاستعمال ، فقيل : (ملك) على وزن (مَعَل) ، وجمعه (ملائكة) على وزن (معافلة).

الدراسة والتحليل :

اختلفت الرؤى في أصل (ملك) ووزنه ، وكان في ذلك مذاهب :

المذهب الأول : أن أصله (مَأْلَك) بتقديم الهمزة على وزن (مَفْعَل) ؛ لأنه مشتق من الألوكة وهي الرسالة ، ثم أخرت الهمزة ، فجعلت بعد اللام ، فصار (ملأك) على وزن (معفل) ، ثم ألزمت همزته التخفيف ، فحذفت لكثرة الاستعمال ، فصار (ملك) على وزن (مَعَل) ، وجمعه ملائكة على وزن (معافلة) (٣) .

وأما قول الشاعر :

فلستُ لإنْسيٍّ ولكن لمَلْأَك تَنزّلَ من جوِّ السماءِ يصوبُ

فالوجه فيه أن يقول : لمألك ، ولكنه قلب ، فقدم اللام وأخر الهمزة ، فوزنه

---

(١) البيت من البسيط للأعشى في ديوانه /٦١ ، والمحكم (الكاف واللام والهمزة ــ مقلوبة أ ل ك) ٨٨/٧ ، و الإكمال ١٥٦/١ ، واللسان (أكل). وجاء بلا نسبة في اللسان ، والتاج (ألك). اللغة : مألكة : رسالة ، وتأتكل : تسعى بالشر والإفساد .

(٢) ينظر : رسالة الملائكة / ٥ ــ ٨.

(٣) ينظر : العين (باب الكاف واللام والميم معهما) ٣٨٠/٥ ــ ٣٨١ ، والحلل /٥٦، والتبيان للعكبري ٤٦/١ ، والمصباح المنير (ألك) .

(معفل)(١).

وهذا مذهب الخليل(٢) ، ومكي(٣) ، والمعري كما مر ، والبغوي(٤) ، وابن خروف(٥)، والبيضاوي(٦)، والفيومي(٧) ، والقوشجي(٨).وحُكي عن الكسائي الكسائي (٩).

واحتُج لذلك بوضوح الاشتقاق بسبب ظهور المناسبة بين معنى الملك والرسالة، وبكثرة (مَفْعَل)(١٠).

وردّه فخر الدين الرازي بأن الله تعالى قال " **جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا** "(١١) فهي غير الرسل، فلو كانت من الألوكة وهي الرسالة لما صح أن يقال : (جعلت الملائكة رسلاً) كما لا يصلح جعل الرسل مرسلين ، وجعل المقترب قريبًا ؛ لأن الجعل لابد فيه من تغيير(١٢).

وضعفه الرضي(١٣) ، والطاهر بن عاشور(١٤) بأنه لم يسلم من القلب ، والقلب

---

(١) ينظر : أمالي ابن الشجري ٣٥/٣ .
(٢) ينظر : العين " باب الكاف واللام والميم معهما " ٣٨٠/٥ ــ ٣٨١ .
(٣) ينظر : مشكل إعراب القرآن ١٢٥/١ .
(٤) ينظر : معالم التنزيل ٦٠/١ .
(٥) ينظر : شرح الجمل له ٤٣٤/١ ــ ٤٣٥ .
(٦) ينظر : أنوار التنزيل ٢٧٩/١ .
(٧) ينظر : المصباح المنير (ألك) .
(٨) ينظر : عنقود الزواهر /٢٨١.
(٩) ينظر : عنقود الزواهر /٢٨١ ، والتحرير والتنوير ٣٩٨/١ .
(١٠) ينظر : عنقود الزواهر /٢٨١.
(١١) فاطر /١.
(١٢) ينظر : التفسير الكبير ٢٦٧/٢٨ .
(١٣) ينظر : شرح الكافية ٣٤٧/٢ .
(١٤) ينظر : التحرير والتنوير ٣٩٨/١ .

خلاف الأصل.

المذهب الثاني : أن أصله (مَلْأَك) بوزن (مَفْعَـل) (١) مـن لأك إذا أرسـل(٢) ، فألزمت همزته التخفيف لكثرة الاستعمال (٣) كما ألزموا يرى وأرى (٤) ، فلمـا فلما جمعوه ردوه إلى أصله ، وقالوا :(ملائكة) بوزن (مفاعلة) (٥) .

وهذا مذهب ابن السكيت (٦) ، وابن دريد (٧) ، وابن السراج (٨) ، وابن جني (٩)، (٩)، وغيرهم (١٠) .

وهو ظاهر كلام سيبويه (١١). وقد نسب إلى أبي عبيد (١٢) ، والمازني(١٣) ، وأبـي عبيدة(١٤) .

---

(١) ينظر : الخصائص ٨١/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢٠٣/٢، وفتح القدير ٩٩/١.

(٢) ينظر : الخصائص ٢٧٧/٣ ، ومشـكل إعـراب القـرآن ١٢٦/١ ، واللبـاب ٢٥٩/٢ ، والتبيان للعكبري ٤٦/١ ، وشرح ألفية ابن معطي ١٣٢٣/٢ .

(٣) ينظر : الأصول ٣٣٩/٣ ، والمنصف ١٠٢/٢، وشرح الشافية ٣٤٧/٢ .

(٤) ينظر : شرح الشافية ٣٤٧/٢ .

(٥) ينظر : مشكل إعراب القرآن ١٢٦/١ ، والحلل /٥٦ ، والبحر المحيط ٢٨٤/١ .

(٦) ينظر : إصلاح المنطق /٧٠ــ٧١ .

(٧) ينظر : الاشتقاق /٢٦ .

(٨) ينظر : الأصول ٣٣٩/٣ .

(٩) ينظر : الخصائص ٨١/٢ ، والمنصف ١٠٣/٢ ــ ١٠٤ ، والبحر المحيط ٢٨٤/١ .

(١٠) منهم ابن الشجري في آماليه ٢٠٣/٢ ، وابن الجوزي في زاد المسـير ٥٨/١ ــ ٥٩ ، والمطرزي في المغرب /٢٩٦ (حروف الزيادة) ، والرضي في شرح الشافية ٣٤٧/٢ .

(١١) ينظر : الكتاب ٣٧٩/٤ ــ ٣٨٠ .

(١٢) ينظر : مشكل إعراب القرآن ١٢٦/١ ، والحلل /٥٥ ، وشرح الجمـل لابـن خـروف ٤٣٥/١، والبحر المحيط ٢٨٤/١ .

(١٣) ينظر : المنصف ١٠٢/٢ ــ ١٠٣ .

(١٤) ينظر : النكت في القرآن /١٢٦ ، والشافية في علم التصريف / ٧٢ ، وشـرح الشـافية للخضر اليزدي ٣٢٨/١ ، وفتح القدير ٦٢/١.

وقد احتج (١) لذلك بقول الشاعر :

فلستُ لإنْسيٍّ ولكن لمَلْأك تَنزّلَ من جوِّ السماءِ يصوب .

وقولهم : ألكني إليها ، وهو (أفلني) ، وأصله: ألئكني إلا أنهم ألقوا حركة الهمزة على اللام وحذفوها (٢) . وقولهم : ملائكة في جمعه (٣) .

وأما قول الشاعر :

بألوكٍ فبذلنا ما سَألْ (٤) .

وقول الآخر:

أبلغ أبا دَختنوسَ مألكة غيرَ الذي قد يقالُ مِلكذبِ (٥) .

فإن (ألوك) بوزن (عفول) ، فقدمت العين على الفاء ، و(مألكة) بوزن (معفلَة) ، وأصلها (ملأكة) فقلبت (٦) .

والعلة في ذلك أن العرب لم تستعمل الفعل بتقديم الهمزة ، وهذا يدل على أن الفاء لام والعين همزة (٧).

المذهب الثالث : أنه مأخوذ من (المَلْك) وهو القوة ، فالميم أصل ، ولا حذف فيه ،

---

(١) ينظر : الكتاب ٣٧٩/٤ ، والأصول ٣٣٩/٣ ، وأمالي ابن الشجري ٣٥/٣ .

(٢) ينظر : الخصائص٨١/١ ، ٢٧٧/٣ ، واللباب ٢٥٩/٢ .

(٣) ينظر : شرح الشافية ٣٤٧/٢ .

(٤) البيت من الرمل للبيد في ديوانه /١٤٠، والخصائص ٢٧٨/٣ ، وزاد المسير ٥٨/١ ، وفتح وفتح القدير ٩٩/١، و جاء بلا نسبة في التبيان للعكبري ٤٦/١ .

(٥) البيت من المنسرح ، ولم أقف على قائله وهو من شواهد الخصائص ٣ / ٢٧٨، وشرح المفصل ٣٥/٨ ، ، ٩، ١٠، ، ورصف المباني /٣٢٥ ، واللسان (ألك)، (لكن) ، وينظر عجزه في سر الصناعة ٢ /٥٣٩، والأشباه والنظائر١٣٣/٢. اللغة : أبا دختنوس : لقيط بن زرارة ، ودختنوس ابنته سماها باسم بنت كسري . ينظر : اللسان (ألك).

(٦) ينظر : الخصائص ٢٧٨/٣ .

(٧) ينظر : المنصف ١٠٤/٢ .

فيكون وزن (ملك) (فَعَل) ، ووزن (ملائكة) (فعائلة)(١) .

وهو ظاهر كلام أبي عبيدة (٢). وذهب إليه أبو السعود (٣)، وحكي عن ابن كيسان(٤).

ورده العكبري(٥) واسمًا إياه بالبعد ؛ لأن الجمع يبطله ؛ فجمع (فَعَل) لا يكون (مفاعل) ، فإن قيل : فقد جاء فيه (أملاك) قيل : هو شاذ على أنه يحتمل أن يكون جمع على اللفظ لا على الأصل.

ووصفه ابن خروف بالبعيد من جهتي اللفظ والمعنى (٦).ورده الطاهر بن عاشور بأن فيه دعوى زيادة حرف بلا فائدة ، وهي دعوى بعيدة(٧).

المذهب الرابع : أن أصله من (لاك يلوك) إذا ردّد الشيء في فيه ، والرسالة كذلك ، فيكون أصل (ملك) : (ملاك) مثل (معاد) ، ثم حذفت عينه تخفيفًا، فصار وزنه (فَعَل) ، ويكون (ملائكة) على وزن (مفاعل) ، فأبدلت الواو همزة كما أبدلت واو (مصائب)(٨).

هذا ، وقد نُقل عن النضر بن شميل القول بأنه لا اشتقاق للملك عند العرب (٩). (٩). وبيّن الطاهر بن عاشور مراده من هذا القول ، وهو أن العرب عرّبوه عن

---

(١) ينظر : مشكل إعراب القرآن ١٢٦/١ ، والحلل /٥٦ ، والتبيان للعكبري ٤٧/١ ، والبحر المحيط ٢٨٤/١ .

(٢) ينظر : مجاز القرآن ٣٥/١ ، وحكاه عنه أبو حيان في البحر المحيط ٢٨٤/١ .

(٣) ينظر إرشاد العقل السليم ٨٠/١ .

(٤) ينظر : مشكل إعراب القرآن ١٢٦/١ ، والحلل /٥٥ ــ ٥٦ ، والشافية /٧٢ ، وفتح القدير القدير ٩٩/١ .

(٥) ينظر : اللباب ٢٥٩/٢ .

(٦) ينظر : شرح الجمل له ٤٣٥/١ .

(٧) ينظر : التحرير والتنوير ٣٩٨/١ .

(٨) ينظر : التبيان للعكبري ٤٧/١ ، واللباب ٢٠٩/٢ ، والبحر المحيط ٢٨٤/١ .

(٩) ينظر : البحر المحيط ٢٨٤/١ ، وفتح القدير ٩٩/١، والتحرير والتنوير ٣٩٨/١ .

العبرانية ؛ لأن التوراة سَمّت الملك ملاكًا بالتخفيف .وردَّه بأن وجود كلمة متقاربة اللفظ والمعنى في لغتين ليس دليلاً على أن إحداهما منقولة عن الأخرى إلا بأدلة أخرى (١).

والذي أميل إليه وأرجحه هو القول بأن أصل (ملك) ملأك ؛ لأنه قول الأكثرين(٢) ، ولسلامته من أوجه الضعف والاعتراض بخلاف المذاهب الأخرى الأخرى . وأما القول بأن أصله (مألك) المقلوب إلى (ملأك) فمردود بأن فيه قلبًا والقلب خلاف الأصل(٣).وأما القول بأن الميم واللام والكاف أصول والهمزة زائدة فبعيد؛لأن فيه زيادة حرف دون فائدة (٤). وأما القول بأنه مأخوذ من (لاك) (لاك) إذا ردد الشيء في فيه والرسالة كذلك فلا يخفى ما فيه من التكلف .

(١) ينظر : التحرير والتنوير ٣٩٨/١ .
(٢) ينظر : اللباب للعكبري ٢٥٨/٢ .
(٣) ينظر : شرح الشافية ٣٤٧/٢، التحرير والتنوير ٣٩٨/١ .
(٤) ينظر : التحرير والتنوير ٣٩٨/١ .

المسألة الثانية : الميم في (دلامص) بين الأصالة والزيادة

نص المعري على أن الميم المتوسطة يحكم بأصالتها حتى يدل الاشتقاق على غير ذلك ، وإنما تزاد وسطًا في مواضع قليلة ، منها قولهم : (دُلامِص) ــ وهو البَرّاق ــ فالميم فيه زائدة ، ووزنها (فُعَامِل)، وحكى أن هذا يروى عن الخليل ، محتجًا لذلك بقولهم : دليص في معنى دُلامِص ، ومنه قول امرئ القيس :

كَنَائنُ يَجْري فوْقَهُنَّ دليصُ(١).

وحكى عن غير الخليل القول بأن ميم (دُلامِص) أصل ، وأنها لفظة قاربت لفظة (دليص) ، ووزنها حينئذٍ (فُعَالِل) (٢).

الدراسة والتحليل :

اختلف النحويون في أصالة الميم وزيادتها في كلمة (دُلامِص) ، وكان لهم في ذلك مذهبان:

المذهب الأول: أن الميم زائدة ، ووزنها (فُعامِل).

وقد حكي هذا عن الخليل(٣) ، وهو مذهب سيبويه ، قال : "وأما ما هي ثبتٌ فيه فـ(دُلامِص) ؛ لأنه من التَّدليص"(٤).

---

(١) عجز بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه /١١٨ برواية (بينهن) موضع (فوقهن) ، صدره :

كأنّ سَرَاتَه وَجُدَّة ظَهْرِهِ

وينظر : التهذيب (باب الجيم والدال ــ ج د) ٢٤٧/١٠، والتبصرة ٧٩٩/٢ ، وجامع البيان ١٣١/٢٢ ، والمحرر الوجيز برواية (يحوي) موضع (يجري) ، واللسان ، والتاج (دلص) برواية (بينهن).

(٢) رسالة الملائكة /٢٣٩ ــ ٢٤١.

(٣) ينظر : العين ٩٩/٧ ، و الأصول٢٠٨/٣ ، والخصائص ٥٣/٢ ، والتبصرة ٧٩٩/٢ ، وشرح ابن إياز على تصريف ابن مالك /٦٤.

(٤) ينظر : الكتاب ٣٢٥/٤ ، وشرح الشافية للخضر اليزدي ٣١٤/١ ، وتاج العروس (د ل م ص).

وذهب إليه المبرد (١)، وثعلب (٢) ، والمعري كما مر ، والجرجاني(٣) ، والزمخشري(٤) ، وابن الدهان (٥)، والعكبري(٦) ، وأبو الحسن السخاوي (٧)، (٧)، وابن الحاجب(٨)، وآخرون(٩).

وقد احتج هؤلاء بأمرين :

أحدهما : دلالة الاشتقاق على زيادتها (١٠)، ومن هذا قولهم : (دَلِيص) و(دِلاص)(١١) ، وقولهم : (دَلَصَت الدرع) ، و(تدلُص دُلوصة) (١٢).

والآخر : القلب المكاني بتقديم الميم وتأخيرها ؛ فعن العرب تقول : (دلمص) بغير ألف ، و(دملص) بتقديم الميم على الألف ، وحذفها والتقديم والتأخير دليل على زيادتها ؛ لأن الأصل لا يتلاعب به(١٣).

المذهب الآخر: أن الميم فيها أصلية ، والكلمة رباعية وزنها (فُعَالل) ، ومعناها

---

(١) ينظر : المقتضب ١/ ١٩٧.

(٢) ينظر : مجالسه ٣٠٥/٧.

(٣)ينظر : المفتاح في الصرف /٨٨.

(٤)ينظر : المفصل /٥٠٢ ، والكشاف ٤٣٣/٣.

(٥) ينظر : الفصول /١٣٥.

(٦) ينظر : اللباب ٢/ ١٥٣.

(٧) ينظر : سفر السعادة ٢٧٢/١.

(٨) ينظر : الشافية /٧٠ ــ ٧١.

(٩) منهم ابن عصفور في الممتع ٢٤٥/١ ــ ٢٤٦ ، والارتشاف ١٩٧/١ ، وابن مالك في إيجاز التعريف /٥٧ ، وأبو حيان في المبدع /٧٦، ١٢٦ ، وابن هشام في أوضح المسالك ٣٦٦/٤، والقوشجي في عنقود الزواهر /٢٦٩، والألوسي في روح المعاني ١٠٦/٢٠.

(١٠) ينظر : روح المعاني ١٠٦/٢٠.

(١١) ينظر : المقتضب ٥٩/١ ، ومجالس ثعلب ٣٠٥/٧ ، والأصول ٢٠٨/٣ ، واللباب ٢٥٣/٢.

(١٢) ينظر : المساعد ٥٣/٤.

(١٣) ينظر : اللباب ٢٥٣/٢.

كمعنى (دليص) ، وليست بمشتقة منه ؛ لأنه إذا وُجد لفظ ثلاثي بمعنى لفظ رباعي وليس بين لفظيهما إلا زيادة حرف فليس أحدهما من الآخر يقينًا ، نحو: (سَبِط) و(سِبَطر)؛ فالراء ليست من حروف الزيادة(١).

وقد حكي هذا عن الأخفش(٢) ، والمازني(٣) ، وقوَّاه القاسم المؤدب(٤). وإنما وإنما دعاهم لذلك أن الميم لا تنقاس زيادتها في الوسط(٥).

ورده ابن عصفور بأن (دُلامِص) مع (دَليص) ليس كـ (سِبَطر) مع (سَبِط) ؛ لأن الذي قاد إلى ادعاء أن (سَبِطًا) ، و " سِبَطرًا) أصلان مختلفان أن الراء لا تحفظ زائدة في موضع ، وأما الميم فقد جاءت زائدة طرفًا غير أول وحشوًا وأولاً فيما لا يحصى كثرة ، فإذا دل اشتقاق على زيادتها فينبغي أن تجعل زائدة ؛ إذ باب (سَبِط) ، و (سِبَطر) قليل جدًا ، لا ينبغي أن يُرتكب إلا إذا دعت إلى ذلك ضرورة(٦).

والذي أميل إليه هو القول بزيادتها ؛ لدلالة الاشتقاق عليه ، وكثرة القائلين به ، وضعف ما احتج به الأخفش والمازني.

المسألة الثالثة : نون (ارْجَحَنّ) بين الأصالة والزيادة

قال المعري: " وقد ذهب قوم إلى أن النون في قولهم : (ارجحنّ) زائدة ؛

---

(١) ينظر :شرح الملوكي /١٦١ ــ ١٦٢.

(٢) ينظر :الممتع ٢٤٥/١، والارتشاف ١٩٨/١ ، والمبدع /١٢٧، والمساعد ٥٣/٤.

(٣) ينظر : الخصائص ٥٣/٢ ، واللباب ٢٥٣/٢ ، والممتع ٢٤٥/١ ، وشرح ابن إياز على تصريف ابن مالك/٦٤.وماجا ء عن أبي عثمان المازني في المنصف ١٥١/١ ، ١٥٢ ،(أنه يرى جوار أن يكون الميم في (دلامص) أصلا ، ويكون من الرباعي ولم يرفض أن يكون ثلاثيا والميم زائدة فقد نقل عنه ذلك ابن جني

(٤) ينظر : دقائق التصريف /٣٧٠ ــ٣٧١.

(٥) ينظر : المقتصد في شرح التكملة ١٢٣٧/٢، والممتع٢٤٦/١ ، و روح المعاني ١٠٦/٢٠. ١٠٦/٢٠.

(٦) ينظر : الممتع٢٤٦/١.

لأنهم أخذوه من الرجحان، وليس ذلك على رأي البصريين ؛ لأنهم يجعلون(ارجحنّ) افْعَلَلّ ، ولا يجعلون في أبنية الأفعال (افْعَلَنّ) ، وإنما تزاد النون في أواخر الأسماء بالقياس الصحيح أو بالاشتقاق الذي يجري مجرى القياس ، فيحكم على نون (سكران) بأنها زائدة ؛ لأنه ليس في كلامهم مثل (فَعْلال) في غير المضاعف ، نحو: (الزلزال) و(البلبال) وما كان في مثله إلا في قولهم : (خَزْعال)" (١).

ويبدو من كلام المعري أن ثمة خلاف في نون (ارْجَحَنّ) ، فللنحويين فيه مذهبان :

أحدهما: أن نونه زائدة ؛ لأنه من الرجحان، ألحق بـ (اقشعرّ) بزيادة النونين ، ووزنه افعلنّ ، وحكى هذا عن قوم .

والآخر: أن النون أصلية ؛ ووزنه (افْعَلَلَّ) ؛ ، وحكى هذا عن البصريين، وإنما دعاهم إلى هذا القول أن أبنية الأفعال ليس فيها (افعلنّ) ؛ لأن زيادة النون في أواخر الكلمات مرتهن بالقياس الصحيح أو الاشتقاق الجاري مجرى القياس، والقياس والاشتقاق يؤيدان أنها أصلية.

الدراسة والتحليل :

اختلف الصرفيون في (ارجحنَّ) ، وكان لهم في ذلك مذهبان :

المذهب الأول : أن نونه زائدة ؛ لأنه من الرجحان، ووزنه (افعلنّ) . وقد حكي عن جماعة(٢)، وهو مذهب الزمخشري(٣).

المذهب الآخر : أن نونه أصلية ، ووزنه (افعللّ) . وقد حكي هذا عن البصريين(٤) .وأورده الأزهري (١) ،

---

(١) ينظر : رسالة الملائكة /٢٤٥.

(٢) ينظر : النهاية في غريب الحديث (رجحن) ١٩٨/٢، و اللسان ، والتاج (رجحن).

(٣) ينظر : الفائق ٣١/٢.

(٤) ينظر : رسالة الملائكة /٢٤٥. ولم أقف على نص للبصريين في ذلك.

والجوهري (٢) ، وابن سيدة (٣) في حرف النون على أن النون أصلية.
واحتُج لهذا المذهب بأن(افعلنّ) ليس في أبنية الأفعال(٤) .
والذي أميل إليه هو القول بأصالة النون ؛ لأن(افعلنّ) ليس في أبنية الأفعال.

المسألة الرابعة : نون (شيطان) بين الأصالة والزيادة

قال المعري : " وجاءت أشياء في آخرها النون ملتبسة بنون (فَعْلَان) ، منها (الشيطان) ، فسيبويه وأهل النظر يجعلون النون فيه أصلية ، ويأخذونه من الشطن، وهو من قولك : (شطن) إذا بعُد ، فكأنه بعُد من الخير ، وهذا البيت ينشد على وجهين بالسين والشين:

فإذا سَاطنٌ عَصَاهُ عَكَاهُ ثم يَرْتُو عليه بالأغلالِ(٥)

فإذا قيل: (شاطن) فهو في معنى الشيطان ، وإذا قيل : (ساطن) فهو الذي أعيا خبثًا ، والمعنى متقارب.
واستدلوا على النون في (شيطان) أنها أصل بقولهم : (تشيطن) ؛ لأنه لو كان من (الشيْط) لامتنع هذا البناء ، كما يمتنع (هيمان) من أن تقول في الفعل (تهيمن) ؛

---

(١) ينظر : التهذيب (باب الحاء والجيم ــ رجحن) ٢٠١/٥ ، و اللسان ، والتاج (رجحن).
(٢) ينظر : الصحاح (باب النون فصل الراء ــ رجحن) ، واللسان (رجحن).
(٣) ينظر : المحكم (الحاء والجيم ــ ارجحنّ) ٥٤/٤ ، و اللسان ، والتاج (رجحن).
(٤) ينظر : رسالة الملائكة /٢٤٥.
(٥) ينظر : البيت من الخفيف لأمية بن الصلت في ديوانه / ١٠٦ برواية :

أيّما شاطن عَصَاهُ عَكَاهُ ثم يُرْمَى في السّجنِ والأغلالِ

وجاء برواية :

أيّما شاطن عَصَاهُ عَكَاهُ ورَمَاهُ في السّجنِ والأغلالِ

في الجامع لأحكام القرآن ٩٠/١ ، وفتح القدير ٤٤/١ .و ينظر صدره في التهذيب (أبواب الشين والطاء) ٢١٤/١١ ، واللسان (شطن) . اللغة : شاطن ، وساطن : خبيث ، وعكاه : شده ، ويرتو: يَشُدّ.

لأن بناء تفعلن لم يذكره المتقدمون في أبنية الفعل ، ولو سميت رجلاً بشيطان لصرفته ، ومن جعله من (شاط يشيط) لم يصرفه إذا كان اسمًا .....، وقد كثر من يقول أن (شيطان) يحتمل أن يكون من (الشطن) ومن (الشيط) ... واستدلوا على أن (شيطان) فَيْعَال بقولهم : (شيطانة) ؛ لأن الهاء قلما تدخل على فعلان إلا أن هذا ينتقض لأنهم قد قالوا : (رجل سيفان وامرأة سيفانة) ، وهو الضامر البطن الممشوق ، وقالوا : (موتان الفؤاد) والأنثى (موتانة) ، قال الشاعر :

هي البازلُ الكوماءُ لا شيءَ غيره وشيطانةٌ قد جُنَّ منها جنونُها (١).

وقولهم في الجمع : (شياطين) يدل على أن (شيطان) فَيْعَال ؛ لأنهم لا يكسِّرون (فَعْلان) على (فَعَالين) ، وقد حكى الفراء (غراثين) جمع (غرثان) ، وذلك قول مستنكر"(٢).

ويبدو من النص أن المعري ذكر ثلاثة مذاهب في نون (شيطان) :

المذهب الأول: نسبه إلى سيبويه وأهل النظر ، واختاره ، وهو القول بأن النون أصلية ، ووزنه (فَيْعال)، وحجتهم في ذلك أمور :

أولها : قولهم : (تشيطن) ؛ لأنه لو كان من (الشيْط) لامتنع هذا البناء ؛ لأن بناء (تفعلن) لم يذكره المتقدمون في أبنية الفعل.

ثانيها: قولهم : (شيطانة) ؛ لأن الهاء قلما تدخل على (فَعْلان) ، وذكر أن هذا ينتقض بقولهم : (رجل سيفان)و(امرأة سيفانة) : (موتان الفؤاد) و(موتانة).

ثالثها: قولهم في الجمع : (شياطين) ، وهذا يدل على أن (شيطان) فَيْعَال ؛ لأنهم لا يكسِّرون (فَعْلان) على (فَعَالين) إلا فيما حكاه الفراء من قولهم: (غراثين) جمع (غرثان) ، وجعله المعري قولاً مستنكرًا.

---

(١) البيت من الطويل لم أقف على قائله ، وهو من شواهد البحر المحيط ١٩٤/١ ، وروح المعاني ١٥٧/١. اللغة : البازل : من بزل ناب البعير إذا طلع ، والكوماء : الناقة الطويلة السنام.

(٢) ينظر : رسالة الملائكة /٢٤٧ــ ٢٤٩.

المذهب الثاني : أن نونه زائدة ؛ لأنه من (شاط يشيط).

المذهب الثالث: أن (شيطان) يحتمل أن يكون من (الشطن) ومن (الشيط) ، وحكاه عن الكثيرين.

الدراسة والتحليل :

اتفق العلماء على أن (شيطان) عربي ، لكنهم اختلفوا في اشتقاقه ، ووزنه ، وكان لهم في ذلك ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول: أن النون أصلية ، ووزنه (فَيْعال) ، وهو من قولك : (شطن) إذا بعُد ، فكأنه بعُد من الخير.

وقد حُكي هذا عن البصريين(١) ، وعزي إلى الليث (٢)، وقاله الخليل(٣) ، وأبو حاتم الرازي(٤) . وهو الأكثر عند الأزهري(٥). وذهب إليه مكي(٦) ،والمعري كما مر ، والجرجاني(٧) ،وآخرون (٨).

وقد احتجوا لذلك بأمور :

---

(١) ينظر : البحر المحيط ١٩٣/١، وعنقود الزواهر /٢٦٨ ، وروح المعاني ١٥٧/١.

(٢) ينظر : التهذيب (أبواب الشين والطاء) ٢١٤/١١.

(٣) ينظر : العين المنسوب إليه (باب الشين والطاء والنون معهما ــ شطن) ٢٣٧/٦، وشرح السيرافي للكتاب ٤٨٤/٣.

(٤) ينظر : كتاب الزينة ٣٦٢/٢.

(٥) ينظر : التهذيب (أبواب الشين والطاء) ٢١٤/١١ ، واللسان ، والتاج (شطن).

(٦) ينظر : مشكل إعراب القرآن ١٧٩/١.

(٧) ينظر : المقتصد في شرح التكملة ١٠٧٧/٢.

(٨) منهم العز بن عبد السلام في تفسيره ١٠٤/١، والقرطبي في الجامع لأحكام القــرآن٩٠/١ ، ، ومحمد بن أبي بكر الرازي مختار الصحاح (شطن) ، وأبو حيان في الارتشاف ٢١٠/١ ، والمبدع /٦٧، والسمين في الدر المصون ٩/١ ، وابن الهائم في التبيان في تفســير غريــب القرآن /٥٨، والفيروزابادي في بصائر وي التمييز ٣٢٠/٣ ، والزبيدي في التاج (شطن).

الأول : قول أمية بن الصلت السابق ، فـ (شاطن) ـ فيه ـ من (شطن) بلا شك (١).
وقول رؤبة :

وفي أخاديدِ السِّياطِ المُشَنَّنِ شافٍ لبَغْيِ الكَلبِ المُشَيْطَنِ(٢).

الثاني: أن سيبويه حكى أن العرب تقول : (تشيطن فلان) (٣) إذا فعل أفعال الشياطين ، فهذا بيِّن أنه تفعيل من (شطن) ،ولو كان من شاط لقالوا : (تشيَّط)(٤)، ولكان هذا البناء ممتنعًا ؛ لأن بناء تفعلن لم يذكره المتقدمون في أبنية أبنية الفعل(٥).

الثالث: قولهم في الجمع : (شياطين) (٦) ؛ لأنهم لا يكسِّرون (فَعْلان) على (فَعَالين) إلا فيما حكاه الفراء (٧) من قولهم: (غراثين) جمع (غرثان) ، وهذا قول مستنكر(٨).

الرابع: قولهم : (شيطانة) ؛ لأن الهاء قلما تدخل على (فَعْلان). وينتقض هذا بقولهم: (رجل سيفان وامرأة سيفانة) : (موتان الفؤاد) و(موتانة) (١).

---

(١) ينظر : المقاييس(باب الشين والطاء وما يثلثهما ـ شطن) ١٨٥/٣ ، والجامع لأحكام القرآن ٩٠/١.

(٢) من الرجز ، وهو لرؤبة في مجموع أشعار العرب المشتمل على ديوانه/ ١٦٥ ، والعين ((باب الشين والطاء والنون معهما ـ شطن) ٢٣٦/٦، واللسان (مشن) ، و البحر المحيط =١٩٣/١.ونسب ـ أيضًا ـ إلى العجاج في ملحقات ديوانه ٣٦٧/٢، واللسان (مشن). اللغة : أخاديد السياط : آثارها ، والمُشَنَّن : القُشَّر من المَشْن وهو القَشْر.

(٣) ينظر : : مشكل إعراب القرآن ١٧٩/١، ورسالة الملائكة /٢٤٧، وإيجاز التعريف /٤٩.

(٤) ينظر : مشكل إعراب القرآن ١٧٩/١، والجامع لأحكام القرآن ٩٠/١ ، وإيجاز التعريف /٤٩.

(٥) ينظر : رسالة الملائكة /٢٤٧.

(٦) ينظر : رسالة الملائكة /٢٤٩، والتاج (شطن).

(٧) ينظر : رسالة الملائكة /٢٤٩.

(٨) ينظر : لم أقف على هذا في معانية.

الخامس : أن القول بأصالة النون يؤدي إلى بناء موجود ، وهو (فَيْعال) ، و هذا قول السيرافي(٢).

ورده ابن عصفور(٣) بأن أن السيرافي توهم أن سيبويه قال بأصالة النون في (دهقان) و(شيطان) ؛ لأن هذا يؤدي إلى بناء موجود ، وسيبويه لم يقل هذا ، بل جعل النون أصلية لقولهم : (تَدَهْقَن) ، و(تَشْيْطَن) ؛ لأنه ليس في كلامهم (تَفَعْلَن) ، فأما (تدهّق) ، و(تشيّط) فليس في قوة (تَدَهْقَن) ، و(تَشْيْطَن) ؛ لأن أبا علي دفعهما عن طريق الرواية.

المذهب الثاني : أن نونه زائدة ، ووزنه (فَعْلان) ، وهو من (شاط يشيط) إذا هلك، ومنه قول الشاعر :

قد نَطْعَنُ العَيْرَ في مَكْنُونِ فائلِه وقد يَشِيطُ على أرماحِنا البَطَلُ(٤).

وحكي هذا عن الكوفيين (٥) ، وهو قول السكاكي (٦) ، والزمخشري (٧).

المذهب الثالث : أنه يحتمل أن يكون من التشيطن ، وأن يكون من شيط .

وهو مذهب سيبويه ، قال : "وكذلك (شيطان) إذا أخذته من التشيطن فالنون عندنا في مثل هذا من نفس الحرف إذا كان له فعل يثبت فيه النون ، وإن جعلت (دهقان) من الدهق و(شيطان) من شيط لم تصرفه "(١).

---

(١) ينظر : رسالة الملائكة /٢٤٨ــ ٢٤٩.

(٢) ينظر : شرح الكتاب له ٢١٣/٥ ، والممتع ٢٦١/١ ، والارتشاف ٢١٠/١.

(٣) ينظر : الممتع ٢٦١/١ــ ٢٦٢.

(٤) البيت من البسيط للأعشى في ديوانه /٦٣ برواية (نخضب) موضع (نطعن) ، و(من) موضع (في) ، وهو من شواهد الزاهر ٥٦/١ ، ٤٦١ ، واللسان (شيط) برواية (نخضب) موضع (نطعن) ، والتاج (شيط) بالروايتين، وينظر عجزة بدون نسبة في أساس البلاغة (شيط) . اللغة : مكنون الفائل: الدم.

(٥) ينظر : البحر المحيط ١٩٣/١ ، وعنقود الزواهر /٢٦٨.

(٦) ينظر : المفتاح/٢٦ ، وعنقود الزواهر /٢٦٨.

(٧) ينظر : الكشاف ٦٠١/٣ ، وعنقود الزواهر /٢٦٨.

وحذا حذوه ابن السراج(٢) ، والسيرافي (٣) ، والرضي(٤) ، والصايغ(٥)، والخضري(٦).

وقد نسب المعري(٧) إلى سيبويه القول بأن النون أصلية ، وهذا يخالف ما صرح به سيبويه في الكتاب كما مر.

والرأي الذي أميل إليه هو القول بأن النون أصلية للأمور التالية :

الأول : ثبوت النون في تصاريف الكلمة في كلام العرب شعرًا ونثرًا، فقد قالوا : (تشيطن) ، و(شاطن) ، و(مشيطن).

الثاني : أن القول بأنه من (شاط) يؤدي إلى وجود بناء ليس من أبنية العربية هو (تفعلن) في قول العرب : (تشيطن).

الثالث : أن جُلّ أدلته سلمت من الاعتراض عليها.

الرابع : أنه قول الجمهور(٨) بخلاف غيره.

---

(١) ينظر : الكتاب ٢١٧/٣ ــ ٢١٨ ، والكشاف ١٠٣/١ ، وفتح القدير ٤٤/١ ، والتاج (شيط).

(٢) ينظر : الأصول ٨٦/٢.

(٣) ينظر : شرح الكتاب له ٤٨٤/٣.

(٤) ينظر : شرح الكافية ١٥٦/١.

(٥) ينظر : اللمحة٧٧١/٢.

(٦) ينظر : حاشيته٢/ ١٠٣.

(٧) ينظر : رسالة الملائكة /٢٤٧.

(٨) ينظر : الدر المصون ٩/١.

المسألة الخامسة : نون (زيتون) بين الأصالة والزيادة

قال المعري : " فأما (زيتون) فقد اُختلف فيه ، فذكر ابن السراج أنه من الأبنية التي أغفلها سيبويه ، وكان الزجاج يأبى ذلك ؛ لأنه لا يجعل سيبويه أغفل إلا ثلاثة أبنية (شيضمير) وهو اسم موضع ، و(الهندلع) وهو اسم بقلة ، و(درداقس) وهو عُظَيم يصل العنق بالرأس ، فمن جعل (زيتوناً) من الزيت فوزنه (فَعلون) ، ومن جعله من أصل ممات من (الزتْن) فهو عنده (فَيْعول) ، وقد ذهب قوم إلى أنه كالجمع لـــ (زيت) ، كما تقول (زيد) و(الزيدون) إلى ذلك ذهب الزجاج"(١).

ويبدو من النص أن المعري تحدث عن أمرين :

أحدهما : الخلاف بين ابن السراج والزجاج في كون (زيتون) من الأبنية التي أغفلها سيبويه ، وقد نسب إلى ابن السراج القول بأنه من الأبنية التي أغفلها سيبويه ، ونسب إلى الزجاج القول بأن سيبويه لم يغفل هذا البناء.

والآخر : الخلاف في وزن (زيتون) ، فحكى عن بعض العلماء القول بأن وزنه (فعلون) ؛ لأنه مأخوذ من الزيت ، وحكى عن البعض أن وزنه (فيعول) ؛ لأنه مأخوذ من الزتن ، وحكى عن قوم منهم الزجاج أنه جمع (زيت).

الدراسة والتحليل :

نص ابن السراج(٢) على أن (زيتون) من الأبنية التي أغفلها سيبويه . وحذا حذوه ابن جني (٣)، متعجبًا من أن يفوت سيبويه وهو في القرآن العزيز وعلى أفواه الناس.

وحكى المعري عن الزجاج ــ كما مرّ ــ القول بأن سيبويه لم يغفل هذا البناء ؛ لأنه لم يغفل إلا ثلاثة أبنية هي (شيضمير) ، و(الهندلع) ، و(درداقس) . ولم أقف على هذا فيما أتيح لي من مؤلفات الزجاج.

---

(١) ينظر : رسالة الملائكة /٢٥٣ ــ ٢٥٤.

(٢) ينظر : الأصول ٢٢٤/٣ ــ ٢٢٥.

(٣) ينظر : الخصائص ٢٠٦/٣ ، واللسان (زيت).

وقد اختُلف في النون هل هي زائدة أو أصلية؟ فذهب الخليل(١) ، والليث(٢)، وآخرون (٣) إلى أنها زائدة ، ووزن (زيتون) ــ حينئذٍ ــ (فَعْلون).

وذكر ابن جني(٤) أن بعض النحويين أخذه من (الزَّتْن) وإن كان أصلاً مماتًا، فجعله (فَيْعُولاً) ، ونص على أن صاحب هذا القول ابن كيسان أو ابن دريد.

وحكى ياقوت(٥) عن ابن جني أنه أجاز أن يكون الزيتون فيعولاً ، لا من الزيت ، ولكن من قولهم: (زيت المكان) إذا أنبت الزيتون . ووسمه ياقوت بأنه واهٍ جدًا ، معللاً ذلك بأن الموضع لا يقال له (زيت) إلا بعد إنباته الزيتون ، ولولا إنباته لم يصح أن يقال له زيت ، فكيف يقال: إن الزيتون من (زيت) والزيتون الأصل ، والمعلوم أن الفعل بعد الفاعل؟

---

(١) ينظر : العين (باب الحاء والزاي والباء معهما ــ حزب)١٦٥/٣ ، و(باب الزاي والتاء والنون معهما ــ زتن) ٣٥٨/٧.

(٢) ينظر : تهذيب اللغة (باب العين والقاف مع النون ــ قعن) ١٧١/١.

(٣) منهم السيرافي في التاج (زيت) ، والأزهري في التهذيب (باب الزاي والتاء ــ زتن)١٢٨/١٣ ، وابن جني في الخصائص ٣٦٠/١ ، ٢٠٦/٣ ، والجوهري في الصحاح (باب التاء فصل الزاي ــ زيت) ، والتاج (زيت) ، وابن سيدة في المحكم (العين والجيم) ٤٣٢/٢ ، و(الزاي والتاء والنون) ٢٤/٩ ، والزمخشري في التاج (زيت) ولم أقف عليه فيما أيح لي من مؤلفاته ، وابن منظور في اللسان (حجن) ، والفيومي في المصباح المنير (كتاب اللام ــ الليمون).

(٤) ينظر : الخصائص ٢٠٦/٣. ولم أقف عليه في الجمهرة.

(٥) ينظر : معجم البلدان ٥٣٦/١. وهذ يخالف ما وقفت عليه في مؤلفات ابن جني ، فقد ذكرت ــ قبل ــ أنه ذهب إلى القول بزيادة النون ، أما القول بأن النون أصلية فقد نسبه إلى ابن دريد أو ابن كيسان.

ونص ابن عصفور(١) على أن وزنه (فيعول) كـ (قَيْصُوم) (٢) ، مستدلاً لذلك بقولهم : (أرض زَتِنَة) ، أي : فيها زيتون ، وأن القول بالزيادة يؤدي إلى إثبات (فَعْلُون) ، وهو بناء لم يستقر في كلامهم .

وصححه ابن مالك (٣) ، واختاره أبو حيان(٤) ، ورجحه السمين(٥) ، نافيًا أن تكون تاؤه أصلية ونونه مزيدة بدلالة الزيت ، فإنهما مادتان متغايرتان وإن كان الزيت معتصرًا منه.

وحكى المعري ــ كما مر في صدر المسألة ــ أن الزجاج ذهب إلى أنه كالجمع لـ (زيت) ، كقولنا: (زيد) و(الزيدون) . ولم أقف عليه فيما أتيح لي من مؤلفات الزجاج.

والذي أميل إليه أن النون أصلية ، ووزنه (فَيْعُول) ؛ لقولهم : (أَرضٌ زَتِنَة) ، أي: فيها زيتون، ولأن (فَعْلون) وزن لم يستقر في كلام العرب.

---

(١) ينظر : الممتع ١٢٥/١ ، والتاج (زيت).

(٢) هو نبات أطرافه نافعه ، وزهره مرّ له فوائد طبية.

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية ١٩٩/١.

(٤) ينظر : المبدع /٧٩.

(٥) ينظر : الدر المصون ٧٨/٥.

المسألة السادسة : نون (الضَّيْفَن) بين الأصالة والزيادة

قال المعري : " واختلفوا في (الضيفن) ، فروي عن الخليل أنه كان يجعل النون فيه زائدة ، ويأخذه من الضيف ، وحكي عن أ بي زيد أنه قال : (ضفن الرجل) إذا جاء مع الضيف ، وهو على رأي أبي زيد (فَيْعَل) ، وعلى رأي الخليل (فَعْلَن) ، ويقوي قول أبي زيد أنهم قالوا : (رجل ضِفْن)، و(امرأة ضفنة)، قال جرير :

تلقى الضِّفِنَّة من بنات مُجَاشِع ولها إذا انحلَّ الإزار حِران(١) "(٢).

ويبدو من النص أن المعري ذكر مذهبين للنحويين في (ضَيْفَن) : أحدهما : أن نونه زائدة، ووزنه (فَعْلَن) ، ونسبه إلى الخليل. والآخر:أن نونه أصلية ، ووزنه (فَيْعَل) ، ونسبه إلى أبي زيد. واختار مذهب أبي زيد مستدلاً بكلام العرب شعرًا ونثرًا.

الدراسة والتحليل :

اختلف الصرفيون في نون (الضَّيْفَن) ، وكان لهم في ذلك مذهبان :

المذهب الأول : أن النون زائدة، ووزنه (فَعْلَن).وهذا مذهب سيبويه(٣) .

وتبعهما أبو عبيد (٤)، والمبرد (٥) ، وآخرون(٦).

---

(١) البيت من الكامل ، وهو لجرير في نقائض جرير والأخطل /٢٠١.

برواية

تلق ضِفَنّ مُجَاشِع ذا لحْيَة ولهُ إذا وَضَعَ الإزار حِران

ولم أقف عليه فيما أتيح لي من مؤلفات أخرى. اللغة : الضِفَنّ : السمين الضخم.

(٢) ينظر : رسالة الملائكة /٢٦٣ ــ ٢٦٤.

(٣) ينظر : الكتاب ٢٧٠/٤ ، ٣٢٠ ، والارتشاف ٢٠٨/١.ونسب إليه ابن منظور في اللسان (ضيف) القول بأن النون أصلية وهذا يخالف ما جاء في الكتاب.

(٤) ينظر : المحكم (الضاد والنون والفاء ض ف ن) ٢٠٨/٨ ، واللسان (ضفن).

(٥) ينظر : المقتضب١٩٧/١ ، ٢٣٧/٣.

(٦) منهم الأصمعي في المزهر ٢٥٩/٢ ، والمازني في شرح الملوكي /١٨٥ ، وشرح ابن إياز على تصريف ابن مالك/٦٦ ، وابن دريد في الجمهرة (باب معرفة الزوائد ومواقعها)

واحتُج لذلك بأمرين :

الأول : أن (الضَّيْفَن) هو الذي يجيء مع الضيف (١)، فهو مشتق منه(٢) ، قال الشاعر:

إذا جاء ضَيْفٌ جاء للضَّيْفِ ضَيْفَنٌ فأودى بما تُقْرى الضُّيُوْفُ الضَّيَافِنُ(٣).

الثاني: أن (الضَّيْفَن) وإن كان ضَيْفَ الضَيْفٍ فهو على كل حال ضيف، فينبغي أن تكون نونه زائدة(٤).

المذهب الآخر: أن النون أصلية ، ووزنه (فَيْعَل)، وهو مذهب الخليل (٥)، وأبي زيد (٦) ، وابن فارس(٧) ، والمعري كما مرّ ، وابن عصفور(٨) ، وابن مالك (١) ، وأبي حيان(٢).

٤٨/١ ، و الجوهري في الصحاح (باب الفاء ــ فصل الضاد ــ ضيف) ، واللسان(ضيف)، وابن سيدة في المحكم (الضاد والنون والفاء ض ف ن) ٢٠٨/٨، واللسان (ضفن) ، والصغاني في العباب الزاخر (ضيف) ، ومحمد بن أبي بكر الرازي في مختار الصحاح (ضيف) ، وابن هشام في أوضح المسالك ١٩/١ ، وابن حجر في فتح الباري ٥٦٠/٩.

(١) ينظر : المقتضب ٢٣٧/٣، والعباب الزاخر (ضيف)، وشرح ابن إياز على تصريف ابن مالك/٦٦.

(٢) ينظر : الكتاب ٣٢٠/٤ ، و المنصف ١٦٧/١، وشرح ابن إياز على تصريف ابن مالك /٦٦.

(٣) البيت من الطويل ، ولم أقف على قائله ، وهو من شواهد التهذيب (أبواب الضاد والنون ــ ضفن) ٣٢/١٢ ، والصحاح (باب الفاء ــ فصل الضاد ــ ضيف) ، والمحكم (الضاد والنون والفاء ض ف ن) ٢٠٨/٨ ، وديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري ٢٠٧/٤ ، والعباب الزاخر (ضيف).

(٤) ينظر : المنصف ١٦٨/١ .

(٥) ينظر : العين ٤٦/٧ .

(٦) ينظر : الخصائص١٢٤/٣، ودقائق التصريف /٣٧٢ . ولم يصرح بذلك في النوادر.

(٧) ينظر : المقاييس (باب الضاد والفاء وما يثلثهما ــ ضفن) ٣٦٥/٣ ــ ٣٦٦.

(٨) ينظر : الممتع ٢٧١/١.

واحتُج له بما يلي :

الأول : أن المعنى يطابقه ، قال الشاعر:

إذا جاء ضيف جاء للضيف ضَيْفَن فأوْدَى بما تُقرَى الضيوف الضَّيَافِن

فـــالضَّيْفَن هو الذي يجيء مع الضيف، وقولهم : (ضَفَن يَضْفِن) في هذا المعنى يشهد بأن ضيْفَنًا (فَيْعَل) (٣).

الثاني : قولهم : (رجل ضِفْن)، و(امرأة ضفنة)، ومنه قول جرير :

تلقى الضِّفِنَّة من بنات مُجَاشِعٍ ولها إذا انحلَّ الإزار حِران(٤)

الثاني : أن (فيْعلاً) أكثر في الكلام من (فَعْلَن)(٥).

ورده ابن جني ، معللاً ذلك بأن أبا زيد لما سمعهم يقولون : (ضَيْفَن) ، وكانت (فَيْعَل) أكثر في الكلام من (فَعْلَن) توهمه (فَيْعَلاً) فاشتق الفعل منه ، بعد أن سبق إلى وهمه هذا فيه ، فقال : (ضفن يضفن) . وأردف هذا بأنه لو سئل عن (ضَفِنَ يَضْفِنُ) لقال: إذا مثلته على لفظه قلت :(فَلِنَ يَفْلِنُ) ؛ لأن العين قد حذفت ، وهذا من أغلاط العرب(٦).

هذا ، وقد جعل ابن يعيش (٧) مذهب أبي زيد أقوى في القياس ؛ لكثرة (فَيْعَل) نحو : (صَيْرَف) ، وقلة (فَعْلَن) ، نحو : (عَجْلَن) ، ومذهب المازني أقوى من جهة الاشتقاق.

---

(١) ينظر : إيجاز التعريف /٣٢.

(٢) ينظر : المبدع /١٣٤.

(٣) ينظر : المنصف ١٦٨/١، والممتع ٢٧١/١ ، وإيجاز التعريف /٣٢.

(٤) ينظر : رسالة الملائكة / ٢٦٤.

(٥) ينظر : المنصف ١٦٨/١ ، والخصائص١٢٤/٣، والممتع ٢٧١/١.

(٦) ينظر : الخصائص١٢٤/٣.

(٧) ينظر : شرح الملوكي /١٨٥ ــ ١٨٦.

وذهب ابن إياز(١) إلى أن (الضيفن) إن كان نفس الضيف فالقول الأول ، وإن كان لمن يجيء معه فالقول الثاني .

والذي أميل إليه أن النون في (الضَّيْفَن) أصلية ؛ لأن الاشتقاق يدعمه ، ومنه قول العرب : (ضَفَنَ الرجلُ يَضْفِنُ) إذا جاء ضيفًا مع الضيف ، و قولهم : (رجل ضِفْن)، و(امرأة ضفنة).

(١) ينظر : شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك /٦٦.

المبحث الثاني : الميزان الصرفي

المسألة الأولى : وزن (موسى) علمًا

قال المعري " ما تريان[يعني منكر ونكير] في وزن (موسى) كليم الله الذي سألتماه عن دينه وحجته فأبان وأوضح؟ فإن قالا : (موسى) اسم أعجمي إلا انه يوافق من العربية وزن (مُفْعَل) و (فُعْلَى) ، أما (مُفْعَل) فإذا كان من ذوات الواو ، مثل: (أوسيت) و(أوريت) فانك تقول: مُوسَى ومُورَى ، وإذا كان من ذوات الهمزة فانك تُخفّف حتى تكون الواو خالصة من (مُفْعَل) ، تقول : (آنيتُ العشاء فهو مؤنىً) ، فإن خففت قلت: (مُوْنَى) ... حكى بعضهم همز (مؤسى) إذا كان اسمًا ، وزعم النحويون أن ذلك لمجاورة الواو الضمة ؛ لأن الواو إذا كانت مضمومة ضمًا لغير إعراب وغير ما يشابه الإعراب جاز أن تحوّل همزة ، كما قالوا: (وُقِّتَتْ وأُقِّتَتْ) ، و(حمائم ورُْق وأُرْق) ، و (وُشِّحَتْ وأُشِّحَتْ) ... ، وقد ذكر الفارسي هذا البيت مهموزًا:

أحبُّ المؤقدين إليّ مؤسى . . . وحزرةُ لو أضاءَ لي الوقود(١).

... ، وإذا قيل: (موسى) (فُعْلى) فإن جُعل أصله الهمز وافق (فُعْلى) من (مأس بين القوم) إذا أفسد بينهم ... ، ويجوز أن يكون (فُعْلَى) من (ماس يميس) ، فقلبت الياء واوًا للضمة ، كما قالوا: (الكوسى) وهي من الكيس"(٢).

ويبدو من النص أن المعري ذكر قولين في وزن (موسى) علمًا:

أحدهما : (مُفْعَل) ، وهو يحتمل أمرين :

---

(١) البيت من الوافر لجرير في ديوانه/١١٦ برواية :

لَحَبّ الوافدان إليّ موسى وجعدةُ لو أضاءهما الوقودُ.

و هو من شواهد الخصائص ١٧٧/٢برواية (لحب المؤقدان) ، والمحكم (القاف والسين والواو ــ مقلوبة س و ق) ٥٢٦/٦ برواية (المؤقدان إليك) ، واللسان (سوق) برواية المحكم . وجاء بلا نسبة في سر الصناعة ٧٩/١ .

(٢) ينظر : رسالة الملائكة /٩ ــ ١٣.

ــ أن يكون من ذوات الواو ، مثل : (أوسيت)، و(أوريت) ، فنقول : (موسى) و(مورى).

ــ أن يكون من ذوات الهمزة ، فتخفف الهمزة حتى تكون واوًا خالصة ، مثل : (آنيتُ العشاء فهو مؤنىً) ، فإن خففت قلت: (مُوْنَى) ، وحكى أن العرب همزت (مؤسى) ، ذاكرًا أن النحويين (١) عللوا ذلك بمجاورة الواو الضمة ؛ لأن الواو إذا كانت مضمومة ضمًا لغير إعراب وغير ما يشابه الإعراب جاز أن تحوّل همزة ، كما قالوا: (وُقِّتَتْ وأُقِّتَتْ).

والآخر : فُعْلى ، يحتمل ــ أيضًا ــ أمرين :

ــ أن يكون أصله الهمز من (مأس بين القوم) إذا افسد بينهم .

ــ أن يكون من (ماس يميس) ، فقلبت الياء واوًا للضمة ، كما قالوا: (الكوسى) وهي من الكيس.

الدراسة والتحليل :

اختلف الصرفيون في وزن (موسى) اسم رجل ، وكان لهم في ذلك مذهبان :

المذهب الأول : أن وزنه (مُفْعَل).

وهذا قول أبي عمرو بن العلاء (٢)، وسيبويه (٣)، وابن السراج (٤)، وابن جني (٥)، والعكبري(٦).

واستدلوا لذلك بأمرين :

---

(١) ينظر : سر الصناعة ٧٩/١ ــ ٨٠، وإبراز المعاني ١٦٢/١.

(٢) ينظر : الصحاح (باب الواو والياء ــ وسي) ، و شرح الشافية للرضي ٣٤٨/٢ ، واللسان (وسي).

(٣) ينظر : الكتاب ٢١٣/٣.

(٤) ينظر : الأصول ٣٥١/٣.

(٥) ينظر : سر الصناعة ٤٢٨/١.

(٦) ينظر : اللباب له ٢٤٧/٢.

أحدهما : أنه ينصرف في النكرة ، و(فُعْلَى) لا ينصرف على حال(١).

والآخر : أن (مُفْعَلاً) أكثر من (فُعْلَى) ؛ لأنه يبنى من كل (أفعلت) (٢)، ولأن زيادة الميم أولاً أكثر من زيادة الألف رابعة(٣).

المذهب الآخر: أن وزنه (فُعْلى) ، وألفه للإلحاق بـــ (جِخْدَب) ، وإلا وجب منع صرفه .

وهذا قول الكسائي(٤) ، وتبعه الفيومي ، محتجًا لذلك بأمرين :

أحدهما : أنه يمال لأجل الألف .

والآخر :أن الكسائي ينسب إلى (موسى) و (عيسى) و شبههما مما فيه الياء زائدة (موسِيّ) و (عيسِيّ) على لفظه فرقًا بينه و بين الياء الأصلية في نحو : (مُعْلَى) فإن الياء لأصالتها تقلب واوا فيقال : (مُعْلَوِيّ) (٥).

وحذا حذوهما الصفاقسي(٦).

هذا ، وقد ذكر المعري ــ قبل ــ أن (موسى) مشتق من (أوسيت) ، أو(آسيت) إذا كان على وزن (مُفْعَل) ، ومشتق من(مأس بين القوم) إذا افسد بينهم، أو (ماس يميس) إذا كان على وزن (فُعْلى).

وهو بهذا يخالف ما نص علية اللغويون من القول بأنه أعجمي مُعَرَّب ، فقد حكى الليث أن اشتقاق اسمه مِن الماء والشجر ، وهو بالعبرانية (مُوشَا) ، فـــ (مُو) هو الماء ، وهو بالفارسية ــ أيضًا ــ هكذا ، فكأنه من توافق اللغات ،

---

(١) ينظر : الكتاب ٣/ ٢١٣ ، الأصول ٣٥١/٣ ، والصحاح (باب الواو واليـــاء ــ وســـي) ، واللسان (وسي).

(٢) ينظر : الأصول ٣٥١/٣ ، والصحاح (باب الواو والياء ــ وسي) ، واللسان (وسي).

(٣) ينظر : سر الصناعة ٤٢٨/١.

(٤) ينظر : الصحاح (باب الواو والياء ــ وسي) ، ومقاييس اللغة (باب الميم والواو ما يثلثهما يثلثهما) ، ومختار الصحاح (موس) ، وشرح الشافية للرضـــي ٣٤٨/٢ ــ ٣٤٩ ، واللســـان (وسي) .

(٥) ينظر: المصباح المنير (كتاب الميم ــ ماس).

(٦) ينظر : غيث النفع /٨٣.

و(شا) هو الشجر . وذكر أبو عمرو بن العلاء أن العرب لم تُسَمّ به زمان الجاهلية ، وإنما حدث هذا في الإسلام لما نزل القرآن على سبيل التبرك بأسماء الأنبياء ، فإذا سمّوا بـــ (موسى) ، فإنما يعنون به الاسم الأعجمي ، لا (موسى) الحديد ، وهو عندهم كعيسى(١).

وإذا كان النحويون اختلفوا في موسى اسم رجل فقد اختلفوا في (موسى) الحديد ، وكان لهم في ذلك ــ أيضًا ــ مذهبان :

<u>أحدهما</u> : أن الألف لام الكلمة ، والميم زائدة ، واشتقاقه من (أوسيت رأسه) إذا حلقته فموسى (مُفْعَل) مثل (مُعْطَى) ، فالحديدة مُفْعَل بها والرأس مُفْعَل به.

وهذا ما ذهب إليه سيبويه(٢) ، واليزيدي(٣) ، والأموي(٤) ، والجرجاني(٥) ، وابن الحاجب(٦).

<u>والآخر</u>:أن الألف زائدة ، واشتقاقه من (ماس يميس) ، فكأن الحديدة لكثرة تحركها في يد الحلاق تميس ، أي : تضطرب ، فوزنها (فُعْلى).

وهذا قول الليث(٧) ، وحُكي عن الكوفيين (٨)، وعلى رأسهم الكسائي (٩) ،

---

(١) ينظر : التاج (موس).

(٢)ينظر : الكتاب ٢١٣/٣.

(٣) ينظر : التاج (موس).

(٤) ينظر : إصلاح المنطق /٣٥٩ ، والتهذيب (بـــاب الســـين والمـــيم ــــ س م (و ا ي ء) ٨١/١٣، والصحاح (باب الواو والياء ــ وسي) واللسان (وسي) ، والتاج (موس).

(٥) ينظر : المقتصد في شرح التكملة ١٢٠٩/٢.

(٦) ينظر : الشافية /٧٣.

(٧) ينظر : التهذيب (باب السين والميم ــ س م (و ا ي ء) ٨١/١٣، والتاج (موس).

(٨) ينظر : الشافية /٧٣.

(٩) ينظر : إصلاح المنطق /٣٥٩ ، والتهذيب(بـــاب الســـين والمـــيم) ٨١/١٣ ، والتـــاج (موس).

والفراء(١).

والذي أميل إليه أن (موسى) اسم رجل وزنه (مُفْعَل) ، لا (فُعْلَى) ؛ لأن الأول أكثر في لغة العرب من الثاني . وهذا الاسم أعجمي لا اشتقاق له في لغة العرب ؛ لأنهم لم يسموا به إلا بعد الإسلام ، وإنما اشتقاقه موجود في العبرية والفارسية .

وكذلك موسى الحديد الأولى أن يكون وزنه (مُفْعَل) ، لأن زيادة الميم في أول الكلمة أكثر من زيادة الألف في آخرها ، ولأن (مُفْعَل) أكثر من (فُعْلَى).

(١) ينظر : الصحاح (باب الواو والياء ــ وسي).

المسألة الثانية : وزن (معيشة)

قال المعري : " و(معيشة) عنده [يعني الأخفش] مَفْعِلة(١) لا غير ، وهي عند الخليل وسيبويه مَفْعِلة ، ولا يمتنع أن تكون مَفْعُلة ، وسعيد بن مسعدة يذهب إلى أنه لو بُني من العيش مثل مَفْعُلة لقال : (مَعُوشة) ، ومن ذهب إلى هذا الرأي أجاز أن تكون (مؤونة) مفعُلة من الأين ، و(مضوفة) مفعُلة من ضاف يضيف في قول الهذلي :

وكنتُ إذا جاري دعا لمضُوفةٍ أُشَمّر حتى يَنصُفَ الساقَ مِئْزَري(٢)"(٣).

ويبدو من النص أن المعري ذكر مذهبين في وزن (معيشة) دون أن يختار أحدهما : أنها تحتمل أن تكون (مَفْعِلة) بكسر العين أو (مَفْعُلة) بضمها ، وهذا مذهب الخليل وسيبويه.

والآخر: أنها (مفعِلة) بكسر العين لا غير ، وهذا مذهب الأخفش.

وذكر أن الأخفش لم يجز أن تكون مضمومة العين ؛ لأن هذا يلزمنا أن نقول (مَعُوشة) لا (معيشة).

الدراسة والتحليل :

اختلف العلماء في وزن (معيشة) ، وكان لهم في ذلك مذاهب :

المذهب الأول : أن وزنها مفعلة بكسر العين وضمها ، وأصلها إذا كانت مَفعِلة (مَعْيِشَة) ، فنقلت الكسرة إلى العين ، وأما إذا كانت مَفْعُلة فأصلها (مَعْيُشَة) ، فنقلت

---

(١) ضبطها المحقق بفتح العين ، والصواب كسرها ؛ لأنه مذهب الأخفش ، كما سيأتي.

(٢) ينظر : البيت من الطويل لأبي جُندَب الهذلي في اللسان (نصف) ، والتاج (كون) ، ونسب إلى الهذلي في كشف المشكل ٣٦٤/٤ ، وجاء بلا نسبة في جامع البيان ٢٩٢/٦ ، والمفصل /٥٢٨.

(٣) ينظر : رسالة الملائكة /٧٠ ــ ٧١.

الضمة إلى العين ، فانضمت وبعدها ياء ساكنة، فأبدلت الضمة كسرة ؛ لتسلم بعدها الياء، فصارت (مَعيشة)(١).

وهذا مذهب الخليل(٢) ، وسيبويه (٣)، وابن السراج(٤) ، وابن الحاجب (٥). وجعله الأشموني مذهب الأكثرين(٦).

واستُدل لجواز (مَفْعُلة) بأوجه:

الأول : قول العرب : (أعيس بين العِيسة) ، ولم يقولوا : (العُوسة).

الثاني: قولهم : (مَبِيع) ، والأصل (مَبْيُوع) ، نقلت الضمة إلى الياء ، ثم كُسرت لتصح الياء .

الثالث : أن العين حكم لها بحكم اللام ، فأبدلت الضمة لأجلها ، كما أبدلت لأجل اللام(٧).

الرابع : أن (مَعِيشة) على وزن (يَعِيش) ، و(يَعِيش) لو جاز أن تريد به (يَفْعُل) ما كان بدّ من إبدال الضمة كسرة لتصح الياء لقربها من الطرف(٨).

الخامس : أن الضمة قلبت في الجمع كسرة حتى تصح الياء ، ومن ذلك قولهم : (بِيْض)(٩).

---

(١) ينظر : اللباب للعكبري ٣٩٧/٢ ، وشرح ابن إياز على التصريف /٨٤.

(٢) ينظر : المقتضب ٢٣٩/١ ، والأصول ٣٤٨/٣ ، ودقائق التصريف /٢٨٢ ، والمخصص ٣٢٤/٤ .

(٣) ينظر : المقتضب ٢٣٩/١ ، والمخصص ٣٢٤/٤، واللباب للعكبري ٣٩٧/٢ .

(٤) ينظر : الأصول ٣٤٨/٣.

(٥) ينظر : الشافية /١٠١.

(٦) ينظر : شرح الأشموني ٤٣٢/٤.

(٧) ينظر : شرح الأشموني ٤٣٢/٤.

(٨) ينظر : الأصول ٢٨٤/٣ــ ٢٨٥.

(٩) ينظر : المقتضب ٢٣٩/١ ، والبصريات /٦٥٦ ، والتبصرة ٨٩١/٢ ، والمخصص ٣٢٥/٤.

وردّ بأن القياس على (بِيض) لا يجوز ؛ لأن المفرد لا يقاس على الجمع(١) ، ويقويه أن الجمع أثقل من الواحد، والواو أثقل من الياء، فهُرب من الواو في الجمع وأُقِرت في الواحد ، فلذلك قالوا: (بِيض) ولم يقولوا: (بُوض) ، ولأنا وجدنا الجمع يقلب فيه ما لا يقلب في المفرد، ألا ترى أن الواوين المتطرفتين تقلبان ياءين في الجمع ، نحو : (عِتِيّ) جمع عات، ولا تقلبان في المفرد ، نحو : (عُتوّ) مصدر عتا(٢).

المذهب الثاني : أن وزنها (مَفْعِلة) بالكسر لا غير ، ولا يجوز (مفعُلة) بالضم. وهذا مذهب الأخفش(٣) ، محتجًّا بأنه لو كان الأصل لقلنا: (معوشة) (٤) ، كما بقيت في قول العرب : (مَضُوفة) لما يحذر منه، وهي من ضاف يضيف ، وأصلها (مَضْيُفة) ، ثم نقلت الضمة إلى الضاد، وانقلبت الياء واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها(٥).

وأجيب عن ذلك بأن قول الأخفش في (مَعِيشة) : (مَعُوشة) مخالف لقوله في (مَبِيع، ومَكِيل) ؛ لأنه يرى أن (مَبِيع) أصله (مَبْيُوع) ، ثم نقلت الضمة من الياء إلى الباء، ثم أبدلت الضمة كسرة لتسلم الياء بعدها ، وكذلك كان يجب عليه في (معيشة) أن يبدل الضمة المنقولة من الياء إلى العين كسرة ، فيقول: (مَعِيشة) ، كما قال الخليل قياسًا على (مَبِيع)(٦) ، ولو فعل ذلك لكان مذهبه على الاطراد ،

---

(١) ينظر : المخصص ٣٢٥/٤ ، وشرح الأشموني٤٣٢/٤.

(٢) ينظر : المنصف ٢٩٩/١ ــ ٣٠٠ ، و شرح الأشموني ٤٣٢/٤.

(٣) ينظر : دقائق التصريف /٢٨٢ ، والمخصص ٣٢٤/٤ ، ورسالة الملائكة /٧٠ ، والمفصل والمفصل /٥٢٨.

(٤) ينظر : الأصول ٣٤٩/٣، والتبصرة ٨٩١/٢ ، والشافية /١٠١، وشرح ابن إياز على التصريف /١٢٢.

(٥) ينظر : المنصف ٣٠١/١ ، والتبصرة ٨٩٢/٢ ، و اللباب ٣٩٧/٢ ، وشرح الأشموني ٤٣١/٤.

(٦) ينظر : الأصول ٣٤٩/٣، والمنصف ٢٩٨/١، ودقائق التصريف /٢٨٢.

وكذلك يلزمه إذا قال : (مَعُوشة) أن يقول في (مبيع): (مَبُــوع) فيخــالف العــرب أجمعين (١).

وأما استدلاله بـــ (مضوفة) فيجاب عنه بأمرين :

أحدهما : أنه شاذ فلا تبنى عليه القواعد(٢)، وأن قول الخليل في (معيشة)، و(مبيع) أقوى؛ لقول العرب أجمعين : (مبيع) ، ولم يقولوا : (مبوع) ، كما قالوا: (مَضُوفة)، ولعل الخليل أخذ قوله في (مَعِيشة) من (مبيع) ؛ لأن عين (مفعول) مضمومة(٣).

والآخر: أن أبا بكر الزبيدي ذكره في مختصر العين من ذوات الواو، وذكر (أضاف) إذا أشفق رباعيًا، ومن روى (ضاف يضيف) فهو قليل(٤).

هذا ، وقد نص الطبري (٥)، وابن دريد(٦) ، والجوهري(٧) ،

وآخـــــرون(٨) على أن وزنها (مَفْعِلة) بالكسر دون أن يعرضوا للضم.

المذهب الثالث : أن وزنها (مَفْعَلة) بفتح العين .وقد حكى ابن عطية (٩)، وأبو حيان(١٠) هذا عن الفراء.

---

(١) ينظر : المنصف ٢٩٨/١.

(٢) ينظر : المنصف٣٠١/١ ، وشرح الأشموني ٤٣٢/٤.

(٣) ينظر : المنصف ٣٠١/١.

(٤) ينظر : شرح الأشموني ٤٣٢/٤.

(٥) ينظر : جامع البيان ١٢٥/٨.

(٦) ينظر : الجمهرة (باب الشين والعين مع باقي الحروف) ٨٧٣/٢ .

(٧) ينظر : الصحاح (باب الشين فصل العين ــ عيش) ٩/٢ ، واللسان(عيش).

(٨) منهم العكبري في التبيان٥٥٨/١، ومحمد بن أبي بكر الرازي في مختــار الصــحاح(ع ي ش) ، والخضري في حاشيته ١٩٢/٢.

(٩) ينظر : المحرر الوجيز ٣٧٧/٢ .

(١٠) ينظر : البحر المحيط ٢٧١/٤.

وهذا يخالف ما ذكره الفراء(١) في معانيه ، فقد ذكر أن وزنها (مَفْعِلة).

المذهب الرابع : أن وزنها (فَعِيلة) ؛ لأنه من (معش) ، فالميم أصلية . وقد حكى هذا الفيومي(٢) عن بعض العلماء.

وبعد فإن أقوى هذه الآراء هو القول بأن وزنها (مَفْعِلة) بكسر العين لقلة التغيير فيه ، ولسلامته من الاعتراض عليه ، وهو قول جماعة من المحققين ، وهو أحد وجهين أجازهما الخليل ومن تبعه ، ناهيك عن ضعف باقي الآراء ؛ فالقول بضم العين لم يسلم من الاعتراض عليه ، بل جاء من كلام العرب ما يبطله، وهو قول الأزد(٣) : (معوشة) مفعُلة من العيش ، والقول بفتح العين لم يقل يقل به غير الفراء ــ فيما حكي عنه ــ ويتطلب كذلك أن تقلب الفتحة كسرة بعد النقل حتى تتناسب مع الياء ، فيكثر فيه التغير بخلاف القول بالكسر ، وأما القول بأن وزنها (فعيلة) من (معش) فهذا قول غريب(٤) ؛ لأن المعش لغة في المعس ، ، وهو الدلك الرفيق(٥) ، فلا علاقة له بالمعيشة من قريب أو بعيد ، ولم يحكه إلا إلا صاحب المصباح المنير.

المسألة الثالثة : وزن (سيِّد)

ذكر المعري ثلاثة أقوال لنحاة الكوفة والبصرة في وزن كلمة (سيِّد) ،وميّت ، هي :

الأول : أن أصله (سَيْود) ، ووزنه (فَيْعِل) عند البصريين ، فلما اجتمعت الياء ساكنة وبعدها واو مكسورة قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء .

---

(١) ينظر : معاني الفراء ٣٧٣/٢.

(٢) ينظر : المصباح المنير (عاش) ، والتاج (م ع ش).

(٣) ينظر : اللسان (عيش).

(٤) ينظر : التاج (معش).

(٥) ينظر : اللسان (معش) ، والمصباح المنير (عاش).

الثاني : أن أصله (سَيْوَد) ، ووزنه (فَيْعَل) بفتح العين ، ثم غيرت حركة العين بالكسر ، فصار (فَيْعِل) ، وهذا مذهب الرؤاسي ، وهو راجع إلى المذهب الأول .

الثالث : أن أصله (سَوِيد) و(مَويت) ، ووزنه (فَعِيل) ، ثم سكنت الواو وأدغمت في الياء ، والإدغام يغير الأول إلى حال الثاني ، وهذا مذهب الفراء. وحجته في هذا أن له نظير من كلام العرب ، وهو قولهم : (طَيِّب ، وطُيّاب) على وزن (فَعِيل وفُعّال) ، كما قالوا : (طويل وطُوّال).

وأردف هذا بأن (سيّد) يجمع على (سيائد) ، وأصله (سياود) على رأي من ذهب إلى أنه (فَيْعِل) ، أما من زعم أنه (فَعِيل) فأصله (سَوِيد) بياء زائدة ، فهمزته مثل همزة (عجائز) ؛ لأن الياء زائدة.

وذيّل كلامه بأن من قال : إن (سيّدًا) على وزن (فَيْعِل) ، ثم قال : (سَيْد) فإنه لا يخلو من أمرين:

أحدهما: أن يكون الذي حذف هو الواو الأصلية ، فيكون البناء قد صار على مثال (فَيْل) ، وهذا بناء مستنكر.

والآخر : أن يكون المحذوف هو الياء الزائدة ، ثم استثقلت الكسرة على الياء التي أصلها واو، فسكنت وخشي عليها القلب إذا أُقرّت حركتها وقبلها فتحة ، وهذه دعوى لا تصح . ويرى أن القول الأول أقيس .

وأما من زعم أن (سيّدًا) على وزن (فَعِيل) ، ثم قال : (سَيْد) ، فخفف فإنه إن كان حذف الياء التي أصلها الواو فقد بقي البناء على (فَيْل) ــ أيضًا ، وهو راجع إلى مثل القول الأول(١).

والملاحظ أن المعري حكى المذاهب الثلاثة في وزن (سيّد) دون أن يبين أي هذه المذاهب يختار ، لكن اللافت للنظر ما ذيّل به كلامه وهو توجيهه لقولهم : (سَيْد) بالتخفيف على هذه المذاهب.

---

(١) رسالة الملائكة/ ١٦٨ ، وما يليها بتصرف واختصار.

الدراسة والتحليل :

اختلف الرؤى في وزن (سيّد) على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : أن وزنه (فَيْعِل) بكسر العين ، وأصله (سَيْود) ، فلما اجتمعت الياء ساكنة والواو مكسورة بعدها قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، فصارت (سيّد) ، والجمع (سيائد).

وهذا مذهب البصريين (١) ، وعلى رأسهم الخليل (٢) ، و سيبويه (٣) ، المبرد (٤). وحذا حذوهم الطبري (٥) ، وابن السراج (٦) ، وابن جني (٧) وآخرون(٨).

وقد احتُج لهذا المذهب بأن هذا الوزن هو الظاهر من بنائه ، والتمسك بالظاهر واجب مهما أمكن (٩). واعترض عليه بأن هذا الوزن لا يوجد في الصحيح

---

(١) ينظر : الإنصاف ٧٩٦/٢ ، وشرح المفصل ٩٥/١٠ ، واللسان (سود).

(٢) ينظر : الكتاب ٣٦٥/٤ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣٦٥/٤ ،٣٦٦، ٣٦٩ ، وشرح الشافية للرضي ١٥٢/٣ .

(٤) ينظر : المقتضب ٢٦٢/١ .

(٥) ينظر : جامع البيان ١٤٨/١، ٨٤/٢ ــ ٨٥ .

(٦) ينظر : الأصول ٢٦٢/٣ .

(٧) ينظر : الخصائص ٢٩١/٢ ، ٤٨٧ ، والمنصف ١٥/٢ ــ ١٧.

(٨) منهم الأعلم في تحصيل عين الذهب /٥٨٨ ، وابن عطية في المحرر الوجيز ٤٧٠/٢ ، وأبو البركات الأنباري في الإنصاف ٧٩٥/٢ وما يليها ، والعكبري في التبيان ١/ ٨٣ ، ٢٠٣، وابن يعيش في شرح المفصل ٩٦/١٠ ،٧٠ ، وشرح الملوكي /٤٦٤ ، وابن عصفور في الممتع ٤٩٨/٢ ــ ٤٩٩ ، والرضي في شرح الشافية ١٥٤/٣ ، وابن الناظم شرحه على الألفية /٦٠٧ ، وأبو الفداء في الكناش ٢٥٨/٢ ــ ٢٥٩ ، وأبوحيان في الارتشاف ٥١٠/٢ ، والسيوطي في الهمع ٣٢٨/٣ .

(٩) ينظر : الإنصاف ٧٩٦/٢ ، وائتلاف النصرة /٨٤ .

(١). وأجيب بأن المعتل يختص بأبنية ليست في الصحيح ، لأنهم قالوا : كيْنُونة وقَيْدودة ، والأصل : كيَّنونة وقيّدودة ،وقالوا : قضاة ، فجاءوا به على فُعَلة في الجمع ، ولا يكون في غير المعتل للجمع (٢) .

المذهب الثاني : أن وزنه (فَعِيل) ، وأصله : (سَوِيد) . وحكي هذا المذهب عن الكوفيين (٣) ــ ومنهم الفراء (٤) ــ لكنهم اختلفوا في توجيه ما حدث فيه من إعلال ، فحكى عن الفراء أنه قال : إنه (فَعِيل) ، والأصل (سَوِيد) ، وإنما أعلوه لاعتلال فعله في (ساد يسود) ، فأخرت الواو، وتقدمت الياء ، فصار (سَيْود) ، وقلبت الواو ياء(٥). وحُكي عنه أن أصله : (سَوِيد) ووزنه (فَعِيل) ، ثم سكنت الواو وأدغمت في الياء ، والإدغام يغير الأول إلى حال الثاني (٦). وعزي إلى بعضهم القول بأن أصله (سويد) إلا أنهم لما أرادوا أن يعلوا الواو كما أعلوها في ساد قلبوها ، فكان يلزمهم أن يقلبوها ألفًا ، ثم تسقط لسكونها وسكون الياء بعدها ، فكرهوا أن يلتبس (فَعِيل) بـــ (فَعْل) ، فزادوا ياء على الياء ليكمل بناء الحرف ويقع الفرق بها بين (فعيل) و(فَعْل)(٧).

واحتُج لهذا المذهب بأن له نظيرًا في كلام العرب ، نحو : (طيّب وطُيّاب) (٨)، (٨)، بخلاف (فَيْعِل) فإنه ليس له نظير في كلامهم(٩).

---

(١) ينظر : المنصف ١٦/٢ ، والممتع ٤٩٩/٢ ، والتصريح ٣٨١/٢ .

(٢) ينظر : الكتاب ٣٦٥/٤ ، والمقتضب ٢٦٤/١ــ٢٦٥ ، والأصول ٢٦٢/٣ ، والمنصف ١٦/٢.

(٣) ينظر : الإنصاف ٧٩٥/٢ ، والشافي ١٠٧/٤ .

(٤) ينظر : شرح المفصل ٩٥/١٠ ، والممتع ٥٠١/٢ ، والمبدع في التصريف/١٩٠ .

(٥) ينظر : شرح المفصل ٧٠/١٠ ، والممتع ٥٠١/٢ ، والمبدع في التصريف /١٩٠.

(٦) ينظر : رسالة الملائكة /١٦٩ ــ ١٧٠.

(٧) ينظر : الإنصاف ٧٩٦/٢ .

(٨) ينظر : رسالة الملائكة /١٧٠ ، والإنصاف ٧٩٦/٢.

(٩) ينظر : الإنصاف ٧٩٦/٢ .

ورُدّ بأمور :

الأول: أن القول بأن وزنه (فَعِيل) وأصله (سَوِيد) ، ثم قدمت الواو على الياء وأعلت الواو ياء ــ باطل ؛ لأن هذا التقديم والتأخير لا نظير له في الصحيح ؛ لأن (فَعِيل) لا تتقدم عينه في شيء من الصحيح ، وإذا جاز أن يختص المعتل من التقديم والتأخير بما لا يوجد مثله في الصحيح جاز أن يختص ببناء لا يوجد مثله في الصحيح (١) ، فهذا القلب ليس بقياس (٢).

الثاني :أن القول بحذف الألف والتعويض عنها بالياء لئلا يلتبس (فعِيل) بـــ (فَعْل) ــ باطل ؛ لأنه لو كان الأمر كذلك لكان ينبغي ألا يجوز فيه التخفيف ، فيقال (سَيْد) ، لأنه يؤدي إلى الالتباس ، فلما جاز ذلك دل على فساد هذا القول (٣) .

الثالث : أن القول بأن هذا الوزن له نظير في كلامهم بخلاف (فَيْعِل) ــ مردود ؛ **لأن المعتل يختص بأبنية ليست في الصحيح كما مرّ .**

الرابع : أن (سيّد) لم يستعمل على أصله في موضع ، ولو كان الأمر كذلك لسمع (سويد)(٤).

(سويد)(٤).

المذهب الثالث : أن وزنه (فَيْعَل) بفتح العين ، ثم غُيّرت حركة العين بالكسر ؛ لأن الحركة قد تقلب إذا غُيّر الاسم لقولهم : (بِصْرِيّ) و(أَمَوِيّ) ، و(أُخت) ، و(دُهْرِيّ) (٥) .

.

وقد حكاه سيبويه في كتابه (٦) دون أن يحدد قائله ، وعزاه المعري إلى الرؤاسي(٧) ، ونسبه آخرون إلى البغداديين (١).

---

(١) ينظر : الإنصاف ٨٠٢/٢ .

(٢) ينظر : الممتع ٥٠١/٢ .

(٣) الإنصاف ٨٠٢/٢ ، ٨٠٣ بتصرف.

(٤) ينظر : الممتع ٥٠١/٢ .

(٥) ينظر : الكتاب ٣٦٥/٤ ، والإنصاف ٨٠١/٢ .

(٦) ينظر : الكتاب ٣٦٥/٤ .

(٧) ينظر : رسالة الملائكة /١٦٩.

وإنما دعا إلى هذا المذهب أمران :

أولهما : أن (فَيْعَل) له نظير في كلام العرب بخلاف (فَيْعِل) (٢) ، ومن ذلك قول الشاعر :

ما بالُ عيْنَيّ كالشّعيبِ العَيَّن (٣) .

وهذا يدل على أن (سيّد) وزنه (فَيْعَل) (٤).

وأجيب عنه بأمور :

الأول : أنه لو كان أصله (فَيْعَل) بفتح العين لكان أن يقال : سَيَّد بالفتح ، ولم يغير إلى الكسر كما قالوا : (عيَّن) و(تيَّحان) و(هيِّبان)(٥) بفتح العين ، فلما كسر دلّ على فساد هذا القول(٦).

الثاني : أن جميع الأمثلة التي استشهد بها على خلاف القياس ، فلا يقاس عليها (٧) ، لأنه ينبغي ألا يحمل على الشذوذ ما أمكن (٨).

الثالث : أنه لو كان كتغير (بِصري) لم يطرد ، لكن اطراده في نحو : (سيّد) و(ميّت) و(ليّن) و(هيّن) و(بيّن) دليل على بطلان ما ذهبوا إليه (٩) .

---

(١) ينظر : المنصف ١٦/٢ ، وشرح المفصل ٧٠/١٠ ، ٩٥ ، وشرح الملوكي /٤٦٤ ، والمبدع /١٨٩ ــ ١٩٠.

(٢) ينظر : الكتاب ٣٦٥/٤ ، والمنصف ١٦/٢، والممتع ٤٩٩/٢ ــ ٥٠٠.

(٣) من الرجز لرؤبة في ديوانه /١٦٠ ، والخصائص ٢١٧/٣ .وجاء بلا نسبة في الكتاب ٣٦٦/٤ ، والمنصف ١٦/٢، وشرح المفصل ٩٥/١٠ . اللغة : الشعيب : القربة ، والعيّن : البالية.

(٤) ينظر : الإنصاف ٨٠١/٢ ــ ٨٠٢ .

(٥) التيحان : الذي يعترض في كل شيء ، والهيبان : الذي يهاب الناس .

(٦) ينظر : الكتاب ٣٦٥/٤ ، والأصول ٢٦٢/٣ ، والمنصف ١٦/٢ ــ ١٧.

(٧) ينظر : الإنصاف ٨٠٣/٢ ، وشرح الشافية ١٥٣/٣ .

(٨) ينظر : الممتع ٥٠٠/٢ .

(٩) ينظر : الممتع ٥٠٠/٢ .

الرابع : أن الاستدلال بأن (فَيْعِل) ليس له نظير من الصحيح مردود بأن المعتل يختص بأبنية ليست في الصحيح كما مرّ.

الخامس : أنه لو جاز أن يعتد بقولهم :(عيَّن) بفتح العين مع شذوذه وندرته لجاز أن يعتد بما حكى الأصمعي ،إذ قال : حدثني بعض أصحابنا ، قال : سمعتهم يقولون : (جاءت الصَّيْقِل) بكسر القاف . فـ (صَيْقِل) بكسر العين في الشذوذ في الصحيح بمنزله (عيَّن) في المعتل ، وكما لا يعتد به في (الصَّيْقل) فكذلك (عيَّن) (١).

والذي أميل إليه وأرجحه هو المذهب الأول مذهب البصريين ومن تبعهم ؛ لأن وزن (فَيْعِل) هو الظاهر من بناء الكلمة ، والتمسك بالظاهر أولى ما أمكن (٢)، ولأن هذا المذهب هو أخف المذاهب وأقلها تغييرًا ، وهو قول الأكثرين من المحققين النحاة .

وقد فرّ أصحاب المذهبين الآخرين من القول به كراهة القول بوزن لا نظير له في الصحيح لكنهم في سبيل تحقيق ذلك أوقعوا أنفسهم في مخالفات أشد ؛ إذ تكلفوا تغييرات لا أصل لها ، ولا سبيل إليها إلا الظن والتخمين ، واستدلوا بأدلة واهية سرعان ما تداعت أمام الحجج والبراهين القوية . وقد ثبت قبل أن المعتل يختص بأمثلة ليست للصحيح ، ومن ثم فإنه لا يوجد داع يدعو إلى تكلفهم هذا .

---

(١) ينظر : الإنصاف ٨٠٣/٢ ــ ٨٠٤ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٧٩٦/٢ ، وائتلاف النصرة /٨٤ .

المسألة الرابعة : وزن (مدينة)

قال المعري : " قد حُكي همز (مدائن) وهو الأكثر ، وحكي ترك الهمز ، فإن كانت من (مَدَن) فلا كلام ، وإن كانت من (دنتُ) فهمزها رديء كهمز (معايش) . وإذا قيل إن (مدائن) من (المَدن) فوزنها (فَعَائِل) ، وإذا قيل: إنها من (دنت) فهي جمع مدينة والميم زائدة . فإذا قيل: إن أصلها (مَدْيُونة) ففيها القولان المعروفان :أحدهما: رأي الخليل وسيبويه أن المحذوف واو مفعول ، فـ (مدينة) عندهم (مَفِعْلَة) ، و(مدائن) (مَفَاعِل). والآخر : رأي أبي سعيد بن مسعدة ، وهو أن المحذوف الياء الأصلية ، ويعتلُّ في ذلك بأن الأصل (مَدْيُوْنَة) ، فسكنت الياء ؛ لأن ضمتها أُلقيت على الدال استثقالاً للضمة عليها ، وحُوِّلَت ضمة الدال كسرة لتصح الياء ، أو أُسكنت الدال والياء فكُسرت الدال لالتقاء الساكنين ، والتقت الياء والواو وهما ساكنتان فحذفت الياء ، واستقبلت واو مفعول كسرة الدال فصارت ياء، فـ (مدينة) على رأيه (مَفِوْلة) ، وإن جئت بها على ما صارت إليه من القلب قلت : (مَفِيْلَة) ، ووزن (مداين) على هذا (مَفَايل)"(١).

ويبدو من النص أن المعري حكى في مدينة ثلاثة أقوال:

الأول : أنها من (مدن) ، والجمع (مدائن) على وزن (فعائل).

الثاني : أنها من (دنتُ) ، والجمع (مداين) على وزن (مفاعل) والهمز في الجمع ــ ههنا ــ رديء كهمز (معايش).

الثالث : أن أصلها (مديونة) ، ووزن (مدينة) و(مدائن) ــ حينئذٍ ــ فيه خلاف ، فعلى قول الخليل وسيبويه يكون (مَفْعِلة) ، و(مَفَاعِل) ، وعلى قول الأخفش (مَفُولة) ــ أو (مَفِيلة) ــ و(مَفَايل).

الدراسة والتحليل :

اختلفت كلمة الصرفيين في وزن (مدينة) ، وكان لهم في ذلك ثلاثة مذاهب :

---

(١) ينظر : رسالة الملائكة / ١٧٥ ــ ١٧٦.

المذهب الأول : أن وزنها (فَعِيلة) ؛ لأنها مأخوذة من قولهم : (مَدَنَ) بالمكان إذا أقام به ، والجمع (مدائن) على وزن (فَعَائل) ، كـ (صحيفة صحائف) ، و(قبيلة قبائل).

وهذا قول الخليل(١) ، والليث (٢)، والأخفش (٣)، والفراء(٤) ، وآخرين(٥).

واحتج لذلك بأمرين :

أحدهما :أن الميم لو كانت زائدة لم يجز جمعها على (مُدُن)(٦).

والآخر : اجتماع القراء على همز المدائن(٧).

المذهب الثاني : أنها من (دان يدين) إذا أطاع ، فكأن أهل المدينة أطاعوا رئيسها، ووزنها (مَفِعْلة) ، وكان الأصل في (مَدْيَنَة) على وزن (مَفْعِلة) ، فقلبوا كسرة الياء على الدال وأسكنوا الياء ، والجمع (مداين) على وزن (مَفَاعِل) ، كـ (معيشة معايش) ، والهمز رديء.

وهذا مذهب ابن دريد(٨).

---

(١) ينظر : العين المنسوب إليه (باب الدال والنون والميم معهما ن) ٥٣/٨.

(٢) ينظر : التهذيب (أبواب الدال والنون ــ مدن) ١٠٣/١٤.

(٣) ينظر : المحكم (الدال والنون والميم ــ مقلوبة م د ن) ٣٥٨/٩، واللسان (مدن).

(٤) ينظر : معانيه ٣٧٣/١ ، والمحكم (الدال والنون والميم ــ مقلوبة م د ن) ٣٥٨/٩، واللسان (مدن).

(٥) منهم الجوهري في الصحاح (باب النون فصل الميم ــ مدن) ، وابن بري في اللسان(مدن)، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن ١٦٨/٧ ، وابن منظور في اللسان (مدن) ، والفيروزابادي في القاموس المحيط (باب النون ــ فصل الميم) ، والألوسي في روح المعاني ٢٣/٩.

(٦) ينظر : المنصف ٣١٢/١ ، و اللسان (مدن).

(٧) ينظر: التفسير الكبير ١٦٢/١٤.

(٨) ينظر : الاشتقاق /٣٩٨.

وحُكي القول بلا نسبة في اللباب ٤١٠/١ ، والتفسير الكبير ١٦٢/١٤.

المذهب الثالث : أن أصلها (مَدْيُوْنة) من دانه إذا قهره وساسه ، فاستثقلوا حركة الضمة على الياء فسكنوها ونقلوا حركتها إلى ما قبلها ، واجتمع ساكنان الواو المزيدة التي هي واو المفعول ، والياء التي هي من نفس الكلمة ، فحذفت الواو لأنها زائدة ، وحَذْف الزائد أولى من حذف الأصلي ، ثم كسروا الدال لتسلم الياء ، فلا تنقلب واواً لانضمام ما قبلها فيختلط ذوات الواو بذوات الياء ، ووزن (مدينة) مَفِعْلة ، ووزن (مدائن) مَفَاعِل.

وهذا مذهب المبرد (١).

وحكى المعري ــ قبلُ ــ أن الكلمة لو أجريت على رأي الأخفش لكان المحذوف الياء الأصلية، ووزن (مدينة) ــ حينئذ ــ (مَفِوْلة)أو (مَفِيْلَة) ، ووزن (مداين) (مَفَايِل) .

والرأي الذي أميل إليه أنها مشتقة من (مدن) ، ووزنها (فعيلة) ؛ لأمور :

أحدهما : أن معناها ــ حينئذٍ ــ أقام بالمدينة ، وهذا أفضل من أطاعته المدينة.

الثاني : أنهم اشتقوا منها فعلاً ، فقالوا: (مدن الرجل) إذا أتى المدينة(٢).

الثالث : أنهم جمعوها على (مُدُن).

الرابع : أن هذا القول ينسجم مع اجتماع القراء على همز (مدائن).

الخامس : أنه قول الأكثرين.

المسألة الخامسة : وزن (مهيمن)

تحدث المعري عن كلمة (مهيمن) حديثًا طويلاً ، ملخصة:

ــ أن (مهيمن) من الألفاظ التي جاءت في القرآن ولم يكثر مجيئها في كلام العرب.

---

(١) ينظر : التفسير الكبير ١٦٣/١٤، وحكي القول بلا نسبة في رسالة الملائكة كما مرّ.

(٢) ينظر : الصحاح (باب النون فصل الميم ــ مدن) ، واللسان(مدن).

ــ أن الناس أجمعوا على أن وزنه (مُفَيْعل) ، وأنه مكبر وإن وافق لفظه لفظ التصغير ؛ لأنه جاء في صفات الله ، فلا يجوز حمله على التصغير ، و أنه جارٍ على (فَيْعَل) ، وإذا حمل على الاشتقاق لا يخلو من أمرين :

أحدهما: أن يكون من (همن) ، وهذا فعل ممات لا يجب أن يخرج من كلام العرب؛ لأن اللغة واسعة جدًا ، ولا يمكن أن يدعى حصولها في الكتب عن آخرها، وقد تكون الكلمة حقيقة في اللفظ ولم ينطقوا بها فيما يشتهر من كلامهم ، كقولهم : المَدْع(١) ، والرَّمج(٢).

و(همن) وإن لم يذكره أحد من المتقدمين فقد كان في أصحاب النبي ــ ﷺ ــ صحابية يقال لها :(هُمينة) ، وكانت فيمن هاجر إلى الحبشة ، وهذه من الهمن لا محالة ، وثمة موضع يعرف بـــ (هُمانية) وهو من الهمن أيضًا.

والآخر : أن يكون من الأمن والأمانة ، وقد أبدلت الهاء من الهمزة ، وهذا كثير في لغة العرب ، ومنه قولهم : (هِبرِية) و(إِبرية) لما يتساقط من وسخ الرأس ، و(هرقت) و(أرقت) ، و(هرحت الدابة) و(أرحتها).

ــ أن الصورة أوجبت أن تكون ميم (مهيمن) زائدة ؛ لأنها على مثال (مُهينم) وهو الذي يتكلم كلامًا خفيًّا ، أما الهاء فهي من الأصول يجوز أن تكون مبدلة من الهمزة ، وأما الياء فزائدة لأنها مع ثلاثة أحرف من الأصول ، وأما الميم الثانية فهي أصلية ، ولم يحتاجوا في ذلك إلى اشتقاق ؛ لأنهم لو جعلوها مشتقة من هاء وياء ونون لصارو ا إلى بناء مستنكر ؛ لأن وزن الفعل منها يصير(فَعْمَل) وهذا ليس من أبنية الأفعال ، وأما النون في آخر الكلمة فأصلية ؛ لأن (فَعْلَن) ليس من أبنية الأفعال .

---

(١) المَدْعَة : هو عند أهل اليمن النّارِجيل المُفَرَّغ منْ لُبِّه ، يُغْتَرَف به . والمَيْدَع : صِغارُ الكَنْعَدِ : سمك صغار من سمك البحر . ينظر التاج (مدع).

(٢) الرَّمْجُ : إلقاء الطائر ذَرْقَه. ينظر اللسان (ذرق).

ــ أن وزنه (مُفَيْعِل) سواء أكان من الهمن أو من الأمن والأمانة، وهوقول المتقدمين ، ويجوز أن يكون وزنه (مُهَفْعِل) من اليُمن ، وتكون الهاء بدلاً من الهمزة ، كما قالوا : (هراق) و(أراق)، كأنهم بنوا فعلاً على (أفعل) من اليُمن ، فقالوا : (أيمن) ، ثم كرهوا أن يأتوا به على الأصل ، كما قالوا : (مؤرنب) ، فأبدلوا من همزة أفعل هاء ، فقالوا : (مُهَيْمن) ، والأصل (مُؤَيْمِن) من اليُمن ، والأسماء التي يراد بها المدح لا يمتنع أن تشق من كل محمود ثم تنقل من موضع إلى موضع وإن ظن السامع أن ما نقلت إليه بعيد مما نقلت عنه ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأن (مهيمناً) في جميع مواضعه من الأمن ومن اليمن .

ــ يجوز أن يكون وزنه (مفعلنًا) ، ويكون من الهَيم ، كأن الإنسان من خوفه الله يهيم في الأرض ، وهذا مناسب لقولهم : (إله) لأنه يُوله من الوله ، أو يَأْله الإنسان فيه أي يحار.

ــ يمتنع أن يكون (مُهَيْمن) في الأصل (مُهَيْم) وهومُفَيْعل من الهمي ، ثم قوي التنوين فجعل نونًا ، وإنما امتنع ذلك من وجهين : أحدهما : أنهم لم ينطقوا بالمُهَيْمِي فيدعى فيه ذلك ، والآخر : أن هذا شيء يزعمه بعض الناس في ضرورة الشعر.

ــ يجوز أن يكون (مُهَيْمِن) اسمًا أصله غير عربي ، ولكنه وافق ألفاظ العربية(١).

الدراسة والتحليل :

بالرجوع إلى كتب اللغة والنحو والتفسير تبين أن للعلماء ــ قبل المعري ــ في أصل (مهيمن) ثلاثة مذاهب تبعهم فيها بعض المتأخرين ، وهي على النحو التالي:

المذهب الأول : أن أصله : (مُؤَيْمن) بُني من أمين ، ثم أبدلت همزته هاء ، كما قالوا: (أرقت الماء وهرقته).

(١) رسالة الملائكة / ٢٢٨ ، وما يليها بتصرف واختصار.

وقد ذهب إليه المبرد(١) ، وجعله الزجاج(٢) حسنًا على طريق العربية وموافقًا لما جاء في التفسير من أن معنى (مُهَيْمن) : (مُؤْتمن).

وتبعهما ابن قتيبة(٣) ، وجعله الأزهري(٤) صحيحًا على قياس العربية ، مع ما جاء في التفسير من أنه بمعنى الأمين .

وحذا حذوهم الفارسي(٥) ، واختاره العكبري(٦) معللاً ذلك بأنه ليس في الكلام (همن) حتى تكون الهاء أصلية.

وهو قول الشوكاني(٧).

وضعفه ثعلب ، وجعله رديئًا ، فقد حكي أن ابن قتيبة حكى ما قاله المبرد في بعض كتبه، فحكى النقاش أن ذلك بلغ ثعلبًا ، فقال: إن ما قال ابن قتيبة رديء وقال هذا باطل والوثوب على القرآن شديد وهو ما سمع الحديث من قوي ولا ضعيف وإنما جمع الكتب(٨).

وبالغ حتى نسب قائله إلى الكفر ؛ لأن (المهيمن) من الأسماء الحسنى وأسماء الله تعالى لا تصغر(٩).

---

(١) ينظر :المحرر الوجيز ٢/٢٠٠ ، و زاد المسير٢/٣٧٠ ، والجامع لأحكام القــرآن ٦/٢١٠. ولم أقف على هذا القول فيما أتيح لي من مؤلفات المبرد.

(٢) ينظر :معاني القرآن وإعرابه ٢/١٨٠ ، والمحرر الوجيز ٢/٢٠٠ ، والجامع لأحكام القرآن ٦/٢١٠.

(٣) ينظر : أدب الكاتب /٣٨٤ ، والمحرر الوجيز ٢/٢٠٠ ، وعمدة القاري ١٨/١٩٨.

(٤) ينظر : تهذيب اللغة (أبواب الهاء والنون ــ مهن) ٦/١٧٦، واللسان (همن).

(٥) ينظر :المحرر الوجيز ٢/٢٠٠ ، والجامع لأحكام القرآن ٦/٢١٠ ، وفتح القدير ٢/٤٧.

(٦) ينظر : التبيان ١/٤٤١.

(٧) ينظر : فتح القدير ٥/٢٠٨.

(٨) ينظر :المحرر الوجيز ٢/٢٠٠.

(٩) ينظر : عمدة القاري ١٨/١٩٨.

المذهب الثاني : أن الأصل : (مُؤَأْمن) بهمزتين من (آمن) ، ثم قبلت الهمزة الأولى هاء ، كما في (هرقت) و(أرقت) ، و(هياك) و(إياك) ، وقبلت الهمزة الثانية ياء فصار (مهيمناً).

وهذا مذهب أبي عبيد(١) ، والجوهري(٢).

ورده ابن بري بأن القول بأن أصله (مؤأمن) لينت الهمزة الثانية وقلبت ياء لا يصح ؛ لأنها ساكنة ، وإنما تخفيفها أن تقلب ألفاً لا غير(٣).

المذهب الثالث : أنه أصل بنفسه ليس مبدلاً من شيء ، وأصل الهيمنة الحفظ والارتقاب ، يقال : (هيمن فلان على فلان) إذا صار رقيبًا عليه فهو مهيمن.

وهذا مذهب ابن بري(٤) ، ابن حجر(٥) ، والعيني(٦).

هذا ، وقد ذكر المعري ــ فيما مر ــ أن وزنه على قول المتقدمين (مُفَيْعِل) سواء كان من (الهمن) أو من (الأمن) و(الأمانة) ، ولم يرد كلامهم ، ورد القول بأن (الهمن) غير موجود في لغة العرب ، معللاً ذلك بأمرين :

أحدهما: أن (همن) لا يجب أن يخرج من كلام العرب ؛ لأن اللغة واسعة جدًا ، ولا يمكن أن يدعى حصولها في الكتب عن آخرها ، وقد تكون الكلمة حقيقة في اللفظ ولم ينطقوا بها فيما يشتهر من كلامهم ، كقولهم : المَدْع ، والرّمج.

---

(١) ينظر : الجامع لأحكام القرآن ٢١٠/٦ ، وفتح القدير ٤٧/٢.

(٢) ينظر : الصحاح (باب النون فصل الألف) ، والجامع لأحكام القرآن ٢١٠/٦، واللسان (أمن).

(٣) ينظر : اللسان (أمن).

(٤) ينظر : اللسان (أمن).

(٥) ينظر : فتح الباري ٢٦٩/٨ .

(٦) ينظر : عمدة القاري ١٩٨/١٨.

والآخر : أن (همن) وإن لم يذكره أحد من المتقدمين فقد كان في أصحاب النبي ــ ﷺ ــ صحابية يقال لها : هُميْنة ، وكانت فيمن هاجر إلى الحبشة ، وهذه من الهمن لا محالة ، وثمة موضع يعرف بـــ (هُمانية) وهو من الهمن أيضًا.

وكأنه بهذا يجيز الوجهين ، بيد أنه لم يذكر قول أبي عبيد والجوهري .

وجوز ثلاثة أقوال أخرى:

الأول : أن يكون وزنه (مهفعلاً) من اليمن ، وتكون الهاء بدلاً من الهمزة ، كما قالوا : (هراق) و(أراق)، كأنهم بنوا فعلاً على أفعل من اليُمن ، فقالوا : (أيمن) ، ثم كرهوا أن يأتوا به على الأصل ، كما قالوا : (مؤرنب) ، فأبدلوا من همزة أفعل هاء ، فقالوا : (مهيمن) ، والأصل (مؤيمن) من اليُمن .

الثاني: أن يكون وزنه (مفعلنًا) ، ويكون من الهَيم ، كأن الإنسان من خوفه الله يهيم في الأرض، وهذا مناسب لقولهم : (إله) لأنه يوله من الوله ، أو يأله الإنسان فيه أي يحار.

الثالث : أن يكون (مهيمن) اسمًا أصله غير عربي ولكنه وافق ألفاظ العربية.

والرأي الأقرب للقبول أن (مهيمن) من (همن) ، ووزنه (مُفَيْعل) ، والقول بأن (همن) غير موجود في كلام العرب مردود بأن اللغة واسعة جدًا ، ولا يمكن أن يدعى حصولها في الكتب عن آخرها ، ، وبأن (الهمن) جاء في (هُميْنة) اسم صحابية ، و (هُمانية) اسم موضع ، وإذا كان الأمر هكذا ، والمعنى عليه مستقيم فما الداعي إلى تكلف وجوهًا أخرى؟

المسألة السادسة: وزن (زلزل) وأمثاله

قال المعري:" قد اختلفوا في بناء (زلزال) ، فقال المتقدمون من البصريين : (فَعْلَلَ) ، وليس هو من الزليل ، بل هو بناء آخر كما أن (سِبَطرًا) ليس من السبط،

وقال المتقدمون من أصحاب اللغة : وزن (زَلْزَل) فَعْفَعَ ، وقال بعضهم : وزن (زَلْزَل) فَعْفَل ، وإلى ذلك ذهب الزجاج"(١).

ويبدو من النص أن أبا العلاء حكى ثلاثة مذاهب في وزن (زلزل):

الأول : أنه (فَعْلَلَ) ، وحكى هذا عن المتقدمين من البصريين.

الثاني : أنه (فَعْفَعَ) ، وحكى هذا عن المتقدمين من أصحاب اللغة.

الثالث : أنه (فَعْفَل) ، وحكى هذا عن بعض العلماء ، ومنهم الزجاج.

الدراسة والتحليل :

اختلف العلماء في وزن (زَلْزَل) وأمثاله ، وكان لهم في ذلك أربعة مذاهب ذكر المعري منها ثلاثة ، ودونك بيان ذلك :

المذهب الأول : أن (زَلْزَل) رباعي حروفه كلها أصول ، ووزنه (فَعْلَل).وقد حُكي هذا عن البصريين تارة(٢) ، وعن جمهورهم تارة (٣)، وعن المتقدمين منهم تارة (٤).

وأقدم من قال ذلك منهم سيبويه ، قال: "ولا نعلم في الكلام على مثال (فَعْلال) إلا المضاعف من بنات الأربعة ، الذي يكون الحرفان الآخران منه بمنزلة الأوَّلَيْن ، وليس في حروفه زوائد ... ، ويكون في الاسم والصفة ، فالاسم نحو: (الزَّلزال) ... والصفة نحو: (الحَثْحاث) ... ، ولا نعلم المضاعف جاء مكسور الأول إلا في المصدر ، نحو : (الزِّلزال)و(القِلقال)"(٥).

---

(١) ينظر : رسالة الملائكة /٢٧٨ــ ٢٧٩.

(٢) ينظر : البحر المحيط ١٤٣/٢، والارتشاف ٤٤/١، شرح الكافية للخضر اليزدي ٣٥٢/١.

(٣) ينظر : المساعد ٦١/٤.

(٤) ينظر : رسالة الملائكة /٢٧٨.

(٥) ينظر : الكتاب ٢٩٤/٤ــ ٢٩٥ ، وينظر رأيه في: المحرر الوجيز ٢٨٧/١ ، والجامع لأحكام القرآن ٣٤/٣.

وهو الظاهر عند المبرد (١). وذهب إليه المازني(٢) ، والفارسي(٣) ، وابن جني(٤) ، وآخرون (٥)

واحتج لذلك بأمور :

الأول :أنه لم يثبت في لغة العرب تضعيف للزيادة في الفاء وحدها مع فاصل أصلي بين حرفي التضعيف.

الثاني: أن (زلزل) أصلي لا زائد فيه ؛ لأن الأصل وجود الأصل ، فإن لم يوجد ثبت على الزيادة فلا يقال بها ، وهنا لا يوجد ثبت ، فوجب القول بالأصالة(٦).

الثالث : إن كان كل من المثلين زائدًا أدى إلى بناء الكلمة على أقل من ثلاثة أحرف ، وإن كان أحدهما زائدًا أدى إلى بناء مفقود ؛ إذ يصير وزنها على تقدير زيادة أول الكلمة (عَفْعَل) وعلى زيادة الثاني (فَلْعَل) وعلى زيادة الثالث (فَعْفَل) وكلها مفقود(٧).

المذهب الثاني : أن (زلزل) ثلاثي ، أصله (زَلَّ) فكررت الفاء ، ووزنه (فَعْفَل) .

وقد عزي هذا إلى الكوفيين(٨) ، وهو قول الفراء ، قال في معرض حديثه عن قوله قوله تعالى:"خَلَقَ الإِنسَانَ مِن صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ"(٩): " فصَلْصَل كما يُصَلْصَل الفخار،

---

(١) ينظر : المساعد ٦١/٤.

(٢) ينظر : المنصف ١٧٨/٢.

(٣) ينظر :التكملة /٥٣٢، وسر الصناعة ١٨١/١.

(٤) ينظر : المنصف٢٠٠/٢ ، وسر الصناعة١٨١/١ ، والخصائص ٥٤/٢.

(٥) منهم الصيمري في التبصرة ٨٠٢/٢ ، والجرجاني في المفتاح في التصريف /٣٩ ، وأبو البركات الأنباري في الوجيز في علم التصريف /٢٩ ، وابن يعيش في شرح الملوكي /١٢٥، وابن الحاجب في الشافية /٧٥ ، والخضر اليزدي في شرحه على الشافية ٣٥٣/١، وابن إياز شرحه على تصريف ابن مالك /٢١.

(٦) انظر الأمرين الأول والثاني في شرح الشافية للخضر اليزدي ٣٥٢/١ ــ ٣٥٣.

(٧) ينظر : الهمع ٤٥٧/٣.

(٨) ينظر : شرح الشافية للخضر اليزدي ٣٥٢/١.

(٩) ينظر : الرحمن /١٤.

ويقال: (من صَلْصَالٍ منتنٍ)، يريدون به: صَلّ، فيقال: (صَلْصَال) كما يقال: (صرّ الباب عند الإغلاق)، و(صَرْصَر)، والعرب تردد اللام فى التضعيف فيقال: (كركرت الرجلَ) ، يريدون: كَرَرْتَه وكَبْكَبْتَه، يريدون: كَبَبْتَه.وسمعت بعض العرب يقول: (أتيت فلانًا فبَشْبَشَ بي) من البشاشة، وإنما فعلوا ذلك كراهية اجتماع ثلاثة أحرف من جنس واحد"(١).

ونص عليه الزجاج (٢). وحكي هذا عن الخليل(٣) ، وقطرب(٤) ، وابن كيسان (٥)في (٥)في أحد قوليه.

واحتُج لذلك بأن الاشتقاق يوضح أن الفاء مكررة ، فيكون (فَعْفَل) ، وهو أوضح الدلائل فيجب القول به ، وبيان ذلك أن اتفاق المعنى بين (زَلْزَل) و(زَلّ) ، و(صَرْصر) و(صَرّ) ، و(دَمْدَم) و(دمّ) ثابت ، وإذا ثبت ذلك فما لم يُعْلم اشتقاقه من هذا النحو وجب حمله على ما عُلم ؛ إذ ذلك مقتضى حق التماثل.

وأُجِيب عن ذلك بأنه لم يثبت التكرار الزيادي مع الفاصل الأصلي ، ولأن الاتفاق في المعنى قد يكون بين اللفظين ولا اشتقاق ، كما وقع بين (دمث) و(دمثر)، فيجوز أن يكون كل واحد من (زَلْزَل) ، و(زلّ) أصلاً وترادفًا(٦).

وضعفه المبرد هذا المذهب بأن (فَعْفَل) بناء مفقود(٧). ورده ابن جني واسمًا إياه بالشذوذ والغرابة ، ويرى أن القول بهذا إقدام وتعجرف من الزجاج ؛ لأنه سحب فيه عددًا جمًّا من الألفاظ(٨).

---

(١) ينظر : معاني القرآن ١١٤/٣.
(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢٨٥/١ ، والخصائص ٥٤/٢ ، ورسالة الملائكة /٢٧٩.
(٣) ينظر : الارتشاف ٤٤/١ ، والمساعد ٦١/٤.
(٤) ينظر : الارتشاف ٤٤/١ ، والمساعد ٦١/٤.
(٥) ينظر : الارتشاف ٤٤/١.
(٦) ينظر :شرح الشافية للخضر اليزدي ٣٥٢/١ ــ ٣٥٣.
(٧) ينظر : المساعد ٦١/٤.
(٨) ينظر : الخصائص ٥٤/٢ــ٥٥.

المذهب الثالث : أن (زَلْزَل) ثلاثي ، أصله (زَلّل) ، استثقل التضعيف ، فأُبدل الثالث من لفظ الفاء ، ووزنه (فَعَّل).

وهذا قول ابن قتيبة(١). وحُكي عن سيبويه (٢)، وأبي عبيد(٣) ، والسَّريّ الرفاء(٤) ، والكوفيين(٥) ، والبغداديين(٦).

وضعفه المبرد بأن مثل هذا الإبدال لم يثبت ، بل إذا استثقلوا التضعيف أتوا بحرف العلة بدل المضاعف ، كقولهم في (تظنّنت) : تظنَّيت دون تظنظنت(٧).

وأفسده الفارسي(٨) في نحو في نحو (حَثْحَث) ، فقد ذكر ابن جني أنه سأل أبا علي عن فساده فقال : العلة في فساده أن أصل القلب في الحروف إنما هو فيما تقارب منها ، وذلك الدال والطاء والتاء والذال والظاء والثاء والهاء والهمزة والميم والنون وغير ذلك مما تدانت مخارجه ، فأما الحاء فبعيدة من الثاء وبينهما تفاوت يمنع من قلب إحداهما إلى أختها ، وإنما (حَثْحَث) أصل رباعي و(حَثَّث) أصل ثلاثي، وليس واحد منهما من لفظ صاحبه ، إلا أن (حَثْحَث) من مضاعف الأربعة،و(حَثَّث) من مضاعف الثلاثة ، فلما تضارعا بالتضعيف الذي فيهما اشتبه على بعض الناس أمرهما.

ونص ابن جني أن هذا عند حذاق الصرفيين محال(٩).

---

(١) ينظر : أدب الكاتب/٣٧٧ ، والمساعد ٦١/٤.

(٢) ينظر :الارتشاف ٤٤/١ ، والمساعد ٦١/٤. وكلام سيبويه في الكتاب يخالف هذا كما مر في الحديث عن المذهب الأول.

(٣) ينظر : المساعد ٦١/٤.

(٤) ينظر :شرح الشافية للرضي ٦٢/١ ــ ٦٣.

(٥) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢٠٣٦/٤ ، والمساعد ٦١/٤، والهمع ٤٥٧/٣.

(٦) ينظر : سر الصناعة ١٨٠/١.

(٧) ينظر : المساعد ٦١/٤.

(٨) ينظر :سر الصناعة ١٨٠/١ــ١٨١.

(٩) ينظر : المنصف ٢٠٠/٢.

المذهب الرابع : أن (زلزل) تكررت فاؤه وعينه ، ووزنه (فَعْفَع). وقد حكي هذا عن الخليل(١) ، والفراء(٢).

وهذا ما عزاه المعري ــ فيما سبق ــ إلى متقدمي اللغويين ، ولم أقف على نص لأحدهم في ذلك ، ولعله يعني بذلك الخليل ومعاصريه.

وبعد فثمة أمور ظهرت من خلال عرض مذاهب النحويين :

الأول : اضطرب كلام العلماء في نسبة آراء البصريين إليهم في هذه المسألة ، فقد حكي هذا عن البصريين تارة ، وعن جمهورهم تارة ، وعن المتقدمين منهم تارة القول بأن (زلزل) رباعي حروفه كلها أصول ، ووزنه (فَعْلَل).

وكذلك نُسب إلى الخليل قولان في المسألة ، فقد حكي عنه القول بأن وزنه (فَعْفَل) ، ونُسب إليه القول بأن وزنه (فَعْفَع).

وكذلك نُسب إلى سيبويه القول بأن نحو(زَلْزَل) ثلاثي ، أصله (زلّل) ، استثقل التضعيف ، فأبدل من إحدى العينين حرف من لفظ الفاء ، ووزنه (فعّل). وهذا يخالف ما وجد في الكتاب ؛ لأنه صرح بأن مثل هذا رباعي ووزنه (فَعْلَل).

الثاني : اضطراب كلام العلماء في نسبة آراء الكوفيين إليهم في هذه المسألة ، فقد عزي إلى الكوفيين تارة أن (زلزل) ثلاثي أصله (زَلَّ) فكررت الفاء ووزنه (فَعْفَل) ، وعزي إليهم تارة أخرى أن (زَلْزَل) ثلاثي ، أصله (زَلّل) ، استثقل التضعيف ، فأبدل من إحدى العينين حرف من لفظ الفاء ، ووزنه (فَعَّل).

وكذلك عزي إلى أن الفراء القول بأن (زَلْزَل) تكررت فاؤه وعينه ، ووزنه (فَعْفَع). وهذا يخالف ما قاله في معانيه ؛ لأنه ذهب إلى القول بأن نحو(زَلْزَل) ثلاثي ، أصله (زلّل) ، استثقل التضعيف ، فأبدل من إحدى العينين حرف من لفظ الفاء.

---

(١) ينظر : الارتشاف ٤٥/١.

(٢) ينظر : الارتشاف ٤٥/١ ، والبحر المحيط ٤٣٢/٥. وكلام الفراء في معنيه يخالف هذا كما كما مر في المذهب الثاني.

الثالث : أن ابن كيسان صاحب قولين في المسألة أحدهما أن (زَلْزَل) ثلاثي ، ووزنه (فَعْفَل) ، ولم أظفر بقوله الأخر فيما أتيح لي من مؤلفات.

والذي أميل إليه هو القول بأن (زلزل) فعل رباعي وزنه (فَعْلَل) ؛ لأنه لو كان وزنه (فَعْفَع) على أن كلّاً من المثلين زائد لأدى إلى بناء الكلمة على أقل من ثلاثة (١)، ولو كان وزنه (فَعْفَل) لأدى إلى بناء مفقود ، ولو كان (فَعّل) بإبدال الثالث من جنس الأول لأدى إلى وجود إبدال بين حروف غير متقاربة ، وإنما سبيلهم في تخفيف المضعف أن يفك التضعيف ويقلب الحرف الثاني ياء ، كقولهم في (تظنّنت) : تظنَّيت(٢) .

(١) ينظر : الهمع ٤٥٧/٣.

(٢) ينظر : المساعد ٦١/٤.

المبحث الثالث: الأبنية المستنكرة

المسألة الأولى : بناء (فُعَّلَّى)

قال المعري : "ولعل في الفردوس قومًا لا يدرون أحروف (كُمَّثْرَى) كلها أصلية أم بعضها زائد؟ ولو قيل لهم : ما وزن (كُمَّثْرَى) على مذهب أهل التصريف ؟ لم يعلموا ، ووزنه (فُعَّلَّى) ، وهذا بناء مستنكر لم يذكر سيبويه له نظيرًا ، وإذا صح قولهم للواحدة : (كُمَّثراة) فألف (كُمَّثْرَى) ليست للتأنيث ، وزعم بعض أهل اللغة أن (الكَمْثَرَة) تداخل الشيء بعضه في بعض فإن صح هذا فمنه اشتقاق (الكُمَّثْرَى)"(١).

ويبدو من النص أن المعري ذكر ثلاثة أمور :

الأول : أن (كُمَّثْرى) على وزن (فُعَّلَّى) ، وأنه بناء مستنكر لم يذكر سيبويه له نظيرًا .

الثاني : أن ألفه ليست للتأنيث إذا صح أن المفرد (كُمَّثْرَاة) .

الثالث : أنه مشتق من (الكَمْثَرَة) إن صح ما حكاه بعض اللغويين من القول بأن (الكَمْثَرَة) هو تداخل الشيء بعضه في بعض .

الدراسة والتحليل :

بالرجوع إلى ما سطره العلماء عن (الكُمَّثْرى) وجدتهم تحدثوا عن عربيته ، وتأنيثــه، وتشديده ، ووزنه ، ومفرده ، وتصغيره ، ودونك تفصيل ذلك:

أولاً : الخلاف في عربيته :

ذكر الخليل (٢)، والليث (٣) أن الكُمَّثْرَاة معروفة ، وذكر ابن دريد(٤) إلى أن (الكَمْثَرَة) فعل ممات، و هو اجتماع الشيء وتداخل بعضه في بعض ، و(الكُمَّثْرَى) ــ إن كان عربيًا ــ مشتق منه.

---

(١)ينظر : رسالة الملائكة /٢٦.

(٢)ينظر : العين (اللفيف من حرف الكاف) ٤٣١/٥.

(٣) ينظر : التهذيب (باب الكاف والثاء)٢٣٦/١٠

(٤) ينظر : الجمهرة (الثاء والراء) ١١٣١/٢، والتهذيب (باب الكاف والثاء)٢٣٦/١٠.

وتبعه الفيروزابادي (١) في ذلك بيد أنه لم يعرض إلى الشك في عربيـــة البنـــاء. وحكى الأزهري(٢) أنه سأل جماعة من الأعراب عن (الكُمَّثراة) فلـــم يعرفوهـــا . ونص الفارسي (٣) على أن (كُمَّثرى) مولد ولذلك أهمله.

ثانيًا : الخلاف في تشديده ووزنه :

نص الأصمعي (٤) على أن (كُمَّثْراة) و(كُمَّثْرَى) مشددان لم يعرف فيهما التخفيف واحتج بقول الشاعر :

أكُمَّثْرَى يَزِيد الحَلْقَ ضِيقًا أحَبُّ إليك أمْ تِينٌ نَضِيجُ(٥).

وهو قول المعري(٦) ، والسيوطي(٧).

ووزنه ــ حينئذٍ ــ (فُعَّلَّى) ، وهو بناء مســـتنكر ؛ لأن ســـيبويه لـــم يـــذكر لـــه نظيرًا(٨).

وذهب آخرون (٩) إلى أنه لا يجوز غير التخفيف ، ووزنه (فُعَلَّى).

وذهب الفيومي(١٠) إلى أن التشديد هو الأكثر .

---

(١) ينظر : القاموس المحيط (باب الراء فصل الكاف).

(٢) ينظر : التهذيب (باب الكاف والثاء)٢٣٦/١٠، واللسان ، والتاج(كمثر).

(٣) ينظر : المخصص ١٤/٥.

(٤) ينظر : المخصص ١٤/٥.

(٥) البيت من الوافر لابن ميادة في المحكم (باب الثلاثى اللفيف ــ الكاف والثاء) ١٦٨/٧ ، واللسان ، والتاج (كمثر) ، وجاء بلا نسبة في المخصص ١٤/٥.

(٦) ينظر : رسالة الملائكة /٢٦.

(٧) ينظر : المزهر ٣٣/٢.

(٨) ينظر : رسالة الملائكة /٢٦.

(٩) حكاه ابن سيدة في المخصص ١٤/٥.

(١٠) ينظر : المصباح المنير (كتاب الكاف).

ثالثًا : تأنيثه ، وتذكيره :

ذكر المعري(١) أن ألفه ليست للتأنيث إذا صح أن المفرد (كُمَّثْرَاة) . وذكر ابن منظور (٢) أنه مؤنث لا ينصرف. وذكر الفيروزابادي(٣) ، والزبيدي (٤)أنه قد قد يُذكّر.

رابعًا : الواحد منه ، وتصغيره :

ذكر بعض اللغويين أن مفرده (كُمَّثْرَاه) (٥) ، وفي تصغيره ــ حينئذٍ ــ أقوال، فقد حكي عن ابنُ السكيت (٦) القول بأن من جمعها على (كُمَّثْرِيَات) قال : (كُمَيْمِثْرِيَة) ، وأن الأجود فيها ــ عنده ــ (كُمَيْثِرَة) بحذف إحدى الميمين والألف. وحكى ثعلب(٧) (كميمثراة). وجوز ابن الأنباري(٨) ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن تقول كُمَيْثرة ، فتحذف إحدى الميمين والألف.

الوجه الثاني : أن تقول : كُمَيْمِثْرِية ، فتبنيه على قولهم في الجمع : كمّثريات ، فلا تحذف منه شيئًا.

الوجه الثالث : أن تقول : كُمَثْرِيات ، كما قالت العرب : (حَلْبَاة رَكْبَاة) ، ثم صغروها ، فقالوا : (حُلَيْبَاة رُكَيْبَاة).

وحَكَى أن أجود هذه الأوجه عند الفراء هو الوجه الأول.

---

(١) ينظر : رسالة الملائكة /٢٦.

(٢) ينظر : اللسان (كمثر).

(٣) ينظر : القاموس المحيط (باب الراء فصل الكاف).

(٤) ينظر : التاج(كمثر).

(٥) ينظر : مختار الصحاح ، واللسان (كمثر)، القاموس المحيط (باب الراء فصل الكاف).

(٦) ينظر : التاج(كمثر).

(٧) ينظر : المحكم (باب الثلاثى اللفيف ــ الكاف والثاء) ١٦٨/٧ ، و اللسان (كمثر).

(٨) ينظر : المذكر والمؤنث ٣٢٢/٢.

وذهب ابن سيدة (١) إلى أن الأقيس (كُمَيْمِثْرَة). وجوز الحريري(٢) (كُمَيْثِرَة) و (كُمَيْثيرَة) . وجوز الفيروزابادي (٣) (كُمَيْمِثْرَة) ، و(كُمَيْمِثْرِيَة) ، و(كُمَيْثِرَة) و(كُمَيْمِثْرَاة).

والذي أميل إليه أن (كُمَّثْرَى) عربي مشتق من الكَمْثَرة ، ولا يرد بقول الأزهري بعدم معرفة جماعة من الأعراب له ؛ لأن عدم معرفة البعض لشيء لا يعني عدم معرفة الآخرين له، ولأن الليث والخليل حكيا أن الكمثراة معروفة عند العرب.

ووزنه (فعَّلَّى) بالتشديد ؛ لأنه المشهور عند اللغويين . وهو مؤنث ، وإن حُكي التذكير فلم يذكر من حكاه ما يؤيد كلامه ، وإنما اكتفى بذكر ما يؤيد التأنيث.

والذي أميل إليه أن التصغير(كُمَيْمِثْرَة) وإن حُكي غيره عن العرب ؛ لأنه الأقيس.

(١) ينظر : المحكم (باب الثلاثى اللفيف) الكاف والثاء) ١٦٨/٧ ، واللسان ، والتاج (كمثر).
(٢) ينظر : شرح ملحة الإعراب /١٧٦.
(٣) ينظر : التاج (كمثر).

المسألة الثانية : بناء (أَفْعيل)

نص المعري على أن بناء (أَفْعيل) بناء مستنكر لم يحكه سيبويه ولا غيره ــ فيما يعلم ــ إلا ما روي في قراءة الحسن من أنه كان يفتح همزة الإنجيل(١)، و القراءة به تشبه قراءة "**أَفْئيدَةً**"(٢) في الشذوذ ، ففتح الهمزة فيه غلط ؛ لأنه لا قياس له ، ولم ينقل مثله في الشعر الفصيح ولا الآثار الثابتة(٣).

ويبدو من هذا أن المعري يرى أن بناء (أَفْعِيل) ، نحو: (أَنْجيل) مستنكر لم ينقل مثله عن العرب الفصحاء.

الدراسة والتحليل :

ذهب ابن جني إلى أن البناء عربي لكنه غير معروف النظير ، فقال في معرض حديثه عن قراءة الحسن: "هذا مثال غير معروف النظير في كلامهم ؛ لأنه ليس فيه (أفعيل) بفتح الهمزة ، ولو كان أعجميًا لكان فيه ضرب من الحجاج ، لكنه عندهم عربي من (نجل ينجل) إذا أثار واستخرج ، وقيل له: الإنجيل ؛ لأن به ما استخرج علم الحلال والحرام ونحوهما "(٤).

وذهب ابن عطية إلى أن هذا البناء لا يوجد في كلام العرب ، لكن يحميه مكان الحسن في الفصاحة ، وأنه لا يقرأ إلا بما رُوي ، ويرى أنه نحا به نحو الأسماء الأعجمية(٥).

---

(١) تنظر هذه القراءة في : المحتسب ١٥٢/١ ، والمحرر الوجيز ١/ ٣٩٩ ، و التبيان للعكبري ١/ ٢٣٦ .

(٢) إبراهيم / ٣٧ . وقد حكيت هذه القراءة عن ابن عامر في مختصر في شواذ القراءات /٧٣. ونسبت إلى هشام في التيسير في القراءات السبع / ١٣٥ ، و أنوار التنزيل ٣/ ٣٥٢، والإتحاف ٢/ ١٧٠، وغيث النفع /٣٤٣.

(٣) رسالة الملائكة / ٢٠٠ــ ٢٠٣ .

(٤) ينظر : المحتسب ١٥٢/١، والمحرر الوجيز ٥/ ٢١٠ .

(٥) ينظر : المحرر الوجيز ١/ ٣٩٩ .

وذهب العكبري إلى أنه لا يعرف له نظيرًا في كلامهم ؛ إذ ليس فيه (أفعيل) إلا أن الحسن ثقة ، فيجوز أن يكون سمعه(١).

وذهب ابن سيده (٢)إلى أن هذا المثال ليس في كلام العرب ، بل هو مثال أعجمي.

وتبعه الزمخشري فذكر أنه أعجمي ؛ لأن (أفعيل) عديم في كلام العرب (٣) ، ولما كان كذلك خرج عن زنات العربية كما خرج (هابيل)(٤) .

وحذا حذوهما ابن منظور(٥) ، وأبو حيان (٦)، وغيرهما (٧) .

ويرى أبو السعود (٨) أنه أعجمي سرياني ، لأن (أفعيل) ليس من أبنية العربية ، ، ويزعم أن التصدي لاشتقاقه من النجل تعسف .

والذي أميل إليه أن المستنكر هو كلام أبي العلاء لا القراءة ولا البناء ، فالقراءة قرأ بها ثقة شهد له العلماء بالفصاحة ؛ لأنه لا يقرأ إلا بما سمع ، كما أن الأولى أن يكون المثال عربيًّا طالما وجد له اشتقاق يدعمه في العربية ، ولعل فتح الهمزة لغة عن بعض العرب.

---

(١) ينظر : التبيان للعكبري ٢٣٦/١، والتبيان في تفسير غريب القرآن /١٤٢ .

(٢) ينظر : المحكم (الجيم واللام والنون ــ مقلوبة ن ج ل) ٤٢٦/٧ .

(٣) ينظر : الكشاف ٣٦٤/١.

(٤) ينظر : الكشاف ٦٧٢/١.

(٥) ينظر : اللسان (نجل).

(٦) ينظر : البحر المحيط ٢٢٦/٨ .

(٧) منهم ابن الهائم في التبيان في تفسير غريب القرآن /١٤٢، والعيني في عمدة القاري ٥١/٥ ٥١/٥

(٨) ينظر : إرشاد العقل السليم ٤/٢.

المسألة الثالثة : بناء (مُفْتَعال)

ذهب المعري إلى أن بناء (مُفتعال) من الأبنية المستنكرة التي لا يستعمل مثلها فى الضرورة، فأما فى عمود اللفظ فلا يجوز أن تقع ، وروى أن الحسن قرأ: "**وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَاءً** "(١) بالمد، ويرى أنه (مُفتعال) يضاهي في الألف باب (أفئيدة) في الياء ، ومثل لـــ (مفتعال) المستعمل فى الضرورة بقول الشاعر:

وعن شَتْمِ الرِّجالِ بمُنْتَزَاح (٢)

ونص على أن مثل هذه الزيادات لا تقع من شاعر قوي في الفصاحة ، وإنما هي شواذ ونوادر قد ينطق بها غير فصيح ؛ لأن البيت إذا قاله القائل حمله الراشد والغوي ، و ربما أنشده من العرب غير الفصيح ، فغيره بطبعه الرديء (٣) .

الدراسة والتحليل :

يبدو ــ فيما سبق ــ أن المعري ينكر مثل هذا البناء، و قد حمله هذا على الطعن في قراءة الحسن ، وفي فصاحة من ينطق بمثل هذا من الشعراء والرواة.

وحذا حذوه الثعالبي(٤) ، فنص على أن قراءة الحسن غير فصيحة.

وبينما يذهب المعري والثعالبي إلى هذا نجد كثيرًا من العلماء(٥) خرجوا قراءة الحسن على الإشباع دون أن يعرضوا لها بالتضعيف ، ولا يعقل أن هؤلاء الثقات تواتروا على خطأ .

---

(١) سورة يوسف من الآية / ٣١ . وتنظر هذه القراءة فى : المحتسب ٣٣٩/١ ، و الإتحـــاف ١٤٦/٢.

(٢) البيت من الوافر لابن هرمة في ديوانه /٨٧ برواية (ذم) موضع (شتم) و (من) موضع موضع (عن) ، والخصـــائص ١٢٣/٣ ، وســـر الصناعة ٢٥/١ ، والمحتســـب ١٦٦/١ ، ٣٤٠، واللسان (نزح) . اللغة : الغوائل : الدواهي ، وبمنتزاح : ببعد منه .

(٣) ينظر : رسالة الملائكة / ٢١٥ ــ ٢١٦.

(٤) ينظر : الجواهر الحسان ٥/ ٢١٧.

(٥) منهم الزمخشري في الكشاف ٤٣٧/٢ ، و ابن عطية فـــي المحـــرر الـــوجيز ٣/ ٢٣٩ ، والبيضاوي في أنوار التنزيل ٣/ ٢٨٥، وأبوحيان في البحر المحيط ٥/ ٣٠٢ ، وبدر الـــدين

والإشباع ورد كثيرًا عن العرب(١) شعراً ونثراً ، و هو لغة معروفة حكاها ابن مالك(٢).

ويدل على أن الإشباع لغة وروده في الشعر والنثر ، أما الشعر فمن إشباع الضمة قول الشاعر:

وأنني حَيْثُما يَثْنى الهوى بَصَري مِنْ حَيْثُما سَلَكُوا أدْنُو فأنظُورُ (٣) .

ومن إشباع الفتحة قــول الشاعر :

وأنتَ من الغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى ومن ذَ مِّ الرِّجال بمُنْتَزَاحِ .

ومن إشباع الكسرة قــول الشاعر :

تَنْفِي يَدَاها الْحَصَي في كلِّ هاجرةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيارِيفِ (٤) .

وأما النثر فمنه إشباع الفتحة في قراءة : " **وَيَنْحاتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا فَارِهِينَ** " (٥) ،

العيني ي عمدة القاري ١٨/ ٢٩٩ ، والدمياطي في الإتحاف ٢/ ١٤٦ ، والألوسي فــي روح المعاني ١٢/ ٢٢٨ .

(١) ينظر : روح المعاني ٢٢٨/١٢. وذهب ابن جني في المحتسب ١/ ٣٤٠ إلى أن هذا مما تختص به ضرورة الشعر ، وقلما يوجد في النثر . ويرد كلام ابن جني كثرة مــا ورد مــن ذلك في الشعر والنثر ، وأنه لغة لبعض العرب.

(٢) ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح / ٢٢.

(٣) البيت من البسيط لإبراهيم بن هرمه في ديوانــه /١١٨ بروايــة : (حوثمــا يشــرى) موضــع (حيثــما يثني ، وشــرح المعلقات الســبع للزوزنــي /١١٨. وجاء بلا عزو في سر الصناعة ٢٦/١بروايةٍ (حوثما يشري) موضع (حيثما يثني) و(أثني) موضــع (أدنو) ، وضرائر الشعر للقزاز /١٢٧ .

(٤) البيت من البسيط للفرزدق في الكتاب ٢٨/١ بروايــة (الــدنانير) موضــع (الــدراهيم) ، وتحصيل عين الذهب /٦٢ برواية الكتاب ، واللسان (صرف) . وجاء بلا نسبه في ضرائر الشعر /١٢٨. اللغة : نفى الدراهــم : إثارتها للانتقاد ، والتَّنقاد بالفتح : من نَقْد الدراهم ، أي : تميُّز جيدها من رديئها .

(٥) الشعراء /١٤٩ . هذه قراءة الحسن فى :مختصرفي شواذ القرآن/ ١٠٩ .

وفي قراءة : "**عَرَّافَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ** " بألف بعد الراء(١) ، وإشباع الضمة في قراءة: "**سَأُورِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ** " (٢) ، وإشباع الكسرة في قراءة "**فَاجْعَلْ أَفْئِيدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ**"(٣).

ومنه قول العرب : (أكلت لحما شاة) أراد : لحم شاة(٤) ، وقولهم : (مُخْرَنْبِق لِيَنْباع)(٥) .

والذي أميل إليه أن هذا البناء ليس مستنكرًا ؛ وإنما هو محمول على الإشباع ، وهو لغة مشهورة من لغات العرب حكاها ابن مالك، وقد وافقت قراءة الحسن وقراءات أخرى هذه اللغة ، فلا يجوز إنكارها أو الطعن في فصاحة من نطق بمثلها من الشعراء والرواة.

---

(١) التحريم / ٣ . هذه قراءة سعيد بن المسيب وعكرمة فى : مختصرفي شواذ القرآن / ١٥٩.

(٢) الأعراف / ١٤٥ ، وهذه القراءة للحسن فى مختصرفي شواذ القرآن / ٥١ ، والمحتسب ٢٥٨/١ .

(٣) إبراهيم / ٣٧ . وقد حكيت هذه القراءة عن ابن عامر في مختصر في شواذ القراءات / ٧٣. ونسبت إلى هشام في التيسير في القراءات السبع / ١٣٥ ، و أنوار التنزيل ٣/ ٣٥٢ ، والإتحاف ٢/ ١٧٠ .

(٤) ينظر : الخصائص ١٢٥/٣ ، والمحتسب ١٦٥/١ ، وشواهد التوضيح والتصحيح / ٢٢ .

(٥)ينظر : المستقصي في أمثال العرب ٢٦/٢ ، واللسان (نبع). اللغة : (الاخرنباق): الإطراق والسكوت، و(الانبياع): الامتداد ، والوثب، أي: أنه أطرق ليثب.

المسألة الرابعة : بناء (أفعيلة)

ذكر المعري في معرض حديثه عن قراءة ابن عامر"**أَفْئِيدَةً** "(١) ــ أن (أفئيدة) بناء مستنكر لم يجئ مثله في الآحاد ولا في الجموع ، ولم يحك سيبويه ولا غيره شيئًا على مثال (أفعيلة) ــ بفتح الهمزة ، وهي وقراءة الحسن "**الأَنْجِيل**" بفتح همزة في الشذوذ سواء (٢).

وأردف هذا بأن قول من يحتج لــ (أفئيدة) أنها من الوفود لا فائدة فيه ؛ لأنها لا تخرج بذلك إلى وجه محتمل ، وإنما جعلها رديئة كونها في وزن مستنكر ، فمن أي شيء أخذت فهي مستكرهة، وليس معنى القراءة إذا كانت بالياء إلا كمعناها بغير ياء . وإذا جعلوا (أفئيدة) من الوفود لزمهم في ذلك أشياء ، أولها : أنهم همزوا واو (وفود) لضمتها همزًا لازمًا ، ثم جمعوها على (أفعلة) ؛ لأن (فعولاً وفِعالاً) قد يجمعان على (أفعلة) ، فكأنهم قالوا : (أفود أو وفاد) ، ثم همزوا الواو في وفاد للكسرة ، ثم جمعوا ثانية ، فكان القياس أن يقولوا : (آفدة) كما قالوا في (إناء) : (آنية) ، ثم كرهوا أن يجيئوا بــ (أفعلة) التي للجمع في لفظ (فاعلة) ، فأخروا الهمزة ، فقالوا : (أفئدة) ، ثم زادوا الياء بعد ذلك لمكان الكسرة. وإذا جعلوا (أفئدة) جمع (فؤاد) فقد استغنوا عن هذا الاحتيال في الهمزة وتغييره ، وتكون العلة واحدة في زيادة الياء للكسرة (٣).

الدراسة والتحليل :

يبدو ــ مما سبق ــ أن المعري كان ينكر مثل هذا البناء، و قد حمله هذا على الطعن في قراءة ابن عامر.

---

(١) إبراهيم / ٣٧ . وقد حكيت هذه القراءة عن ابن عامر في مختصر في شواذ القراءات /٧٣. ونسبت إلى هشام في في التيسير في القراءات السبع / ١٣٥ ، وأنوار التنزيل ٣/ ٣٥٢، والإتحاف ٢/ ١٧٠ ، وغيث النفع /٣٤٣.

(٢) ينظر : رسالة الملائكة / ٢٠٠.

(٣) ينظر : رسالة الملائكة / ٢١٨ــ ٢٢٠.

وحذا حذوه أبو شامة الدمشقي(١) ، فنص على أن هذه قراءة ضعيفة بعيدة عن فصاحة القرآن قلَّ من ذكرها من مصنفي القراءات ، بل أعرض عنها جمهور الأكابر ، ونعم ما فعلوا فما كل ما يروى عن هؤلاء الأئمة يكون مختارًا.

ونص أبو حيان على أنه لما كان الإشباع لا يكون إلا في ضرورة الشعر حمل بعض العلماء هذه القراءة على أنّ هشامًا قرأ بتسهيل الهمزة كالياء ، فعبّر الراوي عنها بالياء ، فظن من أخطأ فهمه أنها بياء بعد الهمزة ، لكن أبا حيان ردّ هذا بما حكاه عن أبي عمرو الداني ، فقال : " قال أبو عمرو الداني الحافظ : ما ذكره صاحب هذا القول لا يعتمد عليه ، لأنّ النقلة عن هشام وأبي عمرو كانوا من أعلم الناس بالقراءة ووجوهها ، وليس يفضي بهم الجـــــهل إلى أن يعتقد فيهم مثل هذا "(٢).

ونص ابن مالك(٣) على أن الإشباع لغة مستعملة عن العرب .

وتبعه في ذلك الصفاقسي (٤)، وذكر أن هذه اللغة يحسّنها بيان الهمزة ، وجوز أن يكون (أفئيدة) جمع (وفد) واحد (الوفود) على غير قياس.

وضعف المعري أن تكون (أفئيدة) من الوفود؛ لأنهم يلزمهم ــ حينئذٍ ــ أن يهمزوا واو (وفود) لضمتها همزًا لازمًا ، ثم يجمعوها على (أفعلة) ؛ ، فكأنهم قالوا : (أفود أو وفاد) ، ثم همزوا الواو في (وفاد) للكسرة ، ثم جمعوه ثانية ، فكان القياس أن يقولوا : (آفدة) كما قالوا في (إناء) : (آنية) ، ثم كرهوا أن يجيئوا بـــ (أفعلة) التي للجمع في لفظ (فاعلة) ، فأخروا الهمزة ، فقالوا : (أفئدة) ، ثم زادوا الياء بعد ذلك لمكان الكسرة.

---

(١) ينظر : إبراز المعاني /٥٥٢ــ ٥٥٣.

(٢) ينظر : البحر المحيط ٥/٤٢١.

(٣) ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح / ٢٢ ، وغيث النفع /٣٤٣.

(٤) ينظر : غيث النفع /٣٤٣.

ونص الدمياطي على أنها جاءت لغرض المبالغة على لغة المشبعين من العرب، وليست ضرورة ، بل لغة مستعملة معروفة (١) .

وإذا ثبت أن هذه القراءة صحيحة من حيث الرواية ، وأنها جاءت موافقة للغة المشبعين من العرب ، وجاء من الشعر والنثر ما يدعم ذلك ــ كما مر في المطلب السابق ــ فإن البناء ليس مستنكرًا والقراءة لا يجوز إنكارها أو الطعن فيها.

(١) ينظر : الإتحاف ٢/١٧٠.

المبحث الرابع : جمع التكسير

ويشتمل على مسألة واحدة : مفرد (زبانية)

قال المعري : "فأقول رحمك الله: ما واحد (الزبانية) فإن بني آدم فيهم مختلفون ؟ بعضهم (الزبانية) لا واحد لهم من لفظهم وإنما يجرون مجرى السواسية ... ، ومنهم من يقول: واحد (الزبانية) (زِبْنِيَة) ، وقال آخرون : واحدهم (زِبنيّ) أو (زُبْنيّ)"(١).

ويبدو من النص أن المعري حكى في (زبانية) ثلاثة أقول ــ دون أن ينسبها إلى أصحابها ــ هي:

الأول : أنها جمع (زِبْنِيَة).

الثاني : أنها جمع (زِبنيّ) أو (زُبْنيّ).

الثالث : أنها لا واحد لها من لفظها.

الدراسة والتحليل

اختلفت كلمة العلماء في كلمة (زبانية) هل لها مفرد أو لا ؟ ، وكان لهم في ذلك مذاهب :

المذهب الأول : أنها جمع ، والواحد (زِبْنِيَة) بكسر فسكون كـ (عِفْرِيَة) .

وهذا ما حكاه الأخفش(٢) عن بعض النحويين . وهو قول أبي عبيدة (٣)، وابن قتيبة (٤)، والمبرد(٥) ، والزجاج (٦)،

---

(١) ينظر : رسالة الملائكة /١٨ ــ ١٩.

(٢) ينظر : معاني القرآن له ٥٨٢/٢.

(٣) ينظر : مجاز القرآن ٣٠٨/٢ ، والنكت في القرآن /٥٦٣ ، وزاد المسير ١٧٩/٩ ، وكشف المشكل ٥٧٤/٣ .

(٤) ينظر : أدب الكاتب /٩٠.

(٥) ينظر : التفسير الكبير ٢٥/٣٢ .

(٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٣٤٦/٥ ، والتهذيب (باب الزاي والنون ــ زبن) ١٥٦/١٣.

وآخرين(١).

المذهب الثاني : أنها جمع ، والواحد (زِبْنِيّ) (٢) ، بالكسر ، كأنه نسب إلى (الزَّبْن) بالفتح ــ وهو الدفع ــ ثم غُيِّر للنسب وكسر أوله.

وقد حكى الفراء (٣)أن هذا آخر ما قاله الكسائي ، وأنه كان يقول قبل ذلك : لم أسمع لها واحد.

وذهب إليه ــ أيضًا ــ البغوي (٤)، وابن الهائم المصري(٥) ، وأبو البقاء الكفوي(٦).

المذهب الثالث : أنها جمع والواحد (زَابِن). وقد حكي هذا عن عيسى بن عمر (٧)، والكسائي(٨) ، والأخفش (٩).

---

(١) منهم الزمخشري في الكشاف ٧٨٤/٤ ، والدر المصون ٦١/١١، واللباب في علوم الكتاب ٤٢٣/٢٠ ، وابن عطية في المحرر الوجيز ٥٠٣/٥ ، وأبو الحسن السخاوي في سفر السعادة ٢٨٥/١ ، والبيضاوي في أنوار التنزيل ١١٢/٥ ، وابن حجر في فتح الباري ٤٦٠/٦ ، والعيني في عمدة القاري ٣٠٣/١٩ ، والسيوطي في الإتقان ٥٦٧/١.

(٢) حكى المعري ــ كما مر ــ أن بعض النحويين يقول بأنه جمع (زِبْنِيّ) بالكسر أو (زُبْنِيّ) بالضم.

(٣) ينظر : معاني القرآن له ٢٨٠/٣ ، و زاد المسير ١٧٩/٩. وينظر نسبة هذا القول إلى الكسائي في التهذيب (باب الزاي والنون ــ زبن) ١٥٥/١٣ ، والنكت في القرآن /٥٦٣.

(٤) ينظر : معالم التنزيل ٥٠٨/٤.

(٥)ينظر : التبيان في تفسير غريب القرآن /٤٦٩.

(٦) ينظر : الكليات /٤٩٣.

(٧) ينظر :معاني القرآن للأخفش ٥٨٢/٢ ، و المحرر الوجيز ٥/ ٥٠٣ ، والدر المصون ٦٢/١١ .

(٨) ينظر : فتح القدير ٤٧٠/٥.

(٩) ينظر : المحرر الوجيز ٥٠٣/٥ ، والجامع لأحكام القرآن ١٢٦/٢٠، والدر المصون ٦٢/١١. وهذا يخالف كلامه في معاني القرآن ؛ لأنه حكى هذا القول عن عيسى بن عمر.

المذهب الرابع: (زَبَاني).وهذا ما نقله الأخفش عن بعض النحويين(١).

المذهب الخامس : أنها من الجمع الذي لا واحد له. وقد نص الأخفش(٢) على أن أن العرب لا تكاد تعرف هذا ، وتجعله من الجمع الذي لا واحد له ، مثل: (أَبابيل) و(عَباديد).

وحكى الفراء ــ قبل ــ أنه القول الأول للكسائي ، ثم رجع عنه.

وبعد فإن هناك أمرين ظهرا لي من خلال معالجة تلك المسألة:

أحدهما : أن المعري نص على ثلاثة مذاهب في كلمة (زبانية) ، وأغفل مذهبين.

والآخر : أن من النحاة من نسب إليه غير قول في هذه المسألة ، وهما :

١ــ الكسائي فقد نسب إليه تارة القول بأن (زبانية) جمع لا واحد له ، ثم قال هي جمع (زِبْنِيّ) ، وتارة القول بأنها جمع (زابن).

٢ــ الأخفش فقد نسب إليه تارة القول بأنها جمع (زابن) ، وتارة القول بأنها جمع لا واحد لها.

والذي أميل إليه هو القول بأنها جمع (زباني).

(١) ينظر : معاني القرآن له ٥٨٢/٢ ، والصحاح (باب النون فصل الزاي ــ زبن) ، والتفسير والتفسير الكبير ٢٥/٣٢ ، واللسان (زبن).

(٢) ينظر : معاني القرآن له ٥٨٢/٢ ، و مختار الصحاح ، واللسان ، والتاج (زبن).

المبحث الخامس : التصغير

ويشتمل على مسألة واحدة: تصغير (مقعنسيس)

حكى المعري خلاف سيبويه والمبرد في تصغير (مقعنسيس) دون أن يختار أحد المذهبين ، قال: " وسيبويه يقول في تصغير (مقعنسيس) (١) : (مُقَيْعِس) ، فيجيء على لفظ اسم الفاعل من (فَيْعَلَ) ، والمبرد يختار أن يقول : (قُعَيْس)" (٢).

الدراسة والتحليل :

المذهب الأول : أن تصغيره (مُقَيْعِس) بحذف النون وإحدى السينين . وهو مذهب سيبويه(٣) ، قال :" وإذا حقرت (مُقْعَنْسِس) حذفت النون وإحدى السينين ؛ لأنك كنت فاعلاً ذلك لو كسّرته للجمع ، فإن شئت قلت: (مُقَيْعِس) ، وإن شئت قلت : (مُقَيْعِيس)"(٤).

وحذا حذوه الفارسي(٥) ، وابن جني(٦) ، والجرجاني(٧) ، والزمخشري(٨) ، وابن الدهان(٩) ، وابن يعيش(١٠) ، وابن الحاجب(١١) ، والرضي(١٢) ،

---

(١) ما جاء في كتاب سيبويه ٤٢٩/٣ ، وفي المقتضب٢/ ٢٥١ ،٢٥٢ هو تصغير (مُقْعَنْسِس) لا (مقعنسيس) ، وهذا مما يرجح عندي أن الياء في نص المعري تصحيف من النساخ ، والله أعلم.

(٢) ينظر : رسالة الملائكة /٢٧٥.

(٣) ينظر : الكتاب ٤٢٩/٣ ، والأصول٤٣/٣ ، وعلل النحو /٤٧٩ ، والتبصرة ٦٩٧/٢.

(٤) ينظر : الكتاب ٤٢٩/٣.

(٥) ينظر : التكملة /٥٠٧ ، والمسائل البصريات ١/ ٢٩٧ ــ ٢٩٨ .

(٦) ينظر : الخصائص ٤٨٠/٢.

(٧) ينظر : المقتصد في شرح التكملة ١٠٢٣/٢ ــ ١٠٢٤.

(٨) ينظر : المفصل /٢٥٥.

(٩) ينظر : الفصول /٧٧.

(١٠) ينظر : شرح المفصل ٥/ ١٣١.

(١١) ينظر : الشافية /٣٥.

(١٢) ينظر : شرح الشافية ١/ ٢٥٩ ــ ٢٦٠.

وابن عصفور(١).

واحتُج لذلك بأمرين :

أحدهما :أن السين وإن كانت للإلحاق فهي زائدة ، والميم وإن كانت زائدة لغير الإلحاق فلها معنى ، وهولزومها لأسماء الفاعلين والمفعولين ، فصار المعنى مقاومًا للإلحاق ، ثم حصل للميم قوة من وجهين اثنين : الأول : أنها في أول الكلمة ، والسين في آخرها ، والأواخر بالحذف أولى من الأوائل . والآخر : أن التكرار يثقل عليهم ، فكان حذف السين أولى ؛ لاجتماع التكرير فيها وأنها طرف(٢).

والآخر : أن قولهم في جمع (خنفقيق) : (خنافق) فيه تقوية لقول سيبويه ؛ لأن النون زائدة ، والقاف الأولى عند الخليل هي الزائدة والثانية هي الأصل وهي المحذوفة ، والنون والقاف جميعًا لمعنى واحد وهو الإلحاق ، فإذا كانوا قد حذفوا الأصل للزائد ــ وهما للإلحاق ــ فكيف تكون الحال إذا كان الزائد لمعنى والأصلى المحذوف لغير معنى ؟(٣)

المذهب الثاني : أن تصغيره (قُعَيْسِس) ببقاء السينين وحذف النون والميم .

وهذا مذهب المبرد (٤) ، قال :" وكان سيبويه يقول في تصغير (مُقْعَنسِس) : (مُقَيْعِس) و(مُقَيْعِيس) . وليس القياس عندي ما قال ؛ لأن السين في (مُقْعَنْسِس) ملحقة ، والملحق كالأصلي ، والميم غير ملحقة ، فالقياس : (قُعَيْسِس ، وقُعَيْسِيس) ، حتى يكون مثل : (حُرَيْجِم وحُرَيْجِيم)" (٥) .

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٤٧ .

(٢) ينظر : علل النحو /٤٧٩، ٤٨٠ ، والتبصرة ٦٩٧/٢ ، والمقتصد في شرح التكملة ١٠٢٣/٢ــ ١٠٢٤.

(٣) ينظر : الخصائص ٢/ ٤٨٠ــ٤٨١.

(٤) ينظر : المقتضب ٢/ ٢٥١ ،٢٥٢ ، وعلل النحو /٤٧٩ ــ ٤٨٠ ، والتبصرة ٦٩٧/٢.

(٥) ينظر : المقتضب ٢/ ٢٥١ ،٢٥٢.

ويبدو من النص أن المبرد احتج لمذهبه بأن السين للإلحاق ، والميم والنون زائدتان لغير الإلحاق ، والملحق بمنزلة الأصلي ؛ لذا اختير بقاء السين ، وحذف الميم والنون.

ورده الفارسي بأن الملحق وإن كان ملحقًا بالأصل فليس يخرجه هذا عن أن يكون زائدًا في الطرف خاصة وأن يجرى عليه حكم الزيادة ، فلا يجوز حذف الزيادة التي للمعنى من أجله(١).

ورده ابن ولاد بأن المبرد قد خالف ما احتج به ــ هنا ــ وذلك أنه زعم في (عِثْوَلّ) أن حذف الواو الملحقة أولى من حذف اللام المكررة عن الأصل ، وقال في تصغيره : (عُثَيْل) ، فإذا كان يزعم أنه يحذف الملحق ويبقي المكرر فقد صار المكرر أولى وصارت الميم أولى من المكرر عنده ، وكذلك هي عند العرب ، فكيف جاز أن يحذف الميم من (مقعنسس) ويبقي السين وهو يحذف المكرر للميم ويحذف الملحق المكرر؟ والذي عليه كلام العرب مما لايختلف أن الميم أولى من الملحق لأن فيها معنى ، والملحق أولى من المضاعف الذي ليس بالملحق ، لأن ذلك جرى مجرى الأصلي وإن كان زائدًا ، والأصلي لايحذف إلا إذا لم يوجد في الكلمة زائد ألبتة ، نحو (سُفَيْرِج) ، فإن كان فيها زائد كان أولى بالحذف ، وإن كان الزائد لمعنى ، نحو : ميم (مُحْرَنْجم) تقول : (حُرَيْجِم) ، فإن كان فيها زائدان أحدهما لمعنى أبقي الزائد الذي له معنى ، وحذف الزائد الآخر ، كان ملحقًا أو غير ملحق(٢).

<u>والذي أميل إليه هو قول سيبويه القائل ببقاء الميم لأمور :</u>

الأول :أن الميم جاءت لمعنى ، وأنها وقعت في أول الكلمة ، فاكتسبت قوة ليست في السين .

الثاني : بطلان ما استدل به المبرد بالحجة والبرهان.

الثالث : أنه قول الأكثرين.

---

(١) المسائل البصريات ١/ ٢٩٧ ــ ٢٩٨ .

(٢) الانتصار /٢١٦.

المبحث السادس : الإعلال والإبدال

المسألة الأولى: واو (الحيوان) بين الأصالة والبدلية

قال المعري : "والذين يشربون ماء الحيوان في النعيم المقيم هل يعلمون ما هذه الواو التي بعد الياء؟ وهل هي منقلبة كما قال الخليل أم هي على الأصل كما يرى غيره من أهل العلم ؟"(١).

يبدو من النص أن المعري حكى الخلاف في واو (الحيوان) دون أن يبدي رأيه، فذكر أن الواو منقلبة على رأي الخليل أصل عند غيره من أهل العلم.

الدراسة والتحليل

إذا كانت العين واللام حرفي علة فلا خلاف في أن يكونا واوين ، أو يائين ، أو يكون العين واوًا واللام ياء بخلاف العكس ؛ لأن الوجه أن يكون الحرف الأخير أخف مما قبله ، فإذا جاء ما ظاهره وقوع العين ياء واللام واوًا ، نحو (حيوان) ففيه خلاف أسفر عن مذهبين :

المذهب الأول: أن الواو بدل من الياء ، والأصل : (حييان).

وقد حكي هذا عن الجمهور(٢) . وهو قول الخليل(٣) ، وسيبويه (٤) ، وابن جني(٥) ، وآخرين(٦).

---

(١) ينظر : رسالة الملائكة /٣٤ ــ ٣٥.

(٢) ينظر : الخصائص ٣/٢٠، وسر الصناعة ١/١٥٤.

(٣) ينظر : المقتضب ١/ ٣٢٢ ، والأصول ٣/٣٨٥ ، والمنصف ٢/٢٨٥.

(٤) ينظر : الكتاب ٤ /٤٠٩ ، وشرح المفصل ١٠ / ٥٥ ، والممتع ٢ / ٥٦٩ ، الدر المصون ٩/٢٦.

(٥) ينظر : المنصف ٢ /٢٨٥ ، وسر الصناعة ١ /١٥٤.

(٦) منهم الزمخشري في المفصل /٥٢١ ، والعكبري في التبيان ٢/٦٢٦ ، ١٠٣٥ وابن يعيش في شرح الملوكي /٢٦٣ ــ ٢٦٤ ، وابن الحاجب في الشافية /٩٤ ، وابن عصفور في

واحتجوا لذلك بأمور :

الأول : أن الياء إنما أبدلت واوًا استكراهًا لتوالي اليائين رغم أن الواو أثقل من الياء ، لكنه لما اختلف الحرفان ساغ ذلك(١)، وإنما قلبت الثانية دون الأولى ؛ لأن إعلال اللام أولى من إعلال العين(٢).

الثاني : أن الياء أبدلت واوًا لئلا يلتبس بالتثنية (٣) إذا قيل : حييان (٤).

الثالث : أنهم لم يشتقوا من هذا اللفظ فعل ، فلم يقولوا : (حيوت) ، ولا ما جرى مجراه مماعينه ياء ولامه واو(٥).

وإنما لم تقلب الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ لئلا تحذف إحدى الألفين (٦).

المذهب الأخر : أن الواو أصل ، وليست بمبدلة من الياء وإن لم يستعمل منه فعل ، وهذا قياس على (فاظ الميت فيظًا وفوظًا) ، فـ (فوظ) مصدر لم يستعمل منه فعل ، فكذلك (الحيوان) مصدر لا فعل له من لفظه.

وهو قول المازني(٧).

ورُدّ بأمور :

الأول: أنه لا يمتنع أن يكون في الكلام مصدر عينه واو وفاؤه ولامه صحيحتان ، مثل: (فوظ)، و(صوغ) ، و(قول) ، و(موت) ، وأشباه ذلك ، فأما أن يوجد في

الممتع ٥٦٩/٢، وابن إياز في شرحه على تصريف ابن مالك /٥٠ ، وهو الأكثر عند أبي حيان في الارتشاف ١٨٦/١ .

(١) ينظر : الخصائص ٢٠/٣، وسر الصناعة ٢١١/١، وشرح ابن إياز على تصريف ابن مالك /٥٠.

(٢) ينظر : شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك /٥٠.

(٣) ينظر : التبيان للعكبري ١٠٣٥/٢.

(٤) ينظر : الدر المصون ٢٦/٩.

(٥) ينظر : شرح الملوكي /٢٦٣ ــ ٢٦٤.

(٦) ينظر : التبيان للعكبري ١٠٣٥/٢ ، والدر المصون ٢٦/٩.

(٧) ينظر : الأصول ٣٨٦/٣ ، والمنصف ٢ / ٢٨٤ ــ ٢٨٥ ، وشرح الملوكي / ٢٦٤.

الكلام كلمة عينها ياء ولامها واو فلا ، فحمله (الحيوان) على (فوظ) خطأ ؛ لأنه شبه ما لا يوجد في الكلام بما هو موجود مطرد ، فـ (فوظ) ، و(فيظ) لغتان(١).

الثاني : أن كلام العرب فيه ما عينه ياء وواو يعتقبان عليه ، نحو قولهم : (تاه يتيه) ، و(طاح يطيح) ، وقالوا : (هو أَتْوَه منه) ، و(أَطْوَح منه) ، فهذا ونظيره كثير في كلامهم ، وليس في كلامهم مما عينه ياء ولامه واو شـــــيء نعلمه فنقيس (الحيوان) عليه(٢) .

الثالث : أن (الحيوان) من الحياة ، ومعنى الحياة موجود في (الحيا) وهو المطر؛ لأنه يحيى الأرض والنبات ، قال تعالى "**وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا** " (٣) ، وهذا كثير في القرآن ، والشعر ، وهم يقولون في تثنيتة : (حييان) بالياء لا غير ، فثبت بذلك أن الواو في (حيوان) بدل من ياء(٤) .

والذي أميل إليه هو القول بأن الواو بدل من الياء ، وليست أصلاً في موضعها ؛ لأمرين:

أحدهما : أنها لو كانت أصلاً لأدى ذلك إلى ما لا دليل عليه ولا نظير له .

والآخر : أنه قول الجمهور بخلاف القول الآخر فإنه لم يقل به إلا المازني.

---

(١) ينظر : المنصف ٢ /٢٨٥ ، وسر الصناعة ٢/٥٩٠.

(٢) ينظر : المنصف ٢ /٢٨٥.

(٣) سورة ق /١١.

(٤) ينظر : الممتع ٢/٥٦٩ ــ ٥٧٠.

المسألة الثانية : أصل (آية)

حكى المعري ثلاثة أقوال في (آية):

القول الأول : أن (آية) وزنها (فَعَلَة) بتحريك العين ، وأصلها (أَيَيَة) ، قلبت الياء الأولى التي هي عين الكلمة ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وصحت اللام لذلك. وإنما لم يقل بكسر العين أو ضمها حملاً على الأكثر والأشيع في كلام العرب ؛ لأن باب (خَشَبَة) أشيع في الكلام من باب (سَبُعَة) و(مَعِدة) .وهذا قول الخليل.

ولو صغرنا على هذا القول لجاز أن نقول : (إِيَيَّة) ، و(أُيَيَّة) ، كما نقول : (ثُدَيّ) و(ثِدَيّ)

القول الثاني : أن أصلها (أيّة) بالتشديد ، ثم فروا من المشدد إلى الألف كما فروا إلى الياء في (دينار) ، وجمعه يدل على أن أصله (دِنّار) ، ولولا ذلك لقالوا : (ديانير) ، ولم يقولوا : (دنانير)، واستثقالهم للياء أكثر من استثقالهم لغيرها من الحروف ، والألف أخف حروف اللين. وهذا قول الفراء ، وحكاه سيبويه عن بعض النحويين.

ولو صغرنا على هذا القول لجاز أن نقول : (إِيَيَّة) ، و(أُيَيَّة) ، كما نقول : (ثُدَيّ) و(ثِدَيّ) كما قلنا في قول الخليل ؛ لأنه يرجع هنا إلى مثل حاله في قول الخليل.

القول الثالث :أن أصلها (فاعلة) ، ولا يخلو هذا من أمرين :

أحدهما : أن أصلها (آئية) ، فحذفوا الهمزة ، وحذفها ــ هنا ــ أقيس منه في قولهم: (هو شاكُ السلاح) ، و(هو مكان هارٌ) ؛ لأنها وقعت بعد الألف ، والألف مجانسة للهمزة ، وقبل تلك الألف همزة ، وبعد الهمزة المحذوفة ياء ، فكان الطرح كالواجب في هذا الموضع.

والآخر : أن أصلها (آيية) ، فحذفو الياء ، والعلة في ذلك أنهم كرهوا اجتماع المثلين اللذين يكره اجتماع مثلهما ؛ إذ كانا ليسا كالدالين في (رادّ) وبابه ؛ لأن الياءوالواو لهما مزية في الإلقاء إذا كانتا مستثقلتين ، ولم يكن في كلامهم مثل (خايية) بالإظهار ولا (حايّ) بالإدغام.

ولو صغرنا على هذا القول لجاز لقلنا: (أُوَيّة) ؛ لأن الألف هنا ليست منقلبة عن ياء ، وإنما هي كألف (ضارب) و(طالب) وهذه الألف تصير واوًا في التصغير والجمع ، فنقول : (طُوَيْلب)(١).

الدراسة والتحليل :

اختلف العلماء في أصل (آية) ، وكان لهم في ذلك مذاهب:

المذهب الأول : أن أصلها (أَيَيَة) على وزن (فَعَلة) بفتح العين ، ثم قلبت العين ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها . وهذا مذهب المحققين (٢) أمثال الخليل(٣) ، وسيبويه (٤) . وحكاه مكي عن الكوفيين(٥) ، ونص على أن هذا مخالف للقياس ؛ لأن القياس صحة العين وإعلال اللام إذا اجتمع حرفا علة ؛ لأن الحرف الأخير محل التغيير.

وتبعهم في هذا أبو الفداء (٦) ، وأبوحيان (٧) ، والسمين (٨) . وجعله الشنقيطي الشنقيطي (٩) خلاف الأغلب.

المذهب الثاني : أن أصلها (أَيَيَة) ، فتحركت الياء الثانية وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفًا على القياس ، فصارت (أياة) ، ثم قدمت اللام وأخرت العين ، ووزنها (فَلَعَة) .

---

(١) ينظر : رسالة الملائكة /١٠١ــ ١٠٦ بتصرف واختصار.

(٢) ينظر : أضواء البيان ٢٢٢/٣.

(٣) ينظر :العين ٤٤١/٨ . الكتاب٣٩٨/٤، والبيان في عدّ آي القرآن /١٢٥، والارتشاف ٣٠٠/١ .

(٤) ينظر : المحرر الوجيز ٥٧/١ ، والجامع لأحكام القرآن ٦٦/١ ، وتفسير القرآن العظيم ٩/١. ولم أقف على هذا الرأي في كتاب سيبويه.

(٥) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٤١٤/١.

(٦) ينظر : الكناش ٢٨٥/٢.

(٧) ينظر : الارتشاف ٣٠٠/١.

(٨) ينظر : الدر المصون ٣٠٨/١ .

(٩) ينظر : أضواء البيان ٢٢٢/٣.

وحكي هذا عن بعض النحويين(١)، وضعفه السمين(٢).

المذهب الثالث: أنها على وزن (فَعِلَة) بكسر العين ، أبدلت الياء الأولى ألفًا لثقل الكسر عليها وانفتاح ما قبلها. وقد حُكاه مكي عن بعض الكوفيين(٣) ، ووسمه بأنه بأنه قول صالح جارٍ على الأصول.

وضعفه العكبري (٤) بأن القياس قلب الثانية لقربها من الطرف .

المذهب الرابع : أنها على وزن (فَعُلَة) بفتح الفاء وضم العين ، وأصلها (أَيُيَة) ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفًا ، وصحت الياء بعدها ، فصارت (آية) . وحُكي هذا عن بعض النحويين(٥).وضعفه العكبري(٦) بأن القياس قلب الثانية لقربها من الطرف.

المذهب الخامس: أن أصلها (أَيَّة) على وزن (فَعْلَة) بسكون العين ، أبدلت الياء الساكنة ألفًا استثقالاً للتضعيف ، ولئلا تلتبس بـــ (أيّة) التي للاستفهام عن المؤنث. وقد حكي هذا عن الأخفش (٧)، والفراء(٨) . ونُسب إلى سيبويه(٩) لكن الصواب الصواب أن هذا حكاه سيبويه عن بعض النحويين كما ذكر المعري في صدر

---

(١) ينظر : الارتشاف ٣٠١/١ ، والدر المصون ٣٠٩/١.

(٢) ينظر : الدر المصون ٣٠٩/١.

(٣) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٤١٤/١ ، والمحرر الوجيز ٥٧/١ ، والدر المصون ٣٠٩/١. ٣٠٩/١.

(٤) ينظر : التبيان ٥٦/١.

(٥) ينظر : الارتشاف ٣٠١/١ ، والدر المصون ٣٠٩/١.

(٦) ينظر : التبيان ٥٦/١.

(٧) ينظر : البيان في عدّ آي القرآن/١٢٦.

(٨) ينظر : البيان في عدّ آي القرآن/١٢٦ ، والمحرر الوجيز ٥٧/١ ، والارتشاف ٣٠١/١ .

(٩) نسبه إليه مكي في مشكل إعراب القرآن ٤١٤/١ ، وأبو عمرو الداني في البيان في عدّ آي آي القرآن/١٢٦ ، وحكى ابن عطية في المحرر الوجيز ٥٧/١ عن الفارسي نسبة هذا القول إلى سيبويه .

المسألة، ويؤيده كلام سيبويه في الكتاب ، قال :" وقال غيره[يعني الخليل] : إنما هي (أَيّة) ، ولكنهم قلبوا الياء ، وأبدلوا مكانها الألف لاجتماعهما ؛ لأنهما تُكرهان كما تُكره الواوان"(١).

وضُعّف بأمرين : أحدهما : أن فيه قلب الياء الساكنة ألفًا ، وحرف العلة لا يقلب حتى يتحرك وينفتح ما قبله(٢). والآخر : أن فيه إعلال العين ، والقياس اعتلال اللام(٣).

المذهب السادس : أن أصلها (آيِيَة) على مثال (ضاربة) ، فكرهوا اجتماع الياءين مع انكسار أولاهما ، فحذفت الأولى ، ووزنها (فالة).وهذا مذهب الكسائي(٤).

وعُلِّل لحذف العين بأنها لو لم تحذف للزم فيها الإدغام كما لزم في نحو (دابَّة) فتثقل ، فخُفِّفت بحذف العين كتخفيف (كيْنونة) . وضعفه العكبري(٥) ، والسمين (٦) بأن بناء (كيْنونة) أثقل فناسبه التخفيف بخلاف هذا.

وضَعّف الفراء(٧) هذا المذهب بأنها لو كان أصلها (فاعلة) منقوصة ــ كما قال قال الكسائي ــ لما صغرها على (إِيَيّة) بكسر الهمزة.

المذهب السابع: أن أصلها (آيِيَة) على مثال (ضاربة) ، فكرهوا اجتماع الياءين مع انكسار أولاهما ، فحذفت الثانية ، ووزنها (فاعة).وقد نسبه الجوهري (٨)إلى

---

(١) ينظر : الكتاب٤/٣٩٨.

(٢) ينظر : الدر المصون ١/٣٠٨.

(٣) ينظر : مشكل إعراب القرآن ١/٤١٤.

(٤) ينظر : البيان في عدّ آي القرآن /١٢٦ ، والمحرر الوجيز ١/٥٧ ، والارتشاف ١/٣٠٠ .

.

(٥) ينظر : التبيان ١/٥٦.

(٦) ينظر : الدر المصون ١/٣٠٨.

(٧) ينظر : اللسان (أيا).

(٨) ينظر : الصحاح (باب الواو والياء ــ فصل الألف ــ أيا).

الفراء، ونسبه العكبري(١) إلى الكسائي. ويمكن أن يضعف بما ضعف به القول السابق ، وهو أن القائل بذلك ادّعى أصلاً لم يلفظ به .

المذهب الثامن : أن أصلها (آيِيَة) على وزن (فاعلة) ، فأسكنت الياء الأولى استثقالاً للكسرة على الياء ، وأدغموها في الثانية ،فصارت (آيّة) مثل لفظ (دابة)، ثم خففوا الياء ، كما قالوا : (كينونة) بتخفيف الياء ساكنة ،وأصلها (كيّنونة) ، ثم خففوا ، فحذفوا الياء الأولى استثقالاً للياء المشددة مع طول الكلمة . وقد حكاه مكي(٢) عن ابن الأنباري ، وضعفه بأنه قول بعيد من القياس ؛ إذ ليس في (آية) (آية) طول يجب الحذف معه كما في (كينونة).

هذا ، وقد حكى الجوهري(٣) عن سيبويه القول بأن أصل (آية) : (أَوَيَة) ؛ لأن لأن ما كان موضع العين منه واو واللام ياء أكثر مما موضع العين واللام منه ياءان، مثل (شويت) أكثر من باب (حييت) ، وتكون النسبة (أوويّ).

ورده ابن بري(٤) بأن سيبويه لم يذكر في كتابه أن أصل الياء واو ، وإنما قال :أصلها (أيّة) ، فأبدلت الياء الساكنة ألفًا.

وبعد فإن جميع الآراء لم تسلم من الاعتراض ، ولم تخل من مخالفة للقياس ، لكن أخفها وأقربها للقبول المذهب الأول.

---

(١) ينظر : اللباب ٤٢٣/٢.

(٢) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٤١٤/١ ــ ٤١٥.

(٣) ينظر : الصحاح الصحاح (باب الواو والياء ــ فصل الألف ــ أيا) ، واللسان (أيا) ، والتاج والتاج (أيي).

(٤) ينظر : اللسان (أيا) ، والتاج (أيي).

المسألة الثالثة : المحذوف من (اسم)

ذكر المعري أن الأصل في الأسماء أن تجيء غير محذوفات ، وأنها يستدل على حذفها بالاشتقاق والتصغير والجمع والعلل الجارية عليها في أنحاء العربية.

وأردف هذا بالحديث عن اشتقاق (اسم) ، مبطلاً أربعة أمور :

الأول : أن يكون اشتقاقه من (اسَمَ ياسَمُ) ؛ لأن هذا لا يوجد في أصل الكلام وما روت الثقات منه ، ولأنها لو كانت أصلية لقالوا في الجمع : (آسام) ، ولقالوا : (أسمت الرجل).

الثاني : أن تكون الألف منقلبة عن الواو من (وسم يسم) ؛ لأن الفصحاء يقولون : (سمعت اسمك) ، و(هذا اسم زيد) ، فلو كانت الألف منقلبة لنطقت بها في أدراج الكلام ، ولوجب أن نقول: (أُسيم) في التصغير كما يقولون في (إشاح) : (أُشَيْح) ، ولمَا جُمِع على (أسماء).

الثالث : أن تكون أصلية ثم حذفت كما حذفت في (وَيْلِمّهِ) ؛ لأن الاشتقاق يدل على غير ذلك.

الرابع : أن يكون الاشتقاق من (الوسم) ؛ لأنه لو كان كذلك لقالوا : (وسمت).

واختار القول بأن الألف وصل جاءت وصلة للنطق بالسين الساكنة ، وأن الكلمة مشتقة من (السمو) ، وأن العرب وضعوها وهم يريدون بها ظهور أمر الإنسان وعلوه وأن يعرفوا به غيره ؛ لأن من لا يعرف له اسم فهو خامل مجهول .

واستدل لذلك بأمور :

الأول :قولهم : (سمّيْتُ) ، و(سميّ) ، و(أسماء) ، و(سموِيّ).

الثاني : أن قولهم : (سِم) ، و(سُم) يدل على أنهم بنوه تارة على (فِعل) و تارة على (فُعل).

الثالث : قول الشاعر :

والله سمّاك سُمًا مباركًا آثرك اللهُ به إيثاركا(١).

ووافق الزجاج في زعمه أنه لم يتكلم أحد قبله في اشتقاق اسم ، معللاً ذلك بأنه الثقة في هذا وغيره(٢) .

الدراسة والتحليل :

اختلفت الرؤى في بيان أصل (الاسم) هل هو من السمو أو من السمة ؟ وبكل قيل ، ففي المسألة مذهبان :

المذهب الأول : أنه مشتق من (السمو) وهو العلو ، فحذفت لامه ، وجيء بهمزة الوصل في أوله (٣) ، ووزنه (افع)(٤) .

وهذا قول البصريين(٥) ، وعلى رأسهم سيبويه (٦) ، والمبرد(٧) . وتبعهم الزجاج (٨)، والمعري كما مر ، وابن بابشاذ(٩) ، وابن الخشاب(١٠) ، وابن الشجري(١١) ، ، وأبو البركات الأنباري(١٢) ،

---

(١) من الرجز لم أقف على قائله ، وقد جاء برواية (أسماك) موضع (سماك) في إصلاح المنطق ١٣٤/١ ، والزاهر ٥٣/١ ، والجامع لأحكام القرآن ١٠٠/١ ، واللسان (سما) ، والتاج (سمو) .

(٢)ينظر: رسالة الملائكة /١٢٥ ، وما يليها بتصرف واختصار.

(٣)ينظر: الكتاب ٥٤/٣ ٤، والمغني لابن فلاح ١١٣/١ .

(٤) ينظر: الفاخر ١٨/١ .

(٥)ينظر: المرتجل /٧ ، والإنصاف ٦/١ ، والمتبع ١١٨/١ .

(٦)ينظر: الكتاب ٤٥٤/٣ ــ ٤٥٥ .

(٧)ينظر: المقتضب ٢٢٠/١ ، ومعالم التنزيل ١٢/١ .

(٨)ينظر: معاني القرآن له ٤٠/١ .

(٩)ينظر: شرح المقدمة له /٣٣ .

(١٠)ينظر: المرتجل /٧ .

(١١)ينظر: أماليه ٢٨٢/٢ وما يليها .

(١٢)ينظر: الإنصاف ٦/١ وما يليها .

وآخرون(١) .

وقد احتج هؤلاء لمذهبهم بأمور :

الأول : أن السمو هو العلو ، يقال : (سما يسمو سُمُوًّا) إذا علا ، ومنه سُمِّيت السماء سماء لعلوها ، والاسم يعلو على المسمى ، ويدل على ما تحته من المعنى(٢).

الثاني : عود المحذوف في التصريف إلى موضع اللام لقولهم في الفعل : (سَمَّيْتُ) و(أسميتُ) ، وفي التصغير : (سُمَيّ) ، وفي الجمع : (أسماء وأسامٍ) ، وفي فعيل : (سَمِيّ) ، أي: اسمك مثل اسمه (٣) .

الثالث : التعويض في أوله عن المحذوف، فوجب أن يكون المحذوف من آخره ، كما كان في ابن ؛ لأن طريقة العرب إذا حذفوا من الأول عوضوا في الآخر ، مثل: (عدة) و(زنة) ، وإذا حذفوا من الآخر عوضوا في الأول ، مثل : (ابن) (٤) (٤)

الرابع : أن من لغاته : (سُمَىً) كهُدَىً ، وأصله سُمَوٌ (٥) .

واعترض على هذا المذهب بأن الاسم لو كان مشتقًا من السمو لكان الفعل والحرف اسمين ؛ لأن السمو هو العلو ، وعلو اللفظ على معناه ليس إلا لدلالته عليه ، ودلالته عليه سمة عليه (٦) .

---

(١) منهم ابن خروف في شرح الجمل له ٢٤٤/١ ، وصدر الأفاضل في ترشيح العلل /٥ ، والعكبري في التبيين /١٣٢ ، والمتبع ١١٨/١ ، واللباب ٤٦/١ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٢٣/١ ، وابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ٦٣/١ ، والبعلي في الفاخر ١٨/١ .

(٢)ينظر: الإنصاف ٦/١ ، والفاخر ١٨/١ ، وائتلاف النصرة /٢٧ .

(٣) ينظر : ترشيح العلل /٥ ، والتبيين /١٣٣.

(٤) ينظر : المرتجل /٧ ، والإنصاف ٨/١ ــ ١٠.

(٥)ينظر: المرتجل /٧ ، والمغني لابن فلاح ١١٤/١

(٦)ينظر: المغني لابن فلاح ١١٥/١ .

وأجيب عن ذلك بأن المراد بالسمو هو سمو الاسم على قسيمة لاستقلاله بالمفهومية دونهما ، لا سمو اللفظ على المعنى ؛ لأن اللفظ تبعٌ للمعنى ، فكيف يكون ساميًا عليه ؟(١) .

المذهب الثاني : أنه مشتق من الوسم ، وهو العلامة ، فحذفت فاؤه ، وعوض عنها بالهمزة(٢)، ووزنه (اعل) (٣) ، وقد نسب هذا إلى الكوفيين(٤) ، ومنهم ثعلب(٥) .

واحتُج لهذا المذهب بأمور :

الأول : أن الوسم في اللغة هو العلامة ، والاسم وَسْم على المُسَمَّى وعلامة له يعرف بها ؛ لأن قولك : (زيد) أو (عمر)و دليل على المُسَمَّى ، فصار كالوسم عليه(٦) .

ورُدّ بأنه فاسد من جهة اللفظ وإن كان صحيحًا من جهة المعنى(٧) ، وأوجه فساده من جهة اللفظ أمور اُعْتُدَّ بها في الاحتجاج للمذهب الأول ، منها :

ــ عود المحذوف في التصريف إلى موضع اللام لقولهم في الفعل : (سَمَّيْتُ) و(أسميتُ) ، وفي التصغير : (سُمَيّ) ، وفي الجمع : (أسماء وأسامٍ) ، وفي فعيل : (سَمِيّ) ، أي: اسمك مثل اسمه (٨) .

---

(١)ينظر: المغني لابن فلاح ١١٦/١ .

(٢)ينظر: المغني لابن فلاح ١١٣/١ .

(٣)ينظر: الفاخر ١٨/١ .

(٤) ينظر على سبيل المثال المرتجل : /٧ ، والإنصاف ٦/١ ، والتبيين /١٣٢ ، وشرح المفصل ٢٣/١ .

(٥)ينظر: معالم التنزيل ١٢/١ .

(٦) ينظر : الإنصاف ٦/١ ، والتبيين /١٣٧ .

(٧) ينظر : المرتجل /٦ ، والإنصاف ٨/١ .

(٨) ينظر : ترشيح العلل /٥ ، والتبيين /١٣٣.

ــ التعويض عن المحذوف في أوله يدل على أن المحذوف في آخره كما في (ابن)، ولو كان المحذوف في أوله لعوض في آخره كما في(عدة) (١) .

الثاني : عَوْد المحذوف في التصريف إلى موضع اللام محمول على القلب ، وذلك غير مستنكر في لغة العرب ، نحو : (أشياء) (٢). ورُدّ بأن القلب المكاني على خلاف الأصل، فلا يقاس عليه(٣).

الثالث : أن التعويض في محل الحذف ورد في نحو : (تعرية) (٤). ورُدّ بأنه غير مُسَلَّم مُسَلَّم به؛ لأن وزنه (تفعلة) (٥).

هذا ، وقد ذكر عبد الرحمن العثيمين محقق كتاب التبيين للعكبري(٦) أن هذا الرأي لم لم يثبت عن متقدمي الكوفيين ــ كالكسائي والفراء وثعلب ــ مستدلاً بأمور :

الأول : أن الزجاج(٧) ذكر أنه أول من تحدث عن اشتقاق الاسم .

الثاني : قول الزجاجي : " أجمع علماء البصريين ، ولا أعلم من الكوفيين خلافًا محصلاً مستندًا إلى من يوثق به أن اشتقاق (اسم) من سموت أسمو ، أي: علوت "(٨).

الثالث: أن الأزهري(٩) حكى عن الزجاج أنه قال : اسم مشتق من السمو وهو الرفعة ، والأصل فيه سمو بالواو ، وجمعه أسماء ، وقال : من قال إن اسمًا مأخوذ من وسمت فهو غلط.

---

(١) ينظر : المرتجل /٧ ، والتبيين /١٣٥.

(٢)ينظر: المغني لابن فلاح ١١٥/١ .

(٣)ينظر: المرتجل /٦ ، والمغني لابن فلاح ١١٦/١ .

(٤)ينظر: المغني لابن فلاح ١١٥/١ .

(٥)ينظر: المغني لابن فلاح ١١٦/١ .

(٦) ينظر: التبيين /١٣٢ ح (٣) .

(٧) ينظر رأي الزجاج في: معاني القرآن وإعرابه ٤٨/١، ورسالة الملائكة /١٣١، والتبيين/١٣٢ح (٣).

(٨) ينظرقول الزجاجي في : اشتقاق أسماء الله / ٢٥٥، و التبيين /١٣٢ ح (٣) .

(٩) ينظر كلام الأزهري في : تهذيب اللغة (باب السين والميم ــ سما) ٧٩/١٣ ، والتبيين والتبيين /١٣٢ ــ١٣٣ ح(٣) .

وعلّق محقق التبيين على كلام الزجاج قائلاً : " ومعنى قول الزجاج هذا أن هناك من يقول : إن اسم مشتق من الوسم ، وربما كان القائل من معاصري أبي إسحاق من الكوفيين ، مثل أبي بكر بن الأنباري ، وغيره "(١) .

وأقول : إن المحقق بنى كلامه على الاحتمال ؛ لأمور :

الأول: أن هذا القول حكاه البغوي عن ثعلب ، وهو ثقة ، فلا ينبغي أن نطعن في هذا النقل طالما لم يوجد ما يعارضه من كلام صاحبه .

الثاني: أن ما نقل عن ثعلب مُؤَيَّد بما حكاه أبو البركات الأنباري عنه حيث قال : " قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : الاسم سمة توضع على الشيء يعرف بها " (٢).

الثالث: أن قول الزجاج بأنه أول من تحدث عن اشتقاق الاسم – وهو ما احتج به صاحبنا – مردود ؛ لأن المبرد تحدث عن ذلك قبله (٣) .

الرابع: قول الزجاجي : " وقد حكى أن بعضهم يذهب إلى أن أصله من وسمت كأنه جعل سمة للمسمى " (٤) .

وهذا مما يقوي عندي أن قوله : " ولا أعلم عن الكوفيين خلافًا محصلاً مستندًا إلى من يوثق به " إنما يعني به أنه لم يطلع على هذا القول بنفسه للكوفيين ، وهذا لا ينفي أن أحدًا منهم قال به ، لكن لم يطلع الزجاجي على كلامه .

هذا هو خلاف العلماء في أصل كلمة (اسم) والمحذوف منها ، ومما يكسب رأي الكوفيين وجاهته احتجاجهم بأن مذهبهم في توجيه أصل الكلمة يجعل فيها إعلالين ، أما رأي البصريين فيجعل فيها ثلاثة إعلالات (٥) ، لكن يدعم رأي البصريين غير أمر :

---

(١) ينظر: التبيين /١٣٢ – ١٣٣ ح (٣) .

(٢)ينظر: الإنصاف /٦ .

(٣)ينظر: الصاحبي /١٠٠ .

(٤)ينظر: اشتقاق أسماء الله للزجاجي /٢٥٥ .

(٥)ينظر: المغني لابن فلاح ١/١١٤ ــ ١١٥.

الأول : أنه مدعوم بالاستعمال اللغوي ومقاييس العربية بخلاف قول الكوفيين .
الثاني : قوة أدلته وسلامتها من الاعتراض إلا في أمر واحد تم الإجابة عليه بالحجة الناصعة بخلاف أدلة الكوفيين فقد تم إبطالها بالحجة والبرهان القاطع .
الثالث : كثرة القائلين به ، وتصحيح غير واحد من المحققين النحاة ــ أمثال ابن يعيش ، وابن خروف ، وابن الحاجب ، وغيرهم ــ له .

المسألة الرابعة : التاء في (بنت) بين البدلية والتأنيث

قال المعري : " فأما (بنت) ففي تائها قولان : أحدهما: أنها بدل من الواو . والآخر :أنها تاء التأنيث ، فإذا قيل : إن تاءها تاء التأنيث فوزنها (فِعْت) ، وإذا قيل : إنها مبدلة من واو أو ياء فوزنها (فِعْل)" (١).

ويبدو من النص أن العلماء اختلفوا في تاء (بنت) ، فبعضهم يرى أنها للتأنيث ، وبعضهم يرى أنها بدل من لام الكلمة ، وقد ترتب على هذا الاختلاف اختلاف وزن الكلمة ، فوزنها (فِعْت) إذا كانت التاء للتأنيث ، ووزنها (فِعْل) إذا كانت بدلاً من اللام.

الدراسة والتحليل :

اختلفت كلمة العلماء في تاء (بنت) ، وكان لهم في ذلك ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : أن التاء بدل من الواو مع دلالتها على التأنيث.

وهذا ما ذهب إليه ابن الشجري(٢) ؛ إذ نص على أن التاء بدل من الواو ، وهي تدل على التأنيث بدليل قولك في النسب إليها : (بَنَوِيّ) ، فتحذف التاء منها كما تحذف في (مكيّ) ، ولو كانت مجردة من التأنيث لقلت : (بِنْتِيّ) ، لكن التاء في (بنت) ليست كالتاء التي تلحق للتأنيث في نحو : (مرأة) و(ظريفة) ؛ لأن تاء التأنيث يلزم قبلها الفتح بخلاف (بنت) فقبلها ساكن.

---

(١) ينظر : رسالة الملائكة /١٤٦ ــ ١٤٧.
(٢) ينظر : أماليه ٢/٢٨٦.

وهو قول ابن الحاجب(١) ، والمالقي (٢) ، والخضر اليزدي (٣) ، والصبان(٤) ، والخضري(٥).

وهو أحد قولين نسبا إلى سيبويه (٦) ، فقد ذكر المالقي أن كلامه يحتمل أن تكون التاء علامة تأنيث وأن تكون بدل من الواو مع الدلالة على التأنيث ، مذيلاً كلامه بأن ظاهر مذهبه في باب من أبواب ما لا ينصرف أنها بدل ودالة على التأنيث.

المذهب الثاني : أن التاء بدل من الواو ، لكن التاء لا تدل على التأنيث .

نص ابن جني (٧) على أن هذا مذهب سيبويه الذي نص عليه في باب ما لا ينصرف ؛ إذ يقول: لو سميت بأخت وبنت رجلاً لصرفتهما معرفة(٨). ولو كانت كانت للتأنيث لما انصرف الاسم ، غير أن سيبويه قد تسمح في بعض ألفاظه في الكتاب، فقال: هما علامتا تأنيث(٩) ،وإنما ذلك تجوّز منه في اللفظ ؛ لأنه أرسله غُفلاً ، وقد قيده وعلله في باب ما لا ينصرف ، والأخذ بقوله المعلل أولى من الأخذ بقوله الغفل المرسل ، ووجه تجوزه أنه لما كانت التاء لا تبدل من الواو فيهما إلا مع المؤنث صارتا كأنهما علامتا تأنيث .

وقد صحح ابن جني مذهب سيبويه ، مبيناً أن الدلالة على التأنيث ليس من التاء، وإنما دل عليه الصيغة نفسها ، وذلك لأن أصل (بنت) من (بَنَو) على وزن (فَعَل)

---

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٦٠٠/١ ــ ٦٠١.

(٢) ينظر : رصف المباني /١٦٤.

(٣) ينظر : شرح الشافية له ١٣١/١.

(٤) ينظر : حاشيته على شرح الأشموني ٣٠٠/٤.

(٥) ينظر : حاشيته على ابن عقيل ٤٧/١.

(٦) ينظر : رصف المباني /١٦٤. ولم أقف على هذا في كتاب سيبويه .

(٧) ينظر : سر الصناعة ١ /١٤٩ ، والخصائص ٢٠١/١.

(٨) ينظر : الكتاب ٢٢١/٣.

(٩) ينظر : الكتاب ٣٦٢/٣ ، ٤٠٦ ، ٤٥٥.

بدلالة تكسيرهم إياهما على أفعال في قولهم: (أبناء) ، فلما عدلت عن (فَعَل) إلى (فِعْل) وأبدلت لامها تاء فصارت (بنتًا) كان هذا العمل وهذه الصيغة علمًا لتأنيثها (١). ودلّ عليه ــ أيضًا ــ إقامتهم إياه مكان العلامة الصريحة وتعاقبهما على الكلمة الواحدة ، نحو: (ابنة) و(بنت) ، فالصيغة في (بنت) قامت مقام الهاء في (ابنة) ، فكما أن الهاء في (ابنة) علم تأنيث لا محالة ، فكذلك التاء في (بنت) (٢). .(٢)

ونص ــ أيضًا ــ أبو البركات الأنباري (٣)على أن التاء بدل من الواو ، والتاء ليست علامة التأنيث ، وإنما جعلت الصيغة دالة عليه.

وصرح العكبري(٤) بأن التاء بدل من الواو ، مستدلاً لعدم دلالة التاء على التأنيث بأنها تثبت في الوقف وقبلها ساكن ، وليست كذلك تاء التأنيث.

ونص ابن يعيش (٥) ، على أن التاء ليست علم التأنيث لسكون ما قبلها ، وتاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا ، وإنما علم التأنيث في (أخت) و(بنت) بناؤهما على هاتين الصيغتين ، ونقلهما عن بنائهما الأول ، ولذلك تتعاقب الصيغة وتاء التأنيث ، فيقال : (بنت) و(ابنة) ، فتكون الصيغة في (بنت) مقابلة لتاء التأنيث في (ابنة).

ونص الرضي (٦)على أن التاء ليست لمحض التأنيث، بل هي بدل من اللام في حال التأنيث، ولذا سكن ما قبلها.

وتبعهم في هذا ابن هشام(١).

---

(١) ينظر : سر الصناعة ١٥٠/١، والخصائص ٢٠٢/١.
(٢) ينظر : سر الصناعة ١٥٠/١.
(٣) ينظر : الوجيز في علم التصريف /٥٢.
(٤) ينظر : اللباب ٣٣٧/٢.
(٥) ينظر : شرح المفصل ٣٩/١٠ ــ ٤٠ ، وشرح الملوكي /٢٩٩، ٤٠١ ــ ٤٠٢.
(٦) ينظر : شرح الكافية ٢٧٨/٤.

المذهب الثالث : أنها علامة للتأنيث ، وليست عوضًا ، وأن لام الكلمة محذوفة في المؤنث والمذكر.

وهذا مذهب ابن الأنباري(٢). وتبعه السيرافي (٣)، مستدلاً لذلك بأن التاء تسقط في جمع السلامة في (بنات).

ونص الصيمري(٤) على أن التاء للإلحاق ولذلك أسكن ما قبلها ، وفيها مع ذلك علم التأنيث ؛ لأنها تحذف للجمع كما تحذف تاء التأنيث التي لا خلاف فيها ، فتقول: (بنت بنات) كما تقول : (تمرة تمرات). وإنما كانت للإلحاق ؛ لأن اللام محذوفة والتقدير (بنوة) ، ويدل على ذلك أنك تقول : (بنت بينة البنوة) بإظهار اللام ، وإذا صغرت قلت : (بُنَيّة) ؛ لأن التصغير يرد المحذوف ، وإذا نسبت قلت: (بَنَوِيّ) ، فلما حذفت اللام وزيدت التاء للتأنيث ، وكانت الكلمة على حرفين بعد حذف اللام جعلت التاء ملحقة لـــ (بنت) بـــ (جزع) ليكون ذلك عوضًا عما لحقها من الحذف.

ورَدَّ القول بأنها بدل من الواو ؛ لأن الواو لا تكاد تقلب تاء في غير الأوائل ، ومن قلبها في غير الأوائل قولهم : (أَسْنَتَ القوم) إذا أصابهم القحط والسَّنَةُ ، وأصله : أسْنَوا.

وحذا حذوهم ابن مالك (٥) معللاً كون التاء للتأنيث بأنها تثبت لثبوته وتنتفي لانتفائه ، ولذلك قيل في التصغير :(بُنَيَّة) ، وفي الجمع : بالألف والتاء (بنات) ، ولم يقل : (بُنَيْت) ولا (بنتات).

وبعد فقد عُزي إلى سيبويه قولان في هذه المسألة كما مرّ ، هما:

---

(١) ينظر : أوضح المسالك٤/٣٣٧ ــ ٣٣٨.

(٢) ينظر : المذكر والمؤنث /١٧٦.

(٣) ينظر : شرح المفصل ١٠/٤٠.

(٤) ينظر : التبصرة ٢/٨٠٩ ــ ٨١٠.

(٥) ينظر : شرح عمدة الحافظ ٢/٨٩٥.

ــ القول بأن التاء بدل من لام الكلمة مع الدلالة على التأنيث ، وهذا ما نسبه المالقي إليه .

ــ القول بأن التاء بدل من لام الكلمة دون الدلالة على التأنيث ، وهذا ما نسبه ابن جني إليه.

وما نسبه ابن جني إليه هو الأقرب والمراد من كلام سيبويه ، وقد ذكرت ــ قبل ــ أني لم أقف على القول الآخر في الكتاب.

والمدقق فيما استدل به كل فريق لمذهبه يجد وجاهتة، لكن الذي أميل إليه أن التاء بدل من الواو ، وأن الدلالة على التأنيث ليس من التاء ، وإنما دل عليه الصيغة نفسها.

المسألة الخامسة : ميمُ (ابْنُم) بين الزيادة والبدلية

قال المعري : " فأما قولهم : (ابنم) فإنهم زادوا الميم في آخره ، وهم يُتبعون ما قبلها حركتها ، فيضمون النون إذا كانت الميم مرفوعة ، ويفتحونها في حال النصب ، ويكسرونها في حال الجر .... ، وقياس النحويين يوجب أن يكون وزن (ابنم) (افْعمًا).

ولو قيل : إن ميمه بدل من الواو التي تظهر في البنوة لكان قولاً حسنًا ؛ لأن الميم تقارب الواو في الشفة ، ولأنهم أبدلوا الميم من الواو في (فم) ، فوزن (ابنم) على هذا (افْعل)" (١).

ويبدو من النص أن في ميم (ابنم) قولين :

أحدهما: أنها زائدة ، ووزن (ابنم) (افْعم) .

والآخر: أنها مبدلة من الواو ؛ للتقارب بين الميم والواو في المخرج ، وأنهم أبدلوا الميم من الواو في (فم)، ووزنها على هذا (افْعل) .

وقول المعري بأن الميم مبدلة من الواو قول حسن ــ يوحي بأن القول الأول أحسن.

---

(١) ينظر : رسالة الملائكة /١٥٣ ــ ١٥٤.

الدراسة والتحليل :

اختُلف في حقيقة الميم في (ابْنُم) ، هل هى زائدة أو بدل من لام الكلمة؟ وقد أسفر اختلافهم على مذهبين :

المذهب الأول: أن الميم في كلمة (ابنم) زائدة للمبالغة ، كما زيدت (زُرْقُم)(١)، و(دِلْقِم)(٢)، و(فُسْحُم) (٣)والزيادة في (ابنَمٍ) أمثل قليلاً من (زرقم) وأمثاله ؛ لأن الاسم محذوف اللام فكأنها عوض منها ، بخلاف (فُسْحُم) ونَحْوه ، فليس فيها حذف(٤).

وهذا مذهب الخليل (٥)، وسيبويه(٦) ، والفراء (٧)، و المبرد (٨) ، وابن دريد (٩)، والأزهري(١٠)، وابن جنى(١١) ، وغيرهم(١٢).

---

(١) هو الأزرق.

(٢) يقال : امرأة دلقم : هرمة ، وهي من النوق التي تكسرت أسنانها فهي تمج الماء مثل الدلوق.

(٣) هو الواسع الصدر.

(٤) ينظر : المحكم (النون والباء والواو ــ مقلوبة ب ن و) ٥٢٢/١٠ ، واللسان (بني) ، والتاج (ب ن و).

(٥) ينظر : الكتاب ٣٦٢/٣.

(٦) ينظر : الكتاب ٣٦٢/٣ ، والمحكم (النون والباء والواو ــ مقلوبة ب ن و) ٥٢٢/١٠، واللسان (بني) ، والتاج (ب ن و).

(٧) ينظر: معانيه ٢٠٣/١ ، وغريب الحديث للخطابي ٤٦٧/٢.

(٨) ينظر: المقتضب ٩٣/٢، والأصول ٣٧٠/١.

(٩) ينظر : الجمهرة (باب من اللغات عن أبي زيد) ١٣٠٨/٣.

(١٠) ينظر : التهذيب(باب العين والجيم مع الذال) ٢٢٨/١ ، (باب النون والباء) ٣٦٣/١٥.

(١١) ينظر: الخصائص ١٨٤/٢ ، والمنصف ٥٨/١.

(١٢) منهم الهروي في الأزهية /٢٣، وهو القول الأحسن عند المعري في رسالة الملائكة /١٥٣ ، و هو قول العكبري في المتبع في شرح اللمع ٦٩٥/٢ ، وابن يعيش في شرح المفصل ١٣٣/٩ ، والشلوبين في التوطئة /٣٢٥، وابن مالك في شرح الكافية الشافية ٤/ ٢٠٧٣، والمرادي في توضيح المقاصد ٥/ ١٥٥٤، والفيروزابادي في القاموس المحيط (باب الميم ــ فصل الباء)، والأشموني في شرحه على الألفية٣٨٨/٤ .

المذهب الآخر: أن الميم بدل من لام الكلمة، أي الواو التى فى (بَنُو).

وهذا ما حسنه المعري ، محتجًا لذلك بأمرين :

أحدهما : أن الميم تقارب الواو في الشفة .

والآخر: أنهم أبدلوا الميم من الواو في (فم)، ووزنها على هذا (افْعل) (١).

واختاره الرضى ، معللاً مجيء همزة الوصل بأن النون لما كانت تتبع حركة الإعراب بعدها صارت كحرف الإعراب، فأُتي بهمزة الوصل لكون الميم غير موجودة (٢) .

ورده ابن جني بأمرين : أحدهما : أن الميم لو كانت بدلاً لجرت مجرى اللام، فكانت اللام من أجل ذلك كأنها ثابته؛ لأن الشيء إذا أبدل منه لم يحذف ، وإنما جيء بشيء فوضع موضعه فجرى مجراه. والآخر : أن الميم لو كانت الميم بدلاً من اللام لكانت اللام فى حكم الثابت، ويبطل جواز دخول همزة الوصل فى أول الكلمة ؛ لأن هذه الهمزة تعاقب اللام ولا تدخل فى الأسماء إلا على المحذوفات ما خلا (امرأ)(٣).

هذا ، وقد اختلف في حركة النون ، فمنهم من ذهب إلى أنها تابعة للميم في الحركة ، فنقول: (هذا ابنُمٌ) ، و(رأيت ابنَمًا) ، و(مررت بابنِمٍ) (٤).

ومنهم من يدع النون مفتوحة على كل حال ، ، فيقول : (هذا ابْنَمُكَ) ، و(مررت بابْنَمِك) ، و(رأيت ابْنَمَك) (٥).

---

(١) ينظر : رسالة الملائكة /١٥٤.

(٢) ينظر : شرح الشافية ٢٥٢/٢.

(٣) ينظر : المنصف ١/ ٥٨.

(٤) منهم سيبويه في الكتاب ٢٠٣/٢ ، والمبرد في المقتضب ٩٣/٢، والهروي في الأزهية /٢٣ ، والعكبري في المتبع ٦٩٥/٢، والرضي في شرح الشافية ٢٥٢/٢.

(٥) حكاه أبو الهيثم في التهذيب (باب النون والباء) ٣٦٣/١٥،واللسان (بني) ، والتاج (ب ن و) .

والرأي الأولى بالقبول هو القول بزيادة الميم ؛ لأمور:

الأول : أنها لو كانت بدلاً من اللام لما دخلت همزة الوصل فى أول الكلمة ؛ لأن هذه الهمزة لا تدخل فى الأسماء إلا على المحذوفات ، ما خلا (امْرأ)، كما قال ابن جني.

الثاني : أن لزيادة الميم في آخر الكلمة نظائر ، منها (زُرْقُم) ، (فُسْحُم) و(دِلِقِم).

الثالث: كثرة القائلين به.

المبحث السابع : متفرقات

المسألة الأولى :نون (غسْلين) وحقيقته

قال المعري : " فأقول : يا مال رحمك الله ما ترى في نون غسلين ؟وما حقيقة هذا اللفظ أهو مصدر كما قال بعض الناس ، أم واحد ، أم جمع أعربت نونه تشبيها بنون مسكين؟"(١).

ويبدو من النص أن المعري تساءل عن نون (غِسْلين)

الدراسة والتحليل :

نص سيبويه(٢) ، ومن حذا حذوه (٣) على أن (غِسْلين) اسم على وزن (فِعْلين). وبعض أهل البصرة(٤) ، وآخرون(٥) ، يقولون : كل جرح غسلته فخرج منه شيء فهو (غِسْلين) على وزن (فِعْلين) من الغسل من الجراح والدَّبَر(٦) ، كأنه الغُسَالة ، وزيد فيه الياء والنون بمنزلة (عِفْرين).

ونص ابن مالك(٧) على أن النون فيه زائدة في غير تثنية ولا جمع ؛ لأنه عبارة عبارة عما يسيل من أجسام أهل النار ، فهو من الاغتسال .

---

(١) ينظر : رسالة الملائكة /١٩ ــ ٢٠.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٦٩/٤.

(٣) منهم ابن عصفور في الممتع ١٢٥/١ ، وأبو حيان في المبدع /٧٩ ، والارتشاف ٨٣/١ ، والسيوطي في المزهر ١٨/٢.

(٤) ينظر : جامع البيان ٦٥/٢٩.

(٥) منهم أبو عبيدة في مجاز القرآن ٢٦٨/٢ ، وفتح الباري ٣٣١/٦، وابن قتيبة في زاد المسير ٣٥٤/٨، وابن عزيز في غريب القرآن /٣٥٦ ، وابن جني في سر الصناعة ٦٢٥/٢ ، والعكبري في التبيان ١٢٣٨/٣، والكلبي في التسهيل لعلوم التنزيل١٤٤/٤ ، والعيني في عمدة القاري ١٦١/١٥ ، والألوسي في روح المعاني ٥١/٢٩.

(٦) الدَّبَر: هو ما يصيب الإبل من الجراحات. ينظر : عمدة القاري ١٦١/١٥، التاج (دبر).

(٧) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢٠٤٣/٤.

وذكر المبرد أنه واحد جاء على صورة الجمع ، مجوزًا إعرابه بالحركات والحروف(١).

ونص الأزهري على أنه اسم واحد لما يَسِيل من أهل النار على وزن (فِعْلين)(٢) .

ونص مكي (٣) على أنه واحد وليس بجمع ، حيث ذكر أن (سنين) لا يجوز أن يكون وزنه (فِعْلين) كـ (غِسْلين) ؛ لأن الأخفش وغيره حكوا أن واحد (سينين) هو (سنينة) ، ولا يجوز مثل هذا التأويل في (غِسْلين) إذ لم يسمع (غسلينة) .

وحكى المعري ــ قبل ــ أنه مصدر عند بعض الناس.

والذي أميل إليه أن (غسلين) اسم مفرد لما يسيل من أهل النار من القيح ونحوه، ونونه زائدة ، ووزنه (فِعْلين) ، و ليس بجمع ولا مصدر.

(١) ينظر : المقتضب ٣٣٢/٣ .

(٢) ينظر : والأزهري في التهذيب (أبواب الغين والسين) ٦٨/٨.

(٣) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٥٣/٢ــ ٥٤.

المسألة الثانية : (سَفَرْجَل)

الاشتقاق منه ، وجمعه ، وتصغيره

قال المعري : "وما يجملُ بالرجل من الصالحين أن يصيب من (سَفَرْجَل) الجنة في النعيم ، وهو لا يدري كيف تصغيره وجمعه ؟ ولا يشعر أيجوز أن يشتق منه فعل أم لا؟ والأفعال لا تشتق من الخماسية ؛ لأنهم نقصوها عن مزية الأسماء فلم يبلغوا بها بنات الخمسة ، وليس في كلامهم مثل: (اسْفَرْجَل يَسْفَرْجِل اسْفِرْجَالاً)"(١).

ويظهر من النص أن أبا المعري حث الصالحين على معرفة ما يتصل بالسفرجل من تصغير وجمع واشتقاق ؛ لأنه لا يليق بهم أن يصيبوا من (سفرجل) الجنة دون أن يعرفوا ذلك ، ويرى أن الاشتقاق من (السفرجل) ليس من كلام العرب ، فلم يؤثر عنهم أنهم قالوا : (اسْفَرْجَل يَسْفَرْجِل اسْفِرْجَالاً).

الدراسة والتحليل :

أولاً : الاشتقاق منه :

نص سيبويه أنه لا يوجد في الكلام مثل (سَفَرْجَلْت) (٢)، ولا (سِفِرْجَال) (٣).

ونص ابن جني على أن العرب لا تقول : (سَفْرَجَ يُسَفْرِجُ سَفْرَجَةً، فهو مُسَفْرِج) ، وأنه لو اشتُق منه فعل لكانت هذه طريقته(٤).

وصرح المعري ــ قبل ــ أنه ليس في كلامهم مثل: (اسْفَرْجَل يَسْفَرْجِل اسْفِرْجَالاً).

وذكر ابن منظور(٥) ، والزبيدي(٦) أن قول سيبويه ليس في الكلام مثل (سِفِرْجال) لا يعني أن (سِفِرْجالاً) شيء مقول ، وكذلك قوله : ليس في الكلام مثل

---

(١) ينظر : رسالة الملائكة /٢٧.
(٢) ينظر : الكتاب ١٤٦/٤.
(٣) ينظر : الكتاب ٣٢٧/٤.
(٤) ينظر : المنصف ٣٣/١.
(٥) ينظر : اللسان (سفرجل).
(٦) ينظر : التاج (س ف ر ج ل).

(اسْفَرْجَلْت) ، لا يعني أن (اسْفَرْجَلْت) مقولة ، إنما نفى أن يكون في الكلام مثل هذا البناء ، لا (اسْفَرْجَلْت) ، ولا غيره.

ثانيًا: جمع (سفرجل)

ذهب الجمهور (١) إلى أن (سفرجل) يجمع على (سفارج) بحذف اللام أو (سفاريج) بالتعويض عن اللام المحذفة بالياء ، ولا يجوز جمعه على (سفارجَل) ، ولم يسمع عن العرب.

وحكي عن بعضهم(٢) جمعه على (سفارجَل) بفتح الجيم .

ثالثًا : تصغيره

تصغير الاسم الخماسي الأصلي مستكره كتكسيره ؛ إذ التصغير والتكسير من وادٍ واحد لكون الكل موجبًا لرجوع الشيء إلى أصله غالبًا ؛ وإنما استكرهوهما لاستثقالهما ؛ إذ الخماسي مستثقل بناؤه بلا تصغير وتكسير ، فاستقبحوا أن يزداد ثقلاً بالتغيير الذي هو خلاف الأصل (٣).

وقد اختلفت كلمة العلماء في تصغيره ، وكان لهم في ذلك أقوال :

القول الأول: أن تصغيره (سُفَيْرِج) بحذف اللام ، و إن شئت ألحقت ياء قبل آخر حروفه عوضًا عن اللام المحذوفة ، فتقول : (سُفَيْرِيج).

وهذا قول يونس(٤) ، والخليل (٥)، وسيبويه(٦) ،

---

(١) منهم يونس في الكتاب ٤١٧/٣ ــ ٤١٨ ، والصيمري في التبصرة ٦٩٢/٢ ، و ابن هشام في أوضح المسالك ٣٢٥/٤ ــ ٣٢٦، والزبيدي في التاج (س ف ر ج ل) ، والأشموني في شرحه على الألفية ٢٢٣/٤. وذكر ابن جني في اللمع /٢١٥ ، والخصائص١١٥/٣ أنه يجمع على (سفارج).

(٢) ذكر الرضي في شرحه للشافية ٢٠٥/١ أن سيبويه حكاه عن بعض النحويين ، وما وقفت عليه في الكتاب ٤١٨/٣ أن الخليل حكى عن بعض النحويين أنهم لا يحذفون من (سفرجل) شيء عند تحقيره.

(٣) شرح الشافية للخضر اليزدي ١٢٥/١.

(٤) حكاه عنه سيبويه في الكتاب ٤١٧/٣ ــ ٤١٨.

(٥) ينظر : الكتاب ٤٤٨/٣.

(٦) ينظر : الكتاب ٤٤٨/٣ــ ٤٤٩ ، وشرح الشافية للخضر اليزدي ١٢٥/١.

والمبرد (١)، وآخرين (٢).

واحتجوا لذلك بأمرين :

أحدهما : أن العرب لا يحقرون ما جاوز ثلاثة أحرف إلا على زنته وحاله لو كسروه للجمع(٣)، فكما يحذف الخامس في التكسير يحذف في التصغير(٤).

والآخر : أن التحقير يسلم حتى يُنتهى إليه ، ويكون على مثال ما يحقرون من الأربعة(٥).

ونص ابن السراج (٦)، والوراق (٧)على أنه يصغر على (سفيرج) دون أن يعرضا إلى التعويض عن المحذوف.

وحذا حذوهما ابن جني ، مبيناً أن العرب إذا حذفت من الكلمة حرفًا إما ضرورة أو إيثارًا فإنها تصور تلك الكلمة بعد الحذف منها تصويرًا تقبله أمثلة كلامها ، سواء كان ذلك الحرف المحذوف أصلاً أو زائدًا ، فإن كان ما يبقى بعد ذلك الحرف مثالاً تقبله مُثُلهم أقروه عليه ، وإن نافرها وخالف ما عليها أوضاع كلمتها نقص عن تلك الصورة ، وأصير إلى احتذاء رسومها ، ومن مسائل هذا الباب أن تحقر (سَفَرْجَل) ، فلا بد من حذف لامه ، فيبقى (سَفَرْج) ، وليس من

---

(١) ينظر : المقتضب ٢٥٧/١.

(٢) ينظر : منهم الحريري في شرح ملحة الإعراب /١٧٤ــ١٧٦، والصيمري في التبصرة ٦٩٢/٢ ، وابن هشام في أوضح المسالك ٣٢٥/٤ ــ ٣٢٦ ، والأشموني في شرحه على الألفية ٢٢٣/٤.

(٣) ينظر : الكتاب ٤١٧/٣، وأوضح المسالك ٣٢٥/٤ ــ ٣٢٦.

(٤) ينظر : شرح الشافية ١٢٦/١.

(٥) ينظر : الكتاب٤٤٨/٣ ، والمقتضب ١١٩/١.

(٦) ينظر : الأصول ٣٩/٣.

(٧) ينظر : علل النحو /٥٦٠.

أمثلتهم ، فتنقله إلى أقرب ما يجاوره ، وهو (سَفْرَج) كـ (جعفر) ، فتقول: (سُفَيْرِج)(١).

وعلل كذلك لدخول التحقير في الخماسي بأن ذوات الخمسة، وإن لم يكن فيها فعل، فإن دخول التحقير فيها كالعوض من منع الفعلية فيها ، فتحقير (سَفَرْجَل) على (سُفَيْرِج) ، جرى مجرى قولك: (سَفْرَجَ يُسَفْرِجُ سَفْرَجَةً، فهو مُسَفْرِج) ، وإن كان هذا لا يقال، فإنه لو اشتُق منه فعل لكانت هذه طريقته. وذكر أنه سأل أبا علي فقا ل له: هلا حقّروا (سفرجلًا) وكسّروه ولم يحذفوا من آخره شيئًا؟ فقال: لم يجز ذلك؛ لأن التحقير والتكسير ضرب من التصرف ، وأصل التصرف للأفعال؛ لأنها بالزوائد أحق، فلما لم يكن لهم فعل خماسي لم يكسَّر نحو (سفرجل)، ولا حُقّر إلا بحذف حرف ليصير إلى باب (دحرج) ، فيمكن فيه التصريف . وذيّل ذلك بأن هذا قول حسن سديد، وهو تلخيص قول سيبويه(٢).

وتبعهم ابن مالك(٣) ، وأبو البقاء الكفوي(٤).

القول الثاني : أنه يجوز في تصغيرة أوجه: الأول : حذف اللام فنقول : (سُفَيْرِج) . الثاني : حذف الجيم ، فنقول : (سُفَيْرِل). الثالث : ألا يحذف منه شيء مع كسر الراء والجيم لمجيئهما بعد ياء التصغير ، فنقول: (سُفَيْرِجِل). الرابع : ألا يحذف منه شيء مع كسر الراء وإسكان الجيم ، فنقول: (سُفَيْرِجْل) ، وإنما سكنت الجيم استثقالاً لتوالي الحركات.

وهذا قول ابن الأنباري(٥).

---

(١) ينظر : الخصائص ١١٤/٣ ــ ١١٥.

(٢) ينظر : المنصف ٣٣/١.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٤٣٣/٣ .

(٤) ينظر: الكليات /٩٩٦.

(٥) ينظر : المذكر والمؤنث ٣٢١/٢. بتصرف

القول الثالث : أنه يصغر على (سُفَيْرِج) بحذف الخامس، و (سُفَيْجِل) بحذف الثالث.

وهذا قول ابن منظور(١) ، والزبيدي(٢).

القول الرابع : أنه يصغر على (سُفَيْرِج) بحذف الخامس ، و(سُفَيْرِل) بحذف الرابع، ويجوز التعويض عن المحذوف بالياء ، فنقول : (سُفَيْرِيج) ، و(سُفَيْرِيل).

وهذا قول القاضي عبد النبي(٣) .

القول الخامس : أنه يصغر على (سُفَيْرِجَل) يعنى بإثبات الحروف الخمسة ؛ كراهة لحذف حرف أصلي ، وبإبقاء فتحة الجيم كما كانت.

وهذا ما حكاه الخليل (٤) عن بعض النحويين ، وسمعه الأخفش(٥) .

وحكى الخضر اليزدي عن الأخفش أنه نقل ذلك ، لكن بكسر الجيم ، فيكون (سُفَيْرِجِل)(٦).

ورد بأنه شاذ لا يقاس عليه(٧).

القول السادس : أنه يصغر على (سُفَيْرِجْل) بإسكان ما قبل الآخر ؛ قياسًا عى ما ثبت في كلامهم، وهو نحو : (دُنَيْنِيْر) ؛ لأن الياء ساكنة.

---

(١) ينظر : اللسان (سفرجل).

(٢) ينظر : التاج (س ف ر ج ل).

(٣) ينظر : دستور العلماء ٢٠٤/١.

(٤) ينظر : الكتاب ٤١٨/٣ . وذكر الرضي في شرحه على الشافيه ١/ ٢٠٥ أن هذا ما حكاه سيبويه عن بعض النحويين . ولعل هذا لأن سيبويه هو من حكى كلام الخليل في كتابه.

(٥) ينظر : المفصل /٢٥٣ ، والشافية /٣٢ ، و شرح الرضي على الشافيه ٢٠٥/١ .

(٦) ينظر : شرح الشافية ١٢٦/١.

(٧) ينظر : الارتشاف /٣٦٧.

و هذا هو القول الآخر الذي حكاه سيبويه عن الخليل ، قال :"وقال الخليل: لو كنت محقرًا هذه الأسماء لا أحذف منها شيئًا، كما قال بعض النحويين لقلت :(سُفَيْرِجْلٌ) ، كما ترى حتى يصير بزنه (دُنَيْنِيْر)"(١).

وهو الأقرب عند سيبويه (٢) وإن لم يكن من كلام العرب.

وحُكِي عن الفراء (٣)أن القول بتسكين الجيم أشبه بمذاهب العرب من تحريكها ؛ لأنهم يسكنون طلبًا للتخفيف إذا توالت توالت الحركات.

وقد بدا أنه لا خلاف في عدم وجود اشتقاق من (سَفَرْجَل) في لغة العرب ، وإنما الخلاف في جمعه ــ إن صح أن بعض النحويين جمعه على (سَفَارِجَل) ــ وتصغيره ، والأولى جمعه على (سَفَارِج) ، و(سَفَارِيج)؛ لأنه المسموع عن العرب بخلاف (سَفَارِجَل) ، وكذلك الأولى تصغيره على (سُفَيْرِج) و(سُفَيْرِيج) ؛ حملاً على قولهم : (سفارج)و(سفاريج) ؛ لأن العرب لا يحقرون ما جاوز ثلاثة أحرف إلا على زنته وحاله لو كسروه للجمع.

ولا يجوز أن نقول : (سُفَيْجِل) ، ولا (سُفَيْرِل) بحذف الراء من الأول والجيم من الثاني ؛ لأنهما ليسا من حروف الزيادة ولا مما يشبهها بخلاف اللام . ولا يجوز ــ أيضًا ــ أن نقول : (سُفَيْرِجَل) (سُفَيْرِجْل) (سُفَيْرِجِل) بدون حذف لأن تصغيرها بدون حذف خروج عن قواعد التصغير وهدم لأركانه(٤).

---

(١) ينظر : الكتاب ٤١٨/٣ .

(٢) ينظر : الكتاب ٤١٨/٣ .

(٣) ينظر : المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣٢١/٢.

(٤) ينظر كلام محقق المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣٢١/٢ ح (٣)

المسألة الثالثة : (إستبرق)

حقيقته، وحروف الزيادة فيه ، وتصغيره ، وجمعه

قال المعري : وكيف يستجيز من فرشه من الإستبرق ويمضي عليه أبد ، وهو لا يدري كيف يجمعه جمع تكسير ولا كيف يصغره . والنحويون يقولون في جمعه : (أَبارِق) ، وفي تصغيره : (أُبَيْرِق) . وكان أبو إسحاق الزجاج يزعم أنه في الأصل مسمى بالفعل الماضي ، وذلك الفعل استفعل من البَرْق والبَرَق ، وهذه دعوى من أبي إسحاق ، وإنما هو اسم أعجمي"(١).

ويبدو من النص أن النحويين اتفقوا على أن جمع (إستبرق) (أبارق) ، وأن تصغيره (أُبَيْرِق) ، وإنما اختلفوا في أصله هل هو أعجمي أو عربي؟ فالزجاج يرى أنه في الأصل مُسمَّى بالفعل الماضي ، ويرى المعري أنه اسم أعجمي وما ذهب إليه الزجاج دعوى لا دليل عليها.

الدراسة والتحليل :

بالرجوع إلى ما ذكره العلماء في (إستبرق) وجدتهم تحدثوا عنه من عدة جوانب، فتحدثوا عن أصله ، هل هو مُعَرّب أو لا ؟ ، وكذا تحدثوا عن حروف الزيادة فيه، وعن تصغيره ، وجمعه ، ودونك تفصيل ذلك:

أولاً : حقيقته:

اختلف العلماء في أصل (إستبرق) ، وكان لهم في ذلك مذهبان :

المذهب الأول : أنه مُعرَّب. وقد اختلف القائلون بذلك ، فذهب ابن عزيز(٢) ، وجماعة(٣) إلى أنه معرب عن الفارسية، ولهم في أصله وجوه :

---

(١) ينظر : رسالة الملائكة /٣٨.

(٢) ينظر : غريب القرآن /١٠٧.

(٣) منهم الجوهري في الصحاح (باب القاف فصل الباء)، والتاج (برق) ، وابن الجوزي في زاد المسير ١٣٨/٥ والرازي في التفسير الكبير ١١١/٢٩، وابن الأثير في النهاية في

الأول: أنه بالفارسية (ستبرك) ، فزادوا فيه همزة متقدمة عليه ، وبدّلوا الكاف بالقاف ، أما الهمزة ، فلأن حركات أوائل الكلمة في لسان العجم غير مبنية في كثير من المواضع فصارت كالسكون ، فأثبتوا فيه همزة كما أثبتوا همزة الوصل عند سكون أول الكلمة ، وأما القاف فلأنهم لو تركوا الكاف لاشتبه ستبرك بمسجدك ودارك ، فأسقطوا منه الكاف التي هي على لسان العرب في آخر الكلم للخطاب وأبدلوها قافًا (١).

الثاني : أنه بالفارسية (إستفره) ، وقد حكي هذا عن الزجاج (٢).

الثالث: أنه بالفارسية (إستبره) ، وهذا قول ابن الأثير(٣) ، والرضي(٤) .

وذهب ابن دريد(٥) إلى أنه معرب عن السريانية ، وأصله (إسْتَرْوَه).

وعزي إلى ابن قتيبة(٦) إلى أنه معرب عن الرومية ، وأصله(إستبره) ، أبدلوا الهاء قافًا.

والمذهب الآخر: أنه في الأصل مُسمّى بالفعل الماضي ، وذلك الفعل (استفعل) من البَرْق والبَرَق ، ولما سمي به قطعت الهمزة .

وقد نص الزجاج على هذا في كتابه (ما ينصرف وما لا ينصرف) ، قال: " فأما قوله جل وعز :" **مِنْ إِسْتَبْرَقٍ** " (٧) فإنما صرف لأنه نكرة ، والألف مقطوعة ،

=غريب الحديث ٤٧/١، وابن قدامة في روضة الناظر /٦٥ ، والرضي في شرح الشافية ٢٦٤/١، ومحمد بن أبي بكر الرازي في مختار الصحاح(ب ر ق).

(١) ينظر : التفسير الكبير ١١١/٢٩.

(٢) ينظر : التهذيب (باب خماسي حرف القاف) ٩/ ٣١٣ ، واللسان (استبرق). ولم أقف على هذا فيما أتيح لي من مؤلفاته ، وإنما حكى في معانيه ٢٦٢/٥ عن البعض القول بأنه بالفارسية (إستبره) .

(٣) ينظر : النهاية في غريب الحديث ٤٧/١.

(٤) ينظر : شرح الشافية ٢٦٤/١.

(٥) الجمهرة (وممّا أخذ من السريانية) ١٣٢٦/٣، وكشف المشكل ٢٣٨/٢، والتاج (برق).

(٦) ينظر: البحر المحيط ٩٣/٦.

(٧) الرحمن /٥٤.

وإنما قطعت الألف ؛ لأنك نقلت الأفعال إلى الأسماء، وأصل ألفات الوصل للأفعال، فلما أخرجتها إلى الأسماء أخرجتها إلى باب غير ألفات الوصل"(١). وكلامه في المعاني يخالف ذلك ؛ لأنه خطأ هذا القول معللاً ذلك بأن الإستبرق معلوم أنه اسم نقل من العجمية إلى العربية ، كما سمي الديباج وهو منقول من الفارسية(٢).

وذهب إليه الفارسي(٣) ، معللاً ذلك بأنه اسم جنس على وزن الفعل ، وفي أوله زيادته ، وهو منصرف في النكرة. وحُكي أن ابن خالويه(٤) ذهب إليه في ظاهر ظاهر كلامه . وهو قول العكبري(٥).

واحتُج لذلك (٦) بقراءة ابن محيصن قرأ " **سُنْدُسٍ وَاسْتَبْرَقَ** "(٧) ، فجاء موصول الهمزة مفتوح القاف.

---

(١) ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف /١٩.

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢٦٢/٥ ــ ٢٦٣.

(٣) ينظر : المسائل الحلبيات /٣٥٥.

(٤) ينظر : روح المعاني ٢٧١/١٥ــ ٢٧٢.

(٥) ينظر : التبيان ١٢٠٠/٢.

(٦) ينظر : المحرر الوجيز ٥١٥/٥. وللنحاة في تخريجه قولان آخران : أحدهما : أن الفتح على المنع من الصرف للعلمية والعجمة . وغُلِّط بأنه نكرة يدخله حرف التعريف ، فيقال: الإستبرق . ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢٦٢/٥ ، وروح المعاني ١٦٣/٢٩.
والآخر : أنه فعل ماض من البريق ، وأنه باق على ذلك لم ينقل ولم يجعل علمًا للنوع المعروف من الثياب ، وهذا محكي عن أبي حيان. ينظر : روح المعاني ١٦٣/٢٩.

(٧) الكهف /٣١. وينظر القراءة في : إعراب القرآن للنحاس ١٠٥/٥ ، والمحرر الوجيز ٥١٥/٥، وروح المعاني ١٦٣/٢٩. وحكى الألوسي في روح المعاني ١٦٣/٢٩ أن الزمخشري ذكر أن ابن محيصن قرأ بقطع الهمزة والفتح ، ونص الألوسي على أن هذا خلاف المعروف .

وردّ المعري ــ فيما سبق ــ هذا المذهب بعد أن نسبه إلى الزجاج بأنه دعوى لا دليل عليها. **المذهب الثالث** : أنه وأمثاله من الألفاظ حروف عربية وقع فيها وفاق بين العجمية والعربية.

وقد حكاه الأزهري(١) عن جماعة ، مصوِّبًا إياه.

ثانيًا: حروف الزيادة فيه :

ذهب الجمهور(٢) إلى أنه مزيد بالهمزة والسين والتاء ، وذكر الرضي(٣) على على أنه لما عرب حمل على ما يناسبه في الأبنية العربية ، وهو (استخرج) ، أو (استخراج) باجتماع الألف والسين والتاء في الأول ، فحُكم بالزيادة في الأحرف الثلاثة حملاً على نظيره.

وذكرها الأزهرى(٤) في خماسى القاف على أن همزتها وحدها زائدة .

ثالثًا : تصغيره وجمعه

نص سيبويه (٥) ، وابن السراج (٦) و الرضي (٧) على أن تصغيره (أُبَيْرق)، (أُبَيْرق)، ويجوز (أُبَيْريق) على العوض.

---

(١) ينظر : التهذيب (باب خماسي حرف القاف) ٩/ ٣١٣ ، والنهاية في غريب الحديث ٤٧/١ ، واللسان (استبرق).

(٢) منهم سيبويه في الكتاب ٤٣١/٣، والفارسي في المسائل الحلبيات /٣٥٥ ، والجوهري في الصحاح (باب القاف فصل الباء)، والنهاية في غريب الحديث ٤٧/١ ، والرضي في شرح الشافية ٢٦٤/١ ، والسيوطي في المزهر ٢٣/٢.

(٣) ينظر : شرح الشافية ٢٦٤/١.

(٤) ينظر : التهذيب (باب خماسي حرف القاف) ٩/ ٣١٣ ، واللسان (استبرق) ، والتاج (برق).

(٥) ينظر : الكتاب ٤٣١/٣.

(٦) ينظر : الأصول ٤٤/٣.

(٧) ينظر : شرح الشافية ٢٦٤/١.

وإنما بقيت الهمزة ؛ لأنها بمنزلة الميم في (مُسْتفعل) ، وحذفت السين والتاء ؛ لأنهما بمنزلتهما في (مُسْتفعل)(١).

ونص الجوهري(٢) ، وأبو عمرو الداني(٣) ، والفيروزابادي(٤) على أنه يصغر على (أُبَيْرق) .

وذكر الفارسي (٥)، وابن الجوزي(٦) أن تصغيره (أُبَيْرق) ، وجمعه (أبارق) بحذف السين والتاء جميعًا.

هذا ، ويبدو مما سبق أن المعري اكتفى بذكر بعض الأقوال ، وأغفل بعضها ، والأولى أن الكلمة معربة عن الفارسية ، وأنها مزيدة بالهمزة والسين والتاء ، وأنها تصغر على (أُبَيْرق) و(أُبَيْريق) ، وتجمع على (أبارق) و(أباريق).

---

(١) ينظر : الكتاب ٤٣١/٣.

(٢) ينظر : الجامع لأحكام القرآن ٣٩٧/١٠ ، واللسان (استبرق) ، والتاج (برق)، وفتح القدير ٢٨٣/٣.

(٣) ينظر : الألفات ومعرفة أصولها /٣٧٤.

(٤) ينظر : القاموس المحيط (باب القاف فصل الباء).

(٥) ينظر : المسائل الحلبيات /٣٥٧.

(٦) ينظر : زاد المسير ١٣٨/٥، وكشف المشكل ٢٣٨/٢.

الخـــاتمـــــــــة

الحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على خير الخلق محمد ﷺ ، وبعد...

فقد أبرزت الدراسة النتائج التالية :

الأولى : تميز أسلوب المعري في رسالته بالسهولة والوضوح ، مستعينًا بطريقة تنأى بالقارئ عن السآمة والملل بثّ من خلالها فكره وفكر السابقين الصرفي ، تلك الطريقة هي الحوار مع الملك أو التعجب ممن يتمتع بشيء من النعيم في الجنة وهو لا يعرف حقيقتة وأصله.

الثانية : جاء الاحتجاج ــ عنده ــ بالسماع في المقام الأول ، و بخاصة القرآن الكريم ، وما أبدعه العرب شعرًا ونثرًا.

الثالثة : اطلع المعري علي جهود من سبقه من الأئمة ، وقد عوّل عليها في رسالته، فضمنها آراءهم ، وممن نقل عنهم الخليل ، والرؤاسي ، وسيبويه ، والفراء ، والأخفش ، وأبو زيد ، والزجاج.

الرابعة : طرق المعري في رسالته أبواب الصرف المختلفة ، وضمنها الكثير مما اختلف فيه العلماء على اختلاف مذاهبهم وتنوع مشاربهم.

الخامسة : لم يَمِل المعري إلى مذهب بعينه ، بل كان يختار ما يرجحه الدليل ويدعمه الشاهد ويحظى بالقبول ، ومن أمثلة ذلك :

ــ وافق رأيه رأي البصريين في القول باشتقاق (الاسم) من السمو .

ــ وافق رأيه رأي الخليل في أمرين :

أحدهما : أن أصل(ملك) : (مَأْلَك) بتقديم الهمزة على وزن (مَفْعَل) ، ثم أُخّرت الهمزة ، فجعلت بعد اللام ، فصارت (مَلْأَك) على وزن (مَعْفَل) ، ثم ألزمت همزته التخفيف ، فحذفت لكثرة الاستعمال ، فقيل : (ملك) على وزن (مَعَل).

والآخر : أن الميم في(دُلامِص) زائدة ، ووزنها (فُعَامِل) ، بيد أنه احتج لذلك بقولهم : دليص في معنى دُلامِص ، ومنه قول امرئ القيس :

كَنَائنُ يَجْرِي فوْقهُنَّ دليصُ.

ــ اختار رأي سيبويه في القول بأن نون (شيطان) أصلية ؛ لأنه مأخوذ من (الشطن).

وقد بدا في أثناء البحث أن قول سيبويه في الكتاب يخالف ذلك.

ــ قوّى رأي أبي زيد القائل بأن نون (الضيفن) أصلية ، ووزنه(فَيْعَل) ، واستدل لذلك بقول العرب : (رجل ضِفْن)، و(امرأة ضفنة)، وبقول جرير :

تلقى الضِّفِنَّة من بنات مُجَاشِع ولها إذا انحلَّ الإزارُ حِران.

ــ وافق الزجاج في زعمه أنه لم يتكلم أحد قبله في اشتقاق (اسم) ، معللاً ذلك بأنه الثقة في هذا وغيره.

السادسة: بدت شخصية المعري واضحة في اعتراضاته كما بدت ــ قبل ــ في اختياراته، ومن ذلك :

ــ أنه ذهب إلى أن القول بأن (غراثين) جمع (غرثان) في حكاية الفراء قول مستنكر.

ــ أنه رد قول الزجاج بأن (إستبرق) استفعل من البَرْق والبَرَق ، ونص على أنه اسم أعجمي.

ــ أنه خالف اللغويين في القول بأن (موسى) أعجمي مُعَرّب ، ونص على أنه إذا كان على وزن (مُفْعَل) فهو مشتق من (أوسيت) ، أو (آسيت) ، وإذا كان على وزن (فُعْلى) فهو مشتق من (مأس بين القوم) إذا أفسد بينهم ، أو (ماس يميس) .

ــ أنه نقض بعض ما استدل به القائلون بأن نون (شيطان) أصلية ، وهو استدلالهم بقولهم : (شيطانة) ، معللين ذلك بأن الهاء قلما تدخل على (فعلان) ، فنص على أن هذا ينتقض بقولهم : (رجل سيفان وامرأة سيفانة) ، و(موتان الفؤاد وموتانة) على الرغم من اختياره للقول بأن نون (شيطان) أصلية.

السابعة: لم تخل رسالة الملائكة من رأي مبتكر أو توجيه لرأي يدل على عمق فكر صاحبنا الصرفي ، ومن ذلك :

ـــــ تجويزه أن يكون (مهيمن) (مهفعل) من اليمن ، وأن يكون (مفعلنًا) من الهَيم، وأن يكون اسمًا أصله غير عربي لكنه وافق ألفاظ العربية.

ـــ منعه القول بأن (مهيمن) في الأصل (مُهَيْم) على وزن (مُفَيْعل) من الهمي ، ثم قوي التنوين فجُعل نونًا ، واحتج للمنع بأمرين: أحدهما : أنهم لم ينطقوا بالمهيمي فيدعى فيه ذلك. والآخر: أن هذا شيء يزعمه بعض الناس في ضرورة الشعر.

ـــ أنه نص على أن (همن) وجد عند العرب ـــ وإن نص المتقدمون على عدم وجوده ـــ مستدلاً لذلك بـــ (هُمَيْنة) اسم صحابية ، وبـــ (هُمَانية) اسم موضع.

ـــ نص على الأوجه الجائزة في تصغير (آية) بعد حكايته للآراء فيه ، فذكر أن تصغيرها (إيِيَّة) ، و(أُيِيَّة) ، كما نقول : (ثُدَيّ) و(ثِدَيّ) إذا قلنا بأن أصلها (أَيَيَة) ، أو(أيّة) ، وأن تصغيرها (أُوَيّة) إذا قلنا بأن أصلها (آيية) على وزن (فاعلة) ؛ لأن الألف هنا ليست منقلبة عن ياء ، وإنما هي كألف (ضارب).

ـــ يرى أن من ذهب إلى أن (سيّدًا) على وزن (فَيْعِل) ، ثم قال : (سَيْد) بالتخفيف فإنه لا يخلو من أمرين:

أحدهما: أن يكون الذي حذف هو الواو الأصلية ، فيكون البناء قد صار على مثال (فَيْل) ، وهذا بناء مستنكر .والآخر : أن يكون المحذوف هو الياء الزائدة ، ثم استثقلت الكسرة على الياء التي أصلها واو ، فسكنت وخُشي عليها القلب إذا أُقرّت حركتها وقبلها فتحة ، وهذه دعوى لا تصح ، والقول الأول أقيس .

ويرى أن من زعم أن (سيّدًا) على وزن (فَعِيل) ثم قال : (سَيْد) بالتخفيف فإنه إن كان حذف الياء التي أصلها الواو فقد بقي البناء على (فَيْل) ـــ أيضًا ـــ وهو راجع إلى مثل القول الأول.

الثامنة : استنكر المعري بعض الأبنية ؛ لأن سيبويه لم يذكر لها نظيرًا ، منها بناء (فُعَّلَّى) نحو : (كُمَّتْرَى) ، وبناء (أَفْعِيل) ، نحو: "أَنْجِيل" في قراءة الحسن ، وبناء (مُفْتَعَال) ، نحو :"مُتَّكَاءً " في قراءة الحسن ، وبناء (أَفْعِيلة) ، نحو: " أَفْئِيدَةً" في قراءة ابن عامر،وقد حمله هذا على إنكار قراءتي الحسن ، وقراءة ابن عامر.

التاسعة : طعن المعري في فصاحة بعض الأبيات وفي فصاحة أصحابها ورواتها ، فقد ذكر في تعليقه على قول إبراهيم بن هرمة:

وعن شَتْمِ الرِّجالِ بمُنْتَزَاح

أنه لا يعتقد أن شاعرًا قويًا في الفصاحة يزيد مثل هذه الزيادات ، وإنما هي شواذ ونوادر ، وقد يجوز أن ينطق بها غير فصيح ؛ لأن البيت إذا قاله القائل حمله الراشد والغوي ، وربما أنشده من العرب غير الفصيح ، فغيره بطبعه الرديء.

العاشرة : شكك المعري ــ أحيانًا ــ في روايات بعض اللغويين ، ومن ذلك قوله في معرض حديثه عن (الكمّثرى): " وزعم بعض أهل اللغة أن (الكَمْثَرَة) تداخل الشيء بعضه في بعض فإن صح هذا فمنه اشتقاق (الكُمَّثْرَى)" ، وقوله : "وإذا صح قولهم للواحدة : (كُمَّثْراة) فألف (كُمَّثْرَى) ليست للتأنيث".

الحادية عشرة : أنكر المعري القول بإشباع الحركات ، وذكر أن ما أتى من ذلك إنما هو شواذ ونوادر لا ينطق بها فصيح ، وكان هذا في معرض حديثه عن بناء (مفتعال).

الثانية عشرة : جوز المعري في ميم (ابنم) أمرين : أحدهما : أنها زائدة. والآخر: أنها مبدله من الواو ؛ لأنه جعل القول بإبدالها من الواو حسنًا ، وهذا يوحي بأن القول الأول أحسن.

الثالثة عشرة: حكى المعري غير مرة الخلاف بين العلماء دون أن يختار أحد هذه المذاهب ، وقد بدا هذا فيما يلي :

ــ حديثه عن الخلاف في نون(زيتون).

ــ حديثه عن الخلاف في نون (ارجحنّ)

ــ حديثه عن الخلاف في وزن (موسى) علمًا.

ــ حديثه عن الخلاف في تصغير (مقعنسيس).

ــ حديثه عن الخلاف في واو (حيوان).

ــ حديثه عن الخلاف في تاء (بنت).

الرابعة عشرة : بدت بعض الهنات التي لا تنتقص أبدًا من قدر المعري وقدر رسالته ، منها:

عدم الدقة في نسبة بعض الآراء إلى أصحابها ، وقد بدا هذا فيما يلي :

ــ نسبته إلى سيبويه القول بأن نون (شيطان) أصلية ، ووزنه (فَيْعال). وبالرجوع لكتاب سيبويه ظهر أنه نص على أن (شيطان) يحتمل أن يكون من (التشيطن) ، وأن يكون من (شيط).

ــ اكتفى بأحد قولي الزجاج في (إستبرق) دون الإشارة إلى قوله الآخر ، فقد نسب إلى الزجاج القول بأن (إستبرق) في الأصل مُسمّى بالفعل الماضي . وهذا ما نص عليه الزجاج في كتابه (ما ينصرف وما لا ينصرف) ، وقد جاء في معانيه ما يخالف ذلك ؛ لأنه خطأ هذا القول ، معللاً ذلك بأن (الإستبرق) معلوم أنه اسم نقل من العجمية إلى العربية ، كما سُمّي (الديباج) وهو منقول من الفارسية.

(ب)إغفال نسبة كثير من الآراء إلى قائليها ، ومن أمثلة ذلك:

ــ حكايته الخلاف في مفرد (زبانية) دون نسبة الأقوال إلى أصحابها.

ــ حكى ثلاثة أقول في وزن (مدينة) ، دون نسبتها إلى أصحابها.

ــ حكايته كثرة القائلين بأن (شيطان) يحتمل أن يكون من (الشطن) ، ويحتمل أن يكون من (الشيط).

ــ حكايته أن بعض أهل اللغة زعم أن (الكَمْتَرَة) تداخل الشيء بعضه في بعض فإن صح هذا فمنه اشتقاق (الكُمَّتْرَى).

ــ حكايته أن قومًا يذهبون إلى القول بأن نون (ارجحنّ) زائدة ؛ لأنهم أخذوه من الرجحان.

(ج) عدم الدقة في ذكره لبعض الآراء ، ومن ذلك حكايته أن القول الثالث في أصل (آيه) هو (آيِيَة) على (فاعلة) ثم حذفت إحدى الياءين .

وهذا يوهم بأن هذا الرأي قول واحد ، وفي الحقيقة أنه أجمل ثلاثة أقوال في هذه العبارة ؛ لأن من قالوا بأن أصلها (آيية) اختلفوا في توجيه كلامهم على ثلاثة

أقوال: فمنهم من يحذف الياء الأولى وقد حُكي هذا عن الكسائي .ومنهم من يحذف الياء الثانية وقد حُكي هذا عن الكسائي تارة وعن الفراء تارة أخرى. ومنهم من يرى إسكان الياء الأولى استثقالاً للكسرة على الياء وإدغامها في الثانية ، فصارت (آيّة) ثم خففوا فحذفوا الياء الأولى استثقالاً للياء المشددة مع طول الكلمة ، وقد حُكي هذا عن ابن الأنباري.

(د) اكتفاؤه ــ أحياناً ــ في عرضه لبعض القضايا الصرفية بالسؤال دون إجابة أو توضيح، وقد بدا هذا في سؤاله عن نون (غسلين) دون أن يجيب عن هذا السؤال ، وكذلك سؤاله عن حقيقة هذا اللفظ دون أن يجيب أو يوضح آراء العلماء اللهم إلا ما ذكره ضمن سؤاله من أن بعض الناس يقولون بأنه مصدر. وربما اكتفى ببعض الإجابة ، وقد ظهر هذا في حديثه عن تصغير (سفرجل) وجمعه والاشتقاق منه ؛ اكتفى بالنص على أن الأفعال لا تُشتق من الخماسية ؛ لأنهم نقصوها عن مزية الأسماء فلم يبلغوا بها بنات الخمسة ، وليس في كلامهم مثل: (اسْفَرْجَل يَسْفَرْجِل اسْفِرْجَالاً).

(هـ) إغفال نسبة كثير من الأبيات الشعرية إلى أصحابها.

الخامسة عشرة: تخضع آراء العلماء للتطور ، فترى للعالم رأيين مختلفين في المسالة الواحدة، ومن أمثلة ذلك :

ــ نُسب إلى الخليل قولان في وزن (زلزل) أحدهما: القول بأن وزنه (فَعْفَل) ، والآخر: القول بأن وزنه (فَعْفَع).

ــ حكى الفراء أن الكسائي كان يذهب إلى أن (زبانية) جمع لم يُسمع له واحد ، ثم رجع عن ذلك ، وقال : هي جمع والواحد (زِبْنِيّ). وحكى عنه الشوكاني القول بأن الواحد (زابن).

ــ حكى عن الفراء القول بأن (سيّدًا) وزنه (فَعِيل) ، والأصل (سَوِيد) ، فأعلوه لاعتلال فعله في (ساد يسود) ، فأخّرت الواو ، وقدّمت الياء ، فصار (سَيْود) ، ثم قلبت الواو ياء. وحُكي عنه أن أصله (سَوِيد) ووزنه (فَعِيل) ، ثم سكنت الواو وأدغمت في الياء ، والإدغام يغير الأول إلى حال الثاني .

ــ نسب إلى الأخفش تارة القول بأن (زبانية) جمع (زابن) ، وتارة القول بأنه جمع لا واحد له.

ــ نص الزجاج في كتابه (ما ينصرف وما لا ينصرف) على أن (إستبرق) منقول من الفعلية إلى الإسمية ، لكنه خطأ هذا القول في كتابه (معاني القرآن وإعرابه)، معللاً ذلك بأن الإستبرق معلوم أنه اسم نقل من العجمية إلى العربية ، كما سمي (الديباج) وهو منقول من الفارسية.

ــ حُكي عن ابن كيسان أنه صاحب قولين في (زلزل) ، أحدهما أنه ثلاثي وزنه (فَعْفَل) . ولم أظفر بقوله الآخر فيما أتيح لي من مؤلفات.

السادسة عشرة : أن بعض العلماء قد يُنسب إليهم أقوال جاء في كتبهم المطبوعة ما يخالفها، ومن ذلك:

ــ نُسب إلى سيبويه القول بأن نحو(زلزل) ثلاثي ، أصله (زلّل) ، استثقل التضعيف ، فأبدل من إحدى العينين حرف من لفظ الفاء ، ووزنه (فعَّل). وهذا يخالف ما وجد في الكتاب ؛ لأنه صرح بأن مثل هذا رباعي وزنه (فَعْلَل).

ــ نُسب إلى سيبويه القول بأن نون (شيطان) أصلية ، ووزنه (فَيْعال). وبالرجوع لكتاب سيبويه ظهر أنه نص على أن (شيطان) يحتمل أن يكون من (التشيطن) ، وأن يكون من (شيط).

ــ نُسب إلى الفراء القول بأن (معيشة) وزنها (مَفْعَلة) بفتح العين . وهذا يخالف ما ذكره الفراء في معانيه ؛ إذ نص على أن وزنها (مَفْعِلة).

ــ نُسب إلى الفراء القول بأن(زلزل) تكررت فاؤه وعينه ، ووزنه (فَعْفَع). وهذا يخالف ما جاء في معانيه ؛ لأنه ذهب إلى القول بأن نحو(زلزل) ثلاثي ، أصله (زلَّ) فكررت الفاء ، ووزنه (فَعْفَل).

تلك هي أهم النتائج التي انتهى إليها البحث ، والله أسأل ــ وهو خير من يُسأل ــ أن يوفقني لخدمة كتابه ، وسنة نبيه ﷺ.

فهرس المصادر والمراجع

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة و البصرة لعبد اللطيف الزبيدى(ت ٨٠٢ هـ) ــ تحقيق : طارق الجنابي ــ عالم الكتب ــ الطبعة الأولي (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).
- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع لأبي شامه الدمشقي(ت٥٩٠ هـ) ــ تحقيق : إبراهيم عطوة عوض ــ دار الكتب العلمية (بدون).
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر لشهاب الدين الدمياطي(ت ١١١٧هـ) ــ تحقيق: أنس مهره ــ دار الكتب العلمية ــ لبنان ــ الطبعة الأولى (١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م).
- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي(ت٩١١هـ) ــ تحقيق : سعيد المندوب ــ دار الفكر ــ لبنان ــ الطبعة الأولى (١٤١٦هـ ــ ١٩٩٦م) .
- أدب الكاتب لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) ــ تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ــ المكتبة التجارية ــ مصر ــ الطبعة الرابعة (١٩٦٣م).
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان (ت٧٤٥هـ) ــ تحقيق: رجب عثمان ، ورمضان عبد التواب ــ مكتبة الخانجي ــ القاهرة ــ الطبعة الأولى (١٤١٨هـ ــ١٩٩٨م).
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم لأبى السعود(ت٩٨٢هـ) ــ تحقيق : عبد القادر أحمد عطا ــ مكتبة الرياض الحديثة ــ الرياض (بدون).
- الأزهية في عالم الحروف للهروي (ت٤١٥هـ) – تحقيق : عبد المعين الملوحي ــ الطبعة الثانية ــ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق(١٤١٣هـ ــ ١٩٩٣م).
- أساس البلاغة للزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ــ تحقيق: عبد الرحيم محمود

ـ دار ابن خلدون (بدون).

- الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطي (ت ٩١١ هـ) تحقيق : عبد العال سالم مكرم ـ عالم الكتب ـ الطبعة الثالثة (١٤٢٣هـ -٢٠٠٣م).
- اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي (ت ٣٤٠ هـ) ـ تحقيق : عبد الحسين المبارك ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م).
- إصلاح المنطق لابن السكيت (ت٢٤٤هـ) ـ تحقيق : أحمد محمد شاكر ـ وعبد السلام هارون ـ دار المعارف ـ القاهرة ـ الطبعة الرابعة (١٩٨٧م) .
- الأصول في النحو لابن السراج (ت ٣١٦ هـ) ـ تحقيق: عبد الحسين الفتلي ـ مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الرابعة (١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م) .
- أضواء البيان لمحمد الأمين الشنقيطي(ت ١٣٩٣هـ) - تحقيق مكتب البحوث والدراسات ـ دار الفكر للطباعة ـ بيروت (١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م).
- إعراب القرآن للنحاس (ت ٣٣٨ هـ) ـ تحقيق: زهير غازي زاهر ـ عالم الكتب ـ الطبعة الثالثة (١٤٠٩هـ-١٩٨٨م).
- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكني لا بن ماكولا (ت٤٧٥هـ) ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت (١٤١١هـ).
- الألفات ومعرفة أصولها لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) ـ تحقيق : غانم قدوري الحمد ـ منشور بمجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية ـ العدد (١) (١٤٢٧هـ).
- أمالي ابن الشجري (ت٥٤٢ هـ) ـ تحقيق: محمود محمد الطناحي ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ الطبعة الأولي (١٤١٣هـ ـ١٩٩٢م).
- إنباه الرواة علي أنباه النحاة للقفطي (ت ٦٤٦ هـ) ـ تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار الفكر العربي ـ القاهرة ـ مؤسسة الكتب الثقافية ـ

بيروت ــ الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ -١٩٨٦م) .

- الانتصار لسيبويه على المبرد ــ تأليف : ابن ولاد (ت ٣٣٢هـ) ــ تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان ــ مؤسسة الرسالة ــ الطبعة الأولى (١٤١٦هـ ــ ١٩٩٦م).
- الأنساب لأبى سعد عبد الكريم السمعانى (٥٦٢هـ) ــ تقديم وتعليق : عبد الله البارودى ــ دار الجنان ــ بيروت ــ الطبعة الأولى (١٩٨٨م).
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين ــ لأبى البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) ــ المكتبة العصرية ــ بيروت (١٤١٨هـ ــ١٩٩٧م) .
- الإنصاف والتحري في دفع الظلم و التجري عن أبي العلاء المعري لابن العديم(ت ٦٦٠هـ) ، مطبوع ضمن كتاب تعريف القدماء بأبي العلاء ــ تحقيق : مصطفى السقا وآخرين ــ الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة (١٤٠٦ هـ ــ ١٩٨٦م).
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (ت ٦٩١هـ) ــ دار الفكر ــــ بيروت (بدون).
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام(ت٧٦١هـ) ــ تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ــ دار الجيل (١٣٩٩هـ ــ ١٩٧٩م).
- إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك (ت٦٧٢هـ) ــ تحقيق: حسن أحمد العثمان ــ المكتبة المكية ــ مؤسسة الريان ــ الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ ــ ٢٠٠٤م).
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) ــ تحقيق : موسى بناي العليلي ــ مطبعة العاني ــ بغداد (بدون) .
- البحر المحيط لأبى حيان (ت٧٤٥هـ) ــ تحقيق : عادل أحمد عبد الجواد ، وآخرين ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ-

٢٠٠١م).

- البرهان في علوم القرآن للزركشي (ت٧٩٤هـ)ـ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار المعرفة ـ بيروت(١٣٩١هـ) .
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزابادي (ت ٨١٧هـ) ـ تحقيق: محمد على النجار ـ المكتبة العليمية ـ بيروت (بدون).
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي(ت٩١١هـ) ـ تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ـ المكتبة العصرية ـ لبنان (بدون).
- البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) ـ تحقيق : غانم قدوري الحمد ـ مركز المخطوطات والتراث ـ الكويت (١٤١٤هـ-١٩٩٤م).
- تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزبيدى ـ منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت ـ الطبعة الأولي (١٣٠٦هـ) .
- تاريخ بغداد أو مدينة السلام منذ تأسيسها حتي سنة (٤٢٦ هـ) للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) ـ تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت الطبعة الأولى (١٤١٧ هـ) .
- التبصرة و التذكرة للصيمري (ت في نهاية القرن الرابع) ـ تحقيق: فتحي أحمد مصطفى ـ جامعة أم القرى ـ الطبعة الأولي (١٤٠٢-١٩٨٢) .
- التبيان في إعراب القرآن للعكبري(ت ٦١٦ هـ) - تحقيق: على محمد البجاوي ـ مطبعة الحلبي (بدون).
- التبيان في تفسير غريب القرآن لشهاب الدين أحمد بن محمد الهائم المصري(ت٨١٥هـ) ـ تحقيق : فتحي أنور الدابلوي ـ دار الصحابة للتراث بطنطا (١٤١٢هـ- ١٩٩٢م) .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين للعكبري (ت ٦١٦ هـ)

ـ تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ـ مكتبة العبيكان ـ الطبعة الأولى(١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).

- التحرير و التنوير لمحمد الطاهر بن عاشور ـ دار سحنون ـ تونس(بدون).
- تحصيل عين الذهب في معدن جوهر العرب في علم مجازات العرب للأعلم(ت٤٧٦هـ) ـ تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ـ مؤسسة الرسالة (١٤١٥هـ -١٩٩٤م) .
- ترشيح العلل في شرح الجمل لصدر الأفاضل الخوارزمي (ت٦١٧هـ) ـ تحقيق: عادل محسن العميري ـ جامعة أم القرى ـ مكة (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م).
- التسهيل لعلوم التنزيل للكلبي (ت ٧٤١هـ) ـ دار الكتاب العربي (١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م).
- التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري(ت٩٠٥هـ) ، و بهامشة حاشية الشيخ ياسين الحمصي ـ دارإحياء الكتب العربية (بدون).
- تفسير القرآن العظيم لابن كثير (ت٧٧٤هـ) ـ دار الفكر ـ بيروت (١٤٠١هـ).
- التفسير الكبير المسمى مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي (ت ٦٠٤ هـ) ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولي(١٤٢١ هـ) .
- التكملة للفارسي (ت٣٧٧هـ) ـ تحقيق : كاظم بحر المرجان ـ عالم الكتب ـ الطبعة الثانية (١٤١٩هـ-١٩٩٩م).
- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠ هـ) ـ تحقيق : محمد عوض مرعب ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت (٢٠٠١م).
- توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (ت ٧٤٩ هـ) ـ تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ـ دار الفكر العربي ـ الطبعة

الأولى(١٤٢٢هـ ـ٢٠٠١م).

- التوطئة لأبي علي الشلوبين (ت٦٤٥هـ) ـ تحقيق : يوسف أحمد المطوع ـ دار التراث العربي ـ القاهرة (بدون) .
- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) ـ تحقيق :أوتو تريزل ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م).
- جامع البيان في تأويل القرآن للطبري (ت٣٤٠هـ)ـ دار الفكر ـ بيروت (١٤٠٥هـ).
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ت٦٧١هـ) ـ دار الشعب ـ القاهرة (بدون).
- جمهرة اللغة لابن دريد (ت٣٢١هـ) ـ تحقيق: رمزي بعلبكي ـ دار العلم للملايين ـ بيروت (١٩٨٧م).
- الجواهر الحسان في تفسير القرآن للثعالبي (ت ٨٧٥هـ) ـ مؤسسة الأعلمي ـ بيروت (بدون).
- حاشية الخضري (ت١٢٨٧هـ) على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ـ دار إحياء الكتب العربية (بدون).
- حاشية الصبان (ت١٢٠٦هـ) على شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك ، ومعها شرح الشواهد للعيني ـ المكتبة التوفيقية (بدون) .
- الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي (ت٥٢١ هـ) ـ تحقيق : مصطفي إمام ـ مكتبة المتنبي ـ الطبعة الأولي (١٩٧٩م) .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي(١٠٩٣هـ) – تحقيق : عبد السلام هارون ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٣٩٧هـ– ١٩٧٧م) .
- الخصائص لابن جني(ت٣٩٢هـ) ـ تحقيق : محمد علي النجار ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ الطبعة الرابعة (١٩٩٩م) .

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) ــ تحقيق : أحمد محمد الخراط ــ دار القلم ــ دمشق (بدون).
- دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون للقاضي عبد النبي(ت بعد ١١٧٣ هـ) ــ تحقيق: حسن هاني فحص ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- دقائق التصريف للقاسم المؤدب (من علماء القرن الرابع الهجري) ــ تحقيق: أحمد ناجي القيسي ، وحاتم صالح الضامن ، وحسين تورال ــ مطبعة المجمع العلمي العراقي (١٩٨٧م).
- ديوان إبراهيم بن هرمة ــ تحقيق : محمد جبار المعيبد ــ مطبعة الآداب ــ النجف الأشرف (١٣٨٩هـ ــ ١٩٦٩م).
- ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري المسمى بالتبيان في شرح الديوان ــ ضبطه وصححه : مصطفى السقا، وزميليه ــ دار المعرفة ــ بيروت (بدون).
- ديوان الأعشى الكبير ــ تحقيق : محمد حسين ــ مكتبة الآداب بالجماميز ــ المطبعة النموذجية (بدون).
- ديوان امرئ القيس ــ اعتنى به وشرحه : عبد الرحمن المصطاوي ــ دار المعرفة ــ بيروت ــ الطبعة الثانية(١٤٢٥هـ ــ ٢٠٠٤م).
- ديوان أمية بن الصلت ــ تحقيق : سجيع جميل الجبيلي ــ دار صادر ــ بيروت ــ الطبعة الأولى (١٩٩٨م).
- ديوان جرير ــ دار صادر ــ بيروت (١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م).
- ديوان رؤبة بن العجاج ضمن مجموع أشعر العرب ــ صححه ورتبه : وليم بن الورد ــ دار ابن قتيبة ــ الكويت (بدون).
- ديوان العجاج رواية الأصمعي ــ تحقيق : عبد الحفيظ السلطي ــ مكتبة أطلس ــ دمشق(بدون).

- ديوان لبيد ربيعة ــ دار صادر ــ بيروت (بدون).
- رسالة الصاهل والشاحج ــ لأبى العلاء المعرىّ (٤٤٩هـــ) . تحقيــق : عائشة عبد الرحمن . دار المعارف الطبعة الثانية (١٩٨٤م) .
- رسالة الغفران لأبي العلاء المعرى(ت ٤٤٩ هــ) ــ تحقيق: عائشة عبــد الرحمن ــ دار المعارف ــ الطبعة العاشرة (بدون).
- رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري ــ تحقيق : محمد سليم الجندي ــ دار صادر ــ بيروت (١٤١٢ هــ ــ ١٩٩٢ م) .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي(ت ٧٠٢ هـــ) ــ تحقيــق : أحمد محمد الخراط ــ مطبوعات مجمع اللغة العربية ــ دمشق (بدون).
- روح المعاني للألوسي(ت١٢٠٧هــ) ــ دار إحياء التــراث ــ بيــروت (بدون).
- روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة المقدسي (ت٦٢٠هــ) ــ تحقيق : عبد العزيز عبد الرحمن السعيد ــ جامعة الإمام محمــد بــن ســعود ــ الرياض (١٣٩٩هــ)
- زاد المسير فى علم التفســير لابــن الجــوزي(ت٥٧١هـــ) ــ المكتــب الإسلامى ــ بيروت ــ الطبعة الثالثة (١٤٠٤هــ).
- الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري(ت٣٢٨هـــ) ــ تحقيــق : حاتم صالح الضامن ــ مؤسسة الرسالة ــ الطبعة الأولــى(١٤١٢هـــ-١٩٩٢م).
- سر صناعة الإعراب لابن جني(ت٣٩٢هــ) ــ تحقيق: حسن هنــداوي ــ دار القلم ــ دمشق ــ الطبعة الثانية (١٤١٣هــ-١٩٩٢م).
- سفر السعادة وسفير الإفادة لأبي الحسن السخاوي(ت٦٤٣هــ) ــ تحقيــق: محمد أحمد الدالي ــ دار صادر ــ بيروت ــ الطبعة الثانية (١٤١٥هـــ ــ ١٩٩٥م).

- سير أعلام النبلاء للذهبي (ت ٧٤٨ هـ) ـ تحقيق : شعيب الأرناؤوط ، ومحمد نعيم العرقسوسي ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت (١٤١٣هـ).
- الشافية في علم التصريف لابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) ـ تحقيق : حسن أحمد العثمان ـ المكتبة المكية ـ مكة المكرمة (١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م).
- شرح ابن إياز (ت ٦٨١هـ) على تصريف ابن مالك المسمى إيجاز التصريف في علم التصريف ـ تحقيق : أحمد دولة محمد الأمير ـ رسلة ماجستير ـ جامعة أم القرى (١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م).
- شرح ابن الناظم(ت٦٨٦هـ) على ألفية ابن مالك ـ تحقيق : محمد باسل عيون السود ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م) .
- شرح الأشموني(ت٩٢٩هـ) على ألفية بن مالك ، ومعه حاشية الصبان ، و شرح الشواهد للعيني ـ تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ـ المكتبة التوفيقية (بدون).
- شرح ألفية ابن معطي لابن القواس(ت٦٩٦ هـ) ـ تحقيق : عبد الله علي السلام ـ مكتبة الرشد ـ الرياض (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م) .
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور(ت٦٦٩هـ) ـ تحقيق : فواز الشعار ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى (١٤١٩هـ- ١٩٩٨م) .
- شرح جمل الزجاجي لابن خروف (ت٦٠٩هـ) ـ تحقيق : سلوى محمد عمر ـ جامعة أم القرى (١٤١٩هـ) .
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) ـ تحقيق : عبد العال سالم مكرم ـ عالم الكتب ـ الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٠م) .
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي(ت٦٨٦هـ) ـ تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، وزميليه ـ دار الكتب العليمة ـ بيروت (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م) .

- شرح الشافية للخضر اليزدي (ت بعد ٧٢٠هـ) ـ تحقيق : حسن أحمد الحمدو ـ رسالة دكتوراة ـ جامعة أم القرى (١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م).
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك (ت٦٧٢هـ) ـ تحقيق : عدنان عبد الرحمن الدوري ـ مطبعة العاني ـ بغداد(بدون).
- شرح المعلقات السبع للزوزني (ت٤٨٦هـ) ـ مكتبة المعارف ـ بيروت (١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م).
- شرح المفصل لابن يعيش(ت٦٤١هـ) ـ مكتبة المتنبي ـ القاهرة (بدون).
- شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) ـ تحقيق : محمد أبو الفتوح شريف ـ الجهاز المركزي للكتب الجامعية و المدرسية (١٩٨٧م) .
- شرح ملحة الإعراب للحريري (ت ٥١٦ هـ) ـ تحقيق : فائز فارس ـ دار الأمل ـ الأردن ـ الطبعة الأولى (١٤١٢هـ -١٩٩١م) .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك (ت٦٧٢هـ) ـ تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي ـ جامعة أم القرى(بدون).
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي (ت٣٦٨هـ) ـ تحقيق :أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد على ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى (١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م).
- شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش (ت٦٤١هـ) ـ تحقيق : فخر الدين قباوة ـ المكتبة العربية ـ حلب ـ الطبعة الأولى (١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م).
- شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) ـ تحقيق : موسى بناي العليلي ـ مطبعة الآداب ـ النجف الأشرف (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لا بن مالك (ت٦٧٢هـ) ـ تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ـ عالم الكتب ـ بيروت (بدون).

- الصاحبي لابن فارس(ت ٣٩٥هـ) ـ تحقيق : السيد أحمد صقر ـ دار إحياء الكتب العربية (بدون).
- الصحاح للجوهري(ت٣٩٣هـ) ـ تحقيق : أحمد عبد الغفور عطا ـ دار العلم للملايين ـ الطبعة الثالثة (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م) .
- ضرائر الشعر، أو كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز (ت٤١٢هـ) ـ تحقيق : محمد زغلول سلام ، و محمد مصطفى هدارة ـ منشأة المعارف ـ الإسكندرية (بدون) .
- ضرائر الشعر لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)ـ تحقيق : خليل عمران المنصور ـ دار الكتب العلمية بيروت ـ الطبعة الأولي (١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م).
- العباب الزاخر (ضيف) واللباب الفاخر للضغاني (ت٦٥٠هـ) ـ حرف الفاء ـ منشورات وزارة الثقافة والإعلام ـ العراق ـ سلسلة المعاجم والفهارس(٤١) (١٩٨١م).
- علل النحو لأبي الحسن الوراق (ت٣٢٥هـ) ـ تحقيق : محمود جاسم الدرويش ـ مكتبة الرشد ـ الرياض (١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م).
- عمدة القاري في شرح صحيح البخاري للعيني (ت٨٥٥هـ) ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت(بدون) .
- عنقود الزواهر في الصرف لعلاء الدين القوشجي(ت ٨٧٩هـ) ـ تحقيق : أحمد عفيفي ـ دار الكتب المصرية ـ الطبعة الأولى (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م).
- العين للخليل(ت١٦٠هـ) - تحقيق : مهدي المخزومي ، و إبراهيم السامرائي ـ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ـ الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ ـ١٩٨٨م) .
- غريب الحديث لابن الجوزي (ت٥٧١هـ)ـ تحقيق : عبد المعطي أمين

القلعجي ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت (١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م).

- غريب الحديث للحربي (ت ٢٨٥هـ) ــ تحقيق : سليمان إبراهيم العايد ــ جامعة أم القرى (١٤٠٥هـ).
- غريب الحديث للخطابي (ت ٣٨٨ هـ) ــ تحقيق :عبد الكريم إبراهيم العزباوي ــ جامعة أم القرى (١٤٠٢هـ).
- غريب القرآن لابن عزيز السجستاني (ت٣٣٠هـ) ــ تحقيق : محمد أديب عبد الواحد جمران ــ دار قتيبة (١٤١٦هـ ــ ١٩٩٥م).
- غيث النفع في القراءات السبع للصفاقسي (ت ١١١٨هـ) ــ تحقيق : أحمد محمود عبد السميع ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت (١٤٢٥هـ ــ ٢٠٠٤م).
- الفائق في غريب الحديث للزمخشري(ت٥٣٨هـ) ــ تحقيق : علي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ــ دار المعرفة ــ لبنان ــ الطبعة الثانية (بدون).
- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر للبعلي(ت٧٠٩هـ) ــ تحقيق: ممدوح محمد خسارة ــ الكويت ــ الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م).
- فتح الباري في شرح صحيح البخاري لابن حجر(ت٨٥٢هـ) ــ دار المعرفة ــ بيروت (بدون) .
- فتح القدير للشوكاني (ت١٢٥٠هـ)- دار الفكر ــ بيروت (بدون).
- الفصول في العربية لابن الدهان (ت ٥٦٩هـ) ــ تحقيق : فائز فارس ــ مؤسسة الرسالة ــ بيروت (١٤٠٩هـ ــ ١٩٨٨م).
- القاموس المحيط للفيروزابادى(ت٨١٦هـ) ــ الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).
- كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية والعربية لأبي حاتم الرازي (ت٣٢٢هـ) ــ تحقيق : حسين فيض الله ــ مركز الدراسات والبحوث

اليمني ــ الطبعة الأولى (١٤١٥هـ ــ ١٩٩٤م).

- كتاب سيبويه (ت١٨٠هـ) ــ تحقيق : عبد السلام هارون ــ دار الجيل ــ بيروت ــ الطبعة الأولى (بدون).
- الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري(ت٥٣٨هـ)- تحقيق عبد الرزاق المهدي ــ دار إحياء التراث العربي ــ بيروت (بدون).
- كشف الظنون لحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ) ــ دار إحياء التراث العربي (بدون).
- كشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي(ت ٥٩٧هـ) ــ تحقيق : علي حسين البواب ــ دار الوطن ــ الرياض (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤هـ) ــ تحقيق : عدنان درويش ، ومحمد المصري ــ مؤسسة الرسالة ــ لبنان (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- الكناش فى النحو و التصريف لأبي الفداء (ت ٧٣٢ هـ) - تحقيق : جوده مبروك محمد- مكتبة الآداب (بدون).
- لسان العرب لابن منظور (ت٧١١هـ)- تحقيق : عبد الله الكبير و زميليه ــ دار المعارف (بدون).
- لسان الميزان لابن حجر العسقلانى (٨٥٢ هـ) ــ مؤسسة الأعلمى للمطبوعات ــ بيروت ــ الطبعة الثالثة (١٩٨٦م).
- اللباب في علل البناء و الإعراب لأبي البقاء العكبري(ت٦١٦هـ) - تحقيق : عبد الإله نبهان ــ دار الفكر المعاصر ــ بيروت ــ لبنان ــ الطبعة الأولى (١٤١٦هـ-١٩٩٥م) .
- اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الحنبلي (ت٨٨٠هـ)ــ تحقيق : عادل محمد عبد الجواد وآخرين ــ دار الكتب العلمية (بدون) .

- اللمحة فى شرح الملحة للصايغ (ت ٧٢٠ هـ) – تحقيق : إبراهيم بن سالم الصاعدي ــ الجامعة الإسلامية ــ المدينة المنورة ــ الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م) .
- اللمع في العربية لابن جني (ت٣٩٢ هـ) ــ تحقيق : فائز فارس ــ دار الكتب الثقافية ــ الكويت (بدون) .
- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج (ت ٣١١هـ) ــ تحقيق : هدى محمود قراعة ــ أشرف على إصداره : محمد محمود عويضة ــ القاهرة (١٣٩١هـ ــ ١٩٧١ م) .
- المبدع فى التصريف لأبي حيان (ت٧٤٥هـ) ــ تحقيق : عبد الحميد السيد طلب ــ مكتبة دار العروبة للنشر و التوزيع ــ الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م) .
- المتبع فى شرح اللمع للعكبرى(ت٦١٦هـ) ــ تحقيق : عبد الحميد حمد الزوي ــ جامعة قاريونس ــ بنغازي ــ الطبعة الأولى (١٩٩٤م) .
- مجاز القرآن لأبي عبيدة (ت٢٠٩هـ) ــ تحقيق : محمد فؤاد سزكين ــ مؤسسة الرسالة ــ الطبعة الثانية (١٤٠١هـ ــ١٩٨١م).
- مجالس ثعلب (ت٢٩١هـ) ــ تحقيق : عبد السلام هارون ــ دار المعارف ــ مصر ــ النشرة الثانية (بدون).
- المحتسب في تبيين و جوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها لابن جني(ت٣٩٢هـ) ــ تحقيق :علي النجدي ناصف ، وزميليه ــ القاهرة (١٤٢٠هـ ــ ١٩٩٩م) .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية(ت٥٤١هـ) ــ تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان ــ الطبعة الأولى(١٤١٣هـ ــ١٩٩٣م) .
- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده(ت٤٥٨هـ) ــ تحقيق : عبد الحميد

هنداوي ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت (٢٠٠٠م).

- مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر الرازي(ت٧٢١هـ) ــ تحقيق : محمود خاطر ــ مكتبة لبنان (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ــ مكتبة المتنبي ــ القاهرة (بدون).
- المخصص لابن سيدة (ت ٤٥٨هـ) ــ تحقيق : خليل إبراهم جفال ــ دار إحياء التراث العربي ــ بيروت ــ الطبعة الأولى (١٤١٧هـ ــ ١٩٩٦م).
- المذكر و المؤنث لابن الأنباري ــ تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ــ وزارة الأوقاف ــ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية (١٤٠١هـ ــ١٩٨١م) .
- المرتجل لابن الخشاب (ت٥٦٧ هـ) ــ تحقيق : علي حيدر ــ دمشق (١٣٩٢هـ-١٩٧٢م) .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي (ت٩١١هـ) ــ تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، وزميليه ــ مكتبة دار التراث ــ القاهرة ــ الطبعة الثالثة (بدون) .
- المسائل البصريات للفارسي (ت٣٧٧هـ) ــ تحقيق: محمد الشاطر أحمد ــ مطبعة المدني ــ الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م).
- المسائل الحلبيات للفارسي (ت٣٧٧هـ) ــ تحقيق: حسن هنداوي ــ دار القلم ــ دمشق ــ الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م).
- المساعد علي تسهيل الفوائد لابن عقيل(ت٧٦٩هـ) ــ تحقيق : محمد كامل بركات ــ دار الفكر بدمشق (١٤٠٠هـ ــ١٩٨٠م).
- المستقصى في أمثال العرب للزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت (١٩٨٧م).

- مشكل إعراب القرآن لمكي (ت٤٣٧هـ) ـ تحقيق : حاتم صالح الضامن ـ دار البشائر ـ بيروت (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م) .
- المصباح المنير للفيومي(ت٧٧١هـ) ـ المكتبة العلمية ـ بيروت (بدون).
- معالم التنزيل للبغوي(ت٥١٠هـ) ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى(١٤١٤هـ ـ١٩٩٣م) .
- معاني القرآن للفراء (ت٢٠٧هـ) ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ الطبعة الثالثة (١٤٠٤هـ ـ١٩٨٤م) .
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت٣١٠هـ) ـ تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي ـ دار الحديث ـ القاهرة (١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م) .
- معجم البلدان لياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) ـ دار الفكر ـ بيروت (بدون).
- معجم مقاييس اللغة لابن فارس(ت٣٩٥هـ)ـ تحقيق : عبد السلام هارون ـ دار الجيل ـ بيروت (١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م).
- المغرب فى ترتيب المعرب (معجم لغوي) لأبي الفتح المطرزي(ت ٦١٠هـ) ـ تحقيق : محمود فاخوري ، و عبد الحميد مختار ـ مكتبة لبنان (بدون).
- المغنى فى النحو لابن فلاح اليمني(ت ٦٨٠ هـ) ـ تحقيق: عبد الرازق عبد الرحمن السعدي ـ دار الشئون الثقافية العامة ـ بغداد ـ الطبعة الأولى (٢٠٠٠م) .
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ـ تحقيق : عبد اللطيف محمد الخطيب ـ السلسلة التراثية (٢١) ـ الكويت الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م) .
- مفتاح العلوم للسكاكي(ت٦٢٦هـ) ـ ضبط وتعليق : نعيم زرزور ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الثانية (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م).

- المفتاح في التصريف للجرجاني (ت٤٧١هـ) ــ تحقيق : علي توفيق الحمد ــ مؤسسة الرسالة ــ الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م).
- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري(ت٥٣٨هـ) ــ تحقيق : علي بو ملحم ــ مكتبة الهلال ــ بيروت (١٩٩٣م).
- المقتصد في شرح التكملة للجرجاني (ت٤٧١هـ) ــ تحقيق : أحمد عبدالله ابراهيم الدويش ــ سلسلة الرسائل الجامعية (٧٨) ــ جامعة محمد بن سعود ــ (١٤٢٨ هـ ــ ٢٠٠٧م).
- المقتضب للمبرد (ت٢٨٥هـ) ــ تحقيق : محمد عضيمة ــ القاهرة (١٤١٥ هـ ــ١٩٩٤م).
- الممتع في التصريف لابن عصفور(ت٦٦٩هـ) ــ تحقيق : فخر الدين قباوة ــ دار المعرفة ــ بيروت ــ الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م) .
- المنصف شرح الإمام لا بن جني(ت٣٩٢هـ) لكتاب التصريف للمازني(ت٢٤٨هـ – تحقيق : إبراهيم مصطفى ، و عبد الله أمين ــ مكتبة الحلبي ــ الطبعة الأولى (١٣٧٣هـ ــ ١٩٥٤م) .
- نزهة الألباء فى طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ــ تحقيق : إبراهيم السامرائي ــ مكتبة المنار ــ الأردن ــ الطبعة الثالثة (١٤٠٥ هـ ــ ١٩٨٥ م) .
- نقائض جرير والأخطل لأبي تمام ــ عني بطبعها علق حواشيها : الأب أنطون صالحاني اليسوعي ــ المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين(١٩٢٢م).
- النكت في الرآن الكريم لابن فضال المخاشعي (ت٤٧٩هـ) ــ تحقيق : عبد الله عبد القادر الطويل ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ الطبعة الأولى (١٤٢٨هـ ــ ٢٠٠٧م).
- النهاية في غريب الحديث و الأثر لابن الأثير(ت٦٠٦هـ) – تحقيق: طاهر

أحمد الزاوي ، ومحمود محمد الطناحي ــ دار إحياء الكتب العربية(١٣٩٩هـ ــ ١٩٧٩م).

- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطي (ت٩١١هـ) ــ تحقيق: عبد الحميد هنداوي ــ المكتبة التوفيقية (بدون).
- الوافي بالوفيات للصفدى(ت٦٧٤هـ) ــ تحقيق : أحمد الأرناؤوط ، وتركي مصطفى ــ دار إحياء التراث العربي ــ بيروت ــ الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ ــ ٢٠٠٠م).
- الوافية نظم الشافية للنيساري ــ تحقيق : حسن أحمد العثمان ــ المكتبة المكية ــ مكة (١٤١٥هـ ــ ١٩٩٥م).
- الوجيز في علم التصريف لأبي البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ) ــ تحقيق: علي حسين البواب ــ دار العلوم (١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م).
- وفيات الأعيان و انباء أبناء الزمان لابن خلكان (ت ٦٨١هـ ــ تحقيق : إحسان عباس ــ دار الثقافة ــ لبنان (بدون).